المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا
شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

اختلافُ الوقفِ اللازمِ والممنوعِ بينَ مُصْحَفَي الشِّمِرْلِي والمدينةِ النبويةِ

دراسةٌ نحويَّةٌ دَلاليَّة

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية وآدابها (تخصص الدراسات اللغوية والنحوية)

إعداد الطالبة:
أمل بنت خالد أحمد مُعافَى
الرقم الجامعي: (٢٠١٨١٢٩٥٤)

إشــراف:
الدكتور/ علي نجار محمد حسن
أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة جازان

١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا
شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

اختلافُ الوقفِ اللازمِ والممنوعِ بينَ مُصْحَفَي الشِّمرْلِي والمدينةِ النبويةِ

دراسةٌ نحويَّةٌ دَلاليَّة

إعداد/ أمل بنت خالد أحمد معافى

تقرير لجنة المناقشة والحكم

تمّت الموافقة على قَبول هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص الدراسات اللغوية والنحوية.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف الرئيس	د. علي نجار محمد حسن	أستاذ مشارك	النحو والصرف	
المناقش الأول	أ.د. حسين بن عثمان حكمي	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الثاني	د. الفضل إبراهيم الصادق	أستاذ مساعد	النحو والصرف	

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾

سورة المزمل: من الآية ٤.

ملخص الرسالة

هذه الدراسة مَعنيَّة بحصر علامات الوقف اللازم والممنوع التي اختلفت بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية في القرآن الكريم، ودراسة هذا الاختلاف دراسة نحوية دلالية تعتمد علىٰ الوصف والتحليل القائم علىٰ البحث عن العلاقة بين الإعراب والمعنىٰ.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة، وثلاثة فصول يسبقُها تمهيدٌ، وتقْفُوها خاتمة، يليها ثبتُ المصادر والمراجع، ثم الفهارس.

وكان من النتائج التي خرَجت بها أن علامة الوقف اللازم جاءت في مصحف الشمرلي، وخالفه مصحف المدينة، وأما علامة الوقف الممنوع، فكان منها سِتَّ عشرةَ علامةً في مصحف المدينة، وعلامتان في مصحف الشمرلي، وأن هناك علاقة وطيدة بين الإعراب والمعنىٰ والعكس، كما أن تعدُّد الأوجه الإعرابية من أهم أسباب اختلاف أحكام الوقف والابتداء التي نصَّ عليها العلماء، كذلك كان للسياق أثرٌ كبيرٌ في توجيه الوقف والابتداء، فالمقصد من الوقف والابتداء هو ضبط دلالة النص.

Abstract

This study is concerned with restricting the necessary and prohibited endowment signs that differed between the Al–Shumrli and the Prophet's City in the Holy Qur'an. The study of this difference is a semantic grammatical study based on description and analysis based on research on the relationship between expression and meaning.

It came in the introduction and three chapters preceded by a preamble and a final conclusion followed by proven .sources and references then indexes

One of the results that I came up with was that the necessary endowment came in the Shomrani Qur'an and the Madinah Qur'an violated it. Diacritical is one of the most important reasons for the different endowment and commencement provisions stipulated by scholars as well as the context has a major impact in directing the endowment and commencement. The purpose of the endowment and commencement is to control the significance of the text.

المُقَدّمة

الحمد لله وليِّ الصالحين، المتفضل بالجلال والكمال والكرم، الذي سبَّحت بحمده كلُّ الأمم، ثم الصلاة والسلام الأتمَّانِ الأكملانِ علىٰ الرحمة المهداة سيدنا محمدٍ - صلىٰ الله عليه وعلىٰ صحابته وآله أجمعين - أما بعدُ:

فتتميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات بكونها لغةَ القرآن الكريم؛ فهو معجزة العرب في لغتهم، وهذا ما هيَّأ لها أسباب القوة والبقاء، والقرآن أشرفُ كتاب ارتقَت إليه الهِمم، وأعظم ما انتُهز به الوقتُ، وتُحِيِّنَ به الزمن، فما اقترن شيءٌ بالقرآن إلا باركه؛ يقول الله - سبحانه وتعالىٰ -: ﴿كِتابٌ أَنْزَلْناهُ إِلَيْكَ مُبارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آياتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبابِ﴾ [ص:٢٩]، فهو كتاب مبارك أَنزله الله - سبحانه وتعالىٰ - علىٰ نبينا - صلىٰ الله عليه وسلم - وأمر بتدبُّره، ومعرفة معانيه وتفسيره.

ولفَهم معاني القرآن وبيان آياته، لا بد من معرفة العلوم المتصلة به، "ومن أعظم مَا يجب علىٰ الطَّالِب لعلوم القُرْآن الرَّاغِب فِي تجويد أَلفَاظه وَفهم مَعَانِيه، وَمَعرِفَة قراءاته ولغاته، وَأفضل مَا القارئ إِلَيْهِ مُحتَاج - معرفَةُ إعرابِه، وَالْوُقُوف علىٰ تصرف حركاته وسواكنه، فيكون بذلك سالِمًا من اللَّحن فِيهِ، مستعينًا علىٰ أَحكَام اللَّفظ بِهِ، مطلعًا علىٰ المعَانِي الَّتِي قد تختَلف باختلَاف الحركات، متفهمًا لِما أَرَادَ الله بِهِ من عباده؛ إِذ بِمَعرِفَة حقائق الْإِعْرَاب تُعْرَفُ أَكثر الْمعَانِي، وينجلي الإِشكَال، فتظهر الفَوَائِد، وَيُفْهَم الخطاب، وَتَصِح معرفَة حَقِيقَة المُرَاد"[1].

---

(١) «مشكل اعراب القرآن»، (١/ ٦٣)، مكي بن أبي طالب، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

فالإعراب له أهميته وفائدته في معرفة المقصود من آيات هذا الكتاب المعجز وأحكامه وشرائعه؛ لأنه كما ذكر مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): "يُميز بين المعاني ودلالاتها، فللإعراب علاقة بالمعنىٰ، فباختلافه قد يختلف المعنىٰ المقصود؛ إذْ الإعراب فرعٌ عن المعنىٰ، ومن أكثر ما يُبرز هذا الاختلاف هو اختلاف علامات الوقف الاجتهادية التي وضعها القرَّاء؛ حتىٰ لا يخطئ القارئ في فهم المعنىٰ، فبه يتغير المعنىٰ وتبعًا لذلك يتغير الإعراب"[1].

وعلامات الوقف في القرآن الكريم قائمة علىٰ العلاقة النحوية بين التراكيب ودلالاتها السياقية، سواء أكان السياق داخليًّا أم خارجيًّا، وكل ذلك في ضوء الاسترشاد بأقوال الأئمة من المفسرين واللغويين، وعلماء الوقف والابتداء، وهذه العلامات تمثِّل أنواع الوقوف التي اصطَلح عليها علماء الوقف والابتداء، وهي: (م-)، وتعني الوقف اللازم، (لا)، ومعناها الوصل اللازم، (قلي)، ومعناها جواز الوقف والوصل، والوقف أولىٰ، (صلي)، ومعناها جواز الوصل والوقف، والوصل أولىٰ، (ج)، ومعناها جواز الوصل والوقف علىٰ حدٍّ سواء، (علامة التعانق)، وهي عبارة عن ثلاث نقاط (∴) تُشبه نقاط حرف الثاء، وتعني أنه إذا وقف علىٰ أحد الموضعين، لا يصح الوقوف علىٰ الآخر.

ومن أقدم المصاحف التي طُبعت بمصر ويتلوها الناس هناك وفي غيرها من الأقطار العربية والإسلامية - مصحف يُعرف باسم (مصحف الشِّمرلي)، كما أن مصحف (المدينة النبوية) من أقدم المصاحف التي طُبعت بالمملكة العربية

---

(١) «مشكل اعراب القرآن»، مكي بن أبي طالب، (١/ ٦٣).

السعودية، وقد طاف – بفضل الله تعالىٰ – العالم أجمعَ.

وقد لاحظت أن هناك اختلافًا بين علامات الوقف في بعض الآيات في المصحفين الشريفين، وهذا الاختلاف أدَّىٰ إلىٰ اختلاف الإعراب للتركيب، ومن هنا اختلَف المعنىٰ، والعكس.

قال العلامة الزركشي – رحمه الله – عن الوقف والابتداء: "هو فن جليل، وبه يُعرف كيف أداء القرآن، ويترتَّب علىٰ ذلك فوائد كثيرة واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات"(١)، وقال الزركشي أيضًا: "إن هَذَا الْفَنَّ مَعْرِفَتُهُ تَحتَاجُ إِلَىٰ عُلُومٍ كَثِيرَةٍ، قَالَ أَبُو بَكْرِ بنُ مُجَاهِدٍ: لَا يَقُومُ بالتمام في الوقف إِلَّا نَحْوِيٌّ عَالِمٌ بِالْقِرَاءَاتِ، عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَالْقَصَصِ وَتَلْخِيصِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ، عَالِمٌ بِاللُّغَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: وَكَذَا عِلْمُ الْفِقْهِ "(٢).

وبعد الاطلاع وإمعان النظر، وجدت أنه موضوع جدير بالدراسة؛ خصوصًا أني كنتُ أتشوق إلىٰ دراسةٍ متعلقة ولو تعلقًا يسيرًا بكتاب الله – تعالىٰ – لإتمام مرحلة الماجستير، فعقدتُ العزم علىٰ المضيِّ فيه، ووجدت مادة زاخرة ثرية توطِّن وتؤسِّس دراستي البحثية التي قدَّمتها لإتمام متطلبات مرحلة الماجستير في اللغة العربية وآدابها (قسم الدراسات اللغوية والنحوية) ووسمتها بـ:

"اختلاف الوقف اللازم والممنوع بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية: دراسة

---

(١) «البرهان في علوم القرآن»، (١/ ٣٤٢)، بدر الدين الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩١هـ – ١٩٧٢م.

(٢) «البرهان في علوم القرآن»، بدر الدين الزركشي (١/ ٣٤٣).

نحوية دلالية".

وإنِّي علىٰ يقين بأن هذا البحث قطرة من سيْل متدفق من البحوث والمؤلفات التي كتبها العلماء والباحثون في هذا المجال من الدراسات المفيدة التي تمنح الباحث بركة تملأ جهده ونفسه وفكره.

تساؤلات البحث:

- ما أهمية معرفة علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم؟ وما أثرهما في الدلالة والمعنىٰ والتركيب؟
- ما مدىٰ تأثير اختلاف علامات الوقف بين المصحفين – محل الدراسة – في الإعراب والمعنىٰ؟

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يلي:

١. حاجة البحث العلمي لمثل هذه الدراسات التي تُسْهِمُ في معرفة المعنىٰ والإعراب المترتب علىٰ علامات الوقف، بحيث لا ينبني علىٰ الوقف علىٰ بعض المواطن إخلالٌ بالمعنىٰ، أو فكٌّ ما انعقد من التراكيب.
٢. أن الاختلاف في وقوف المصاحف المطبوعة يتعلق بفَهم المراد من كلام الله – تعالىٰ – وأنَّ من أراد استنباط تلك المعاني لا بد له من دراسة هذا العلم.
٣. الصلة الوثيقة للوقف والابتداء بكثير من العلوم؛ كالنحو، والتفسير، والتجويد، والقراءات.
٤. جدَّة الدراسة؛ إذ بحثت في الدراسات السابقة، فلم أجد بحثًا يطابق هذا الموضوع.
٥. الموازنة بين علامات الوقف لمصحفين مطبوعين لرواية واحدة "رواية حفص عن

عاصم".

٦. الفائدة العلمية التي ستعود علىٰ الباحثة من دراستها لمثل هذا الموضوع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلىٰ:

١. رصد علامات الوقف المختلفة بين المصحفين موضع الدراسة التي اختصت بـ(الوقف اللازم، والوقف الممنوع).

٢. إظهار أسباب الاختلاف بين وقوف المصحفين الشريفين.

٣. إثراء عقل الباحث المبتدئ بمثل هذه الدراسات التي تجعله يجمع ويطالع كتب عدة علوم في وقت واحد؛ فهذه الدراسة تعتمد علىٰ علم الوقف والابتداء، وعلم النحو، والتفسير والتجويد، وكتب إعراب القرآن الكريم، وغيرها من العلوم.

٤. تأسيس نموذج تأصيلي لتناول مثل هذه المواطن والمواضع المختلفة بين المصحفين، وتحليلها تحليلًا موازنًا، ثم بيان دلالتها ومعانيها.

٥. رَفْد المكتبة العربية بإضاءة بحثية هادفة في مجال الدراسات القرآنية النحوية.

الدراسات السابقة:

قد اجتهدت في الحصول علىٰ الدراسات السابقة المماثلة للموضوع، ثم وجدت عدة أبحاث تتصل بهذا البحث - لكنها لا تُطابقه - ومن أبرزها:

- الوقف اللازم في القرآن الكريم؛ لأبي عبد الرحمن جمال بن إبراهيم القرش - مركز الأول للتطوير والاستشارات التربوية بالرياض ١٤٢٦هـ.

- الوقف اللازم في القرآن الكريم؛ للدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفىٰ - كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بالقاهرة ١٤١٤هـ.

- الوقف والوصل الإجباريان في القرآن الكريم؛ صفية محمود دوابشة - ماجستير بجامعة النجاح الوطنية بفلسطين - ٢٠٠٩م.

- الأسرار الدلالية لعلامات الوقف اللازم والممنوع في القرآن الكريم؛ للدكتور عبد الفتاح أبو الفتوح، جامعة الأزهر بالقاهرة ١٩٩٤م.

وهذه الأبحاث جميعها تناولت ظاهرة الوقف اللازم في القرآن الكريم، وهذا يختلف تمامًا عن فكرة البحث التي أطرحها؛ إذ إن الأبحاث المذكورة تناولت ظاهرة الوقف اللازم في مصحف واحد، فلا توجد فكرة التغاير والموازنة.

- أثر القراءات في الوقف والابتداء دراسة نظرية تطبيقية؛ محمود بن كابر بن عيسىٰ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية أصول الدين ١٤٣١هـ.

وهذا يختلف أيضًا عن فكرة بحثي من حيث كونُ الدراسة علىٰ عدة قراءات، أما بحثي فيجمع بين مصحفين اختلفت بينهما مواضع الوقف مع كون روايتهما واحدةً، وهي رواية حفص عن عاصم - رحمهما الله.

خطة البحث:

بعد جمع مادة البحث تكوَّنت لديَّ فكرة واضحة عن موضوعه، وجالت في الذهن منهجية البحث التي تقوم علىٰ خطة جاءت في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، ثم خاتمة، وثَبَت المصادر والمراجع، وفهارس، وذلك علىٰ النحو الآتي:

- المقدمة: تحوي أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة المتعلقة به، وخطة البحث، ومنهجه.

التمهيد: وعنوانه: تاريخ طباعة المصحف والتعريف بمصحفي الشِّمِرْلِي

والمدينة النبوية.

وأما فصول الدراسة، فهي:

- الفصل الأول: الوقف والإعراب والدلالة والمعنىٰ، والعلاقة بينها.
- ويندرج تحته مبحثان:

- المبحث الأول: الوقف: مفهومه، ونشأته، وأنواعه، وأحكامه، والفرق بين الوقف والسكت والقطع.
- المبحث الثاني: العلاقة بين الإعراب والدلالة والمعنىٰ، وأثر الوقف في ذلك.

- الفصل الثاني: الدراسة النحوية الدلالية لاختلاف مواضع الوقف اللازم بين المصحفين: وفيه ثلاثةٌ وعشرون موضعًا.
- الفصل الثالث: الدراسة النحوية الدلالية لاختلاف مواضع الوقف الممنوع بين المصحفين: وفيه ثمانية عشر موضعًا.

الخاتمة: وتجمع أبرزَ نتائج البحث، وأهمَّ توصياته.

ثم جاء ثَبَتُ المصادر والمراجع مشفوعًا بفهرسٍ للآيات المدروسة في فصلي الدراسة الثاني والثالث، وفهرسٍ لما احتواه البحث من موضوعات.

منهج البحث:

قامت الدراسة علىٰ المنهج الوصفي القائم علىٰ الاستقراء، والإحصاء، وتحليل مواضع الوقف اللازم والممنوع بين المصحفين الشريفين موضع الدراسة.

وقد حصرتُ مواضع اختلاف علامات الوقف اللازم والممنوع بين

المصحفين، ووجدتُها واحدًا وأربعين موضعًا، ثلاثةً وعشرين في الوقف اللازم، وثمانيةَ عشرَ في الوقف الممنوع.

الخطوات الإجرائية لدراسة البحث:

١. رتبتُ المواضع المختلفة حسب ترتيب السور في المصحف وترتيب آياتها.
٢. ذكرتُ الآية التي وردت فيها علامة الوقف المختلفة كاملة.
٣. ذكرتُ موضع الوقف محلَّ الدراسة في كلا المصحفين.
٤. قمتُ بدراسة سبب اختلاف هذا الوقف بين المصحفين، مع تحليل ذلك نحويًّا ودلاليًّا.
٥. اعتمدتُ علىٰ المصادر الأصيلة في المسائل العلمية وَفْق التخصص الدقيق لكل مسألة.
٦. التزمتُ ما يختص بالكتابة العلمية؛ من تنظيمٍ، وتوثيقٍ وعزوٍ، ونسخٍ للآيات من المصحف حسبَ الرسم العثماني، وتخريجٍ للأحاديث.
٧. ذكرت ما فتح الله لي به في ختام كل موضعِ وقفٍ، مستضيئةً بما وصلت إليه من آراء النحاة والمفسرين، وتحليل تلك الآراء والموازنة بينها؛ كي أصل إلىٰ أرجح الوقفين.

وفي الختام، أسأل الله – سبحانه وتعالىٰ – أن يكون عملي مثمرًا نافعًا، كما أشكره – سبحانه وتعالىٰ– علىٰ نعمه العظيمة، ومنه – جلَّ جلالُه – الزيادة.

ولا أنسىٰ في هذا المقام أن أتقدَّم بخالص شكري وتقديري، وعظيم امتناني واعترافي بالجميل لأستاذي المشرف سعادة الدكتور/ علي نجار محمد حسن – أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة جازان – الذي كان سببًا في اختياري هذا

الموضوع القرآني، وأعانني علىٰ دراسته، وتابع معي كلَّ شاردة وواردة فيه، ولم يَأْلُ جُهدًا في أن يقدم لي يدَ العون، وييسِّر لي سُبُلَ البحث، أدعو الله – تعالىٰ – أن يجعل ذلك في موازينه، ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ الشعراء: ٨٨، **وأن يبارك عُمُرَه وعَمَلَه وولَده!**

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وهو رب العرش العظيم.

التمهيـــــــــــــــد

تاريخ طباعة المصحف والتعريف بمصحفي الشِّمِرْلِي والمدينة النبوية

أولًا: تاريخ طباعة المصحف الشريف:

ظهرت الطباعة في العالم في أول أمرها في مدينة ماينز الألمانية عام (٨٤٠هـ،١٤٣٦م)، ولما كان اختراع آلات الطباعة سابقًا في أوروبا عن غيرها من البلدان، كان ظهور المصحف المطبوع في تلك البلاد قبل غيرها كذلك[١]، وقد ذكرت بعض الدراسات ثلاث طبعات مبكرة للمصحف الشريف في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين:

أولها: طبعة مدينة البندقية بإيطاليا في الفترة ما بين (١٤٩٩-١٥٣٨م).

والثانية: طبعة مدينة هامبورج بألمانيا عام (١١٢٥هـ/ ١٦٩٤م)، التي طبعها المستشرق الألماني إبراهام هنكلمان (ت ١٦٩٥م) بعنوان: "القرآن وهو شرعة رسول الإسلام محمد بن عبد الله".

أما الثالثة: فطبعة مدينة بتافيا المعروفة الآن (بادوفا) بإيطاليا عام (١٦٩٨م)[٢].

ويحيط بطبعة البندقية الغموضُ في تحديد تاريخها ومكانها، والجهة المشرفة عليها، ورغم ما يتردد من شك حول اكتشاف نسخة من هذه الطبعة، فإن هناك اتفاقًا علىٰ أن هذه الطبعة أُتْلِفت بأمر من البابا.

أما الطبعة الألمانية، فقد طُبعت بحروف مقطعة، وامتلأت بأخطاء كثيرة، أما

---

(١) ينظر: «مدخل إلىٰ تاريخ نشر التراث العربي»، د. محمود محمد الطناحي، (ص٢٥)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ.

(٢) ينظر: «مدخل إلىٰ التعريف بالمصحف الشريف»، د. حازم بن سعيد حيد، (ص١١٥)، و«تاريخ طباعة القرآن الكريم بالعربية في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين»، د. يحيىٰ محمود الساعاتي، ص٥١٦ -٥٢٤، مجلة عالم الكتب، المجلد ١٥، العدد ٥، الربيعان، ١٤١٥هـ.

طبعة بتافيا بإيطاليا، فقد طبعت بقسمين: قسم يضم نص القرآن الكريم، ثم ترجمته، مع تعليقات[1].

ثم طُبِع المصحف في (سانت بترسبورغ) في روسيا عام (١٧٨٧م)، ثم في (قازان) عام (١٨٤٨م)[2].

كما طبع المستشرق الألماني جوستاف فلوجل (ت:١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م) طبعة خاصة للمصحف في ليبزيغ في روسيا عام (١٨٣٤م)، بعنوان: "القرآن وهو الهدىٰ والفرقان"، خالف فيه قواعد الرسم العثماني، ولم يَعُدَّ البسملة والحروف المقطعة في أوائل السور آيات مستقلة، وانتابتْه أخطاء في الترقيم والطباعة[3].

ثم طُبع المصحف الشريف في إيران، وفي الهند، وفي تركيا، إلا أنَّ الملاحظ علىٰ تلك الطبعات مخالفتها للرسم العثماني في جملتها، أما المغرب العربي فقد طبَع أول مصحف فيه برواية ورش عن نافع سنة (١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م) في المطبعة الحجرية بفاس، المعروفة بمطبعة الحاج الطيب بن محمد الأزرق، بخط مغربي مبسوط مشكول مجدول، ووضعت فيه الوقوف...[4].

---

(١) ينظر: «مدخل إلىٰ التعريف بالمصحف الشريف»،(ص١١٥)، و«تاريخ طباعة القرآن الكريم بالعربية في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين»، ص(٥١٦ -٥٢٤)

(٢) ينظر: «الطباعة العربية في قازان»، د. يحيىٰ محمود الساعاتي، (ص ٥١٠-٥١١)، مجلة عالم الكتب، المجلد ١٥، العدد ٥، الربيعان، ١٤١٥هـ.

(٣) ينظر: «القرآن الكريم من المنظور الاستشراقي»: دراسة نقدية تحليلية، د. محمد أبو ليلة، (ص ٢٠٥-٢٠٦)، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

(٤) ينظر: «تاريخ المصحف الشريف بالمغرب»، محمد المنوني، (ص٣٨)، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، المجلد ١٥.

⇦=

أما في مصر، فقد طُبع المصحف الشريف بها في عهد محمد علي باشا (ت١٢٦٥هـ) سنة (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م)، ثم في المطبعة البهية في القاهرة سنة (١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م) برواية حفص عن عاصم عن النسخة التي كتب أصول قواعدها الشيخ المقرئ أبو عيد رضوان بن محمد المخللاتي (ت١٣١١هـ) الذي التزمَ قواعد الرسم العثماني، وصدَّره بمقدمة كاشفةً أهمَّ مقتضيات الرسم والضبط، وعدَّ الآيات، والوقف والابتداء، وبقي هذا المصحف منتشرًا في مصر إلىٰ أن وضع الشيخ محمد بن علي الحسيني الشهير بالحداد، شيخ المقارئ المصرية في وقته (ت١٣٥٧هـ) أصول كتابة مصحف وَفْقَ قواعد الرسم العثماني، وضبطه برواية حفص عن عاصم، وكتب حروفه الخطاط محمد جعفر بك، واشتَهر باسم "مصحف الملك فؤاد"، أو "المصحف الأميري"، وظهرت طبعته الأولىٰ سنة (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م)، وتلقيت بالقبول، وكانت أساسًا - بعد ذلك - لطبعات المصحف برواية حفص عن عاصم في العالم الإسلامي، ثم تلا هذه الطبعة عدة طبعات في مصر، مثل مصحف الأزهر، ومصحف الشمرلي، وبعد ذلك توالت طبعات المصاحف في العراق، والشام، والحجاز، والهند، وباكستان، وغيرها من البلدان العربية والإسلامية[1].

والمشهور أن أول طبعة للمصحف في المملكة العربية السعودية، كانت علىٰ يد الخطاط المكي محمد طاهر الكردي (ت١٤٠٠هـ)، الذي كتبه بخطه إبان الحرب

=

(١) ينظر: «تاريخ مطبعة بولاق ولمحة في تاريخ الطباعة»، لأبي الفتوح رضوان، (ص ٢٨)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٣م.

العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، وأحضر لوازم كتابته من مصر، وصدرت طبعته الأولىٰ عام (١٣٦٨م) بعد مراجعته واعتماده من لجنة من كبار العلماء في مكة، كان منهم: الشيخ أحمد حامد التيجي الريدي (ت ١٣٦٨م) شيخ القراء في مكة في ذاك الوقت، وأحد تلاميذ الشيخ الضباع، والشيخ عبد الظاهر محمد نور الدين أبو السمح (ت١٣٧٠هـ) إمام الحرم المكي، وأشرف علىٰ تصحيحه النهائي الشيخ علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ) شيخ المقارئ المصرية في وقته، وقد ذكر قصة كتابة هذا المصحف الشريف الأستاذ محمد علي مغربي (ت١٤١٧هـ) في كتابه "أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة"، ووردت كذلك في التعريف بالخطاط الكردي في مقدمة تاريخه عن مكة المكرمة المسمَّىٰ "التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم"[1].

ومع أن الخطاط الكردي كتب هذا المصحف بالرسم العثماني، ويذهب إلىٰ وجوب اتباعه، وتقليد أئمة القراءات والرسم في هذا السبيل - فإنه كان يرىٰ أن رسم المصحف العثماني غير توقيفي...[2].

وبعد ثلاثين عامًا من طباعة "مصحف مكة المكرمة"، طُبع مصحف آخر في مدينة جدة عام (١٣٩٩هـ) بمطابع الروضة، وهذا المصحف انتشر انتشارًا

---

(١) ينظر: «أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة»، محمد علي مغربي، (١/ ٦-١٢)، (٢/ ٣١٦-٣٢٢)، د.ت.

(٢) ينظر: «تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه»، لمحمد طاهر الكردي، (ص١٥٣)، ت: د. أحمد المعصراوي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ.

محدودًا[1].

وبدأت المصاحف تأتي إلىٰ المملكة العربية السعودية من مصر وغيرها، كتلك المطبوعة في مطبعة الشمرلي في القاهرة، والتي طبَعت المصحف بأحجام مختلفة، وانتشر في الآفاق، وقبل ما يقارب خمسة وثلاثين عامًا، وتحديدًا قبل سنة (١٤٠٦هـ)، كان الناظر لا يجد في الحرمين الشريفين وغيرهما من المساجد في المملكة غيرَ طبعة الشمرلي التي كانت سائدة، لذلك فإن معظم الحُفَّاظ قبل هذا التاريخ حفِظوا علىٰ طبعة الشمرلي، والجيل المتأخر - ممن اعتنىٰ بحفظ القرآن الكريم - حفظ علىٰ طبعة "مصحف المدينة النبوية" الذي كتبه الخطاط عثمان عبده طه في نسخته الأولىٰ التي طُبعت قبل عام (١٤٢٢هـ)، والذي كتب أيضًا مخطوطته الثانية التي طُبعت منذ العام المذكور، وانطلق خطاط "مصحف المدينة النبوية" في كتابة المخطوطة الثانية من قناعة تعتمد علىٰ مبدأ ما يناسب خط الكلمة القرآنية، وقام بتطويع ميزات الخط العربي ومرونته؛ ليتناسب مع أشكال الكتابة المتعددة، بحيث يعطي الحرف القرآني قدرًا كافيًا من الوضوح، فلا يتلاصق مع ما قبله أو ما بعده، مع مراعاة مساقط الحركات بأقياسها فوق الحروف، ليصوغ بهذه الخبرة والمهارة خطًّا مبدعًا ترتاح له العيون في تلاوة كتاب الله تعالىٰ[2].

---

(١) ينظر: «كتابة المصحف الشريف وطباعته تاريخها وأطوارها»، د. محمد سالم العوفي، (ص ٦٥)، مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ط٣، ١٤٣٢هـ.

(٢) ينظر: «مدخل إلىٰ التعريف بالمصحف الشريف»، د. حازم بن سعيد حيد، (ص١٢١)، الناشر: مركز الدراسات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

ثانيًا: التعريف بمصحفي الشمرلي والمدينة النبوية:

١ - مصحف الشِّمِرْلِي:

يُعدّ مصحف "الشمرلي" من المصاحف المهمة في مصر والعالم الإسلامي، فلقد فكر الحاج أحمد الشمرلي الكبير مؤسس مطبعة الشمرلي في حدود عام (١٩٣٥م) في طباعة المصحف الشريف، وساعَده في ذلك إخوانه، وابنه فوزي، فكان الحاج أحمد وأخوه يعملان بجد شديد، ويبذلان جهدًا خارقًا في طباعة المصحف، وفي عام (١٩٤٤م) أسس الحاج أحمد بالإسكندرية "شركة الشمرلي للطباعة"، ثم انتقل بها إلىٰ القاهرة في "درب سعادة"، ثم انتقل إلىٰ مصنع خلف مسجد الحسين، ثم بعد ذلك أنشأ المصنع بمنطقة العباسية، وكان مؤسس المطبعة الحاج أحمد الشمرلي يقف علىٰ المطبعة، وكانت أول طبعة للمصحف الشريف طبعتْها مطبعة الشمرلي، وكُتبت بخط السيد مصطفىٰ نظيف الشهير بـ"قدروغلي"، عام (١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م)، وتمَّ طباعتها في المطبعة العثمانية، ثم قامت مطبعة الشمرلي بإعادة بيعها عام (١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م)، أما أول مَن خطَّ المصحف الخاص بمطبعة الشمرلي، فهو الحاج محمد سعد إبراهيم، الشهير "بحداد"، وكتَبه علىٰ الرسم العثماني، وما تزال النسخة الأصلية المرسومة بخط يده محفوظة لدىٰ عائلة الشمرلي، وقد تَمَّت طباعته في مطبعة الشمرلي عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)[1].

---

(١) ينظر: «طباعة المصحف الشريف بمصر وأشهر المطابع التي اهتمت بطباعته»، (ص١٠)، د. آمال رمضان عبد الحميد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٥هـ.

وتُعد طبعة مصحف الشمرلي مشهورة ومنتشرة في قرىٰ ونجوع مصر لأسباب؛ منها: اعتماد الكتاتيب عليها، وتوفُّرها بأجزاء مختلفة، منها العشر الأخير (جزء عم ويس وتبارك إلىٰ آخر المصحف)، ومنها المصحف المجزَّأ؛ (أي يفرد كل جزء من أجزائه الثلاثين في مجلدة)، بخط الحاج سيد عبد القادر الشهير بـ "زايد"، وقد طبعته مطبعة الشمرلي عام (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ومن أسباب ارتباط الحُفَّاظ في العديد من البلدان الإسلامية بمصحف الشمرلي تحديدًا - أن كل حفظة القرآن الكريم من الشيوخ الكبار في مصر، وكثير من الدول العربية، يعتمد حفظهم عليه[1].

أما أصل التسمية، فجاءت من لقب العائلة "الشمرلي"، فلقب العائلة هو الاسم التجاري للشركة، وهو علامة مسجلة؛ حيث لا يوجد "شمرلي" غير عائلتهم[2].

٢ - مصحف المدينة المنورة:

صدر هذا المصحف من مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، وقد أمر بطباعته خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وصدر الأمر الملكي بطباعته في يوم الثلاثاء ١٩/ ٨/ ١٤٠٣هـ من خلال لجنة (مراجعة مصحف المدينة النبوية)، وقد تولت مراجعة هذا المصحف الشريف علىٰ أمهات كتب القراءات والرسم، والضبط والفواصل، والوقف والتفسير، وأتمت مراجعتها لهذا المصحف، وأذِنت بطبعه في الأول من جمادىٰ الأول عام

(١) ينظر: «طباعة المصحف الشريف بمصر وأشهر المطابع التي اهتمت بطباعته»، (ص١٠)، د. آمال رمضان عبد الحميد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٥هـ.

(٢) المرجع السابق

١٤٠٥هـ، وكل ذلك خدمة للمسلمين في أقطار العالم[١].

وقد أطلق عليه "مصحف المدينة النبوية"، وسُمي بهذا الاسم نسبة إلىٰ المدينة النبوية، وذكر المظفري في تاريخه قائلًا: "لَما جمَع أبو بكر القرآن، قال سموه: فقال بعضهم: سموه إنجيلًا، فكرهوه، وقال بعضهم: سموه سفرًا، فكرهوه من يهود، فقال ابن مسعود: رأيت بالحبشة كتابًا يدعونه المصحف فسموه به[٢]، وقد اعتُمِدت طريقتُه برواية حفص عن عاصم[٣].

(١) ينظر: موقع مصحف الشمرلي علىٰ الشبكة العنكبوتية:
http://www.islamicbook.ws/4/index.html.

(٢) «الإتقان في علوم القرآن»، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (١/ ٣٤٤)، المدينة النبوية: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.

(٣) ينظر: «طباعة القرآن الكريم ونشره بين الواقع والمأمول»، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د. آمال رمضان عبد الحميد، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م.

الفصل الأول:

الوقف والإعراب والدلالة والمعنىٰ والعلاقة بينها

المبحث الأول:

الوقف: مفهومه، ونشأته، وأنواعه، وأحكامه

أولًا: مفهوم الوقف ونشأته:

الوقف في اللغة: هو الكف والمنع عن القول والفعل؛ أي: تركهما، ويُجمع علىٰ وقوف وأوقاف، وربما جمع الجمع، فقيل: وقوفات، والوقف في القراءة: قطع الكلمة عما بعدها، والموقف: الموضع الذي تقف فيه حيث كان[1].

أمَّا في الاصطلاح، فقد أورد العلماء تعريفات عديدة له، وكان من أشهر هذه التعريفات تعريف ابن الجزري – رحمه الله – إذ يقول: "عبارة عن قطع الصوت علىٰ الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادةً بنية استئناف القراءة؛ إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله كما تقدَّم جوازه في أقسامه الثلاثة لا بنية الإعراض، وتنبغي البسملة معه في فواتح السور كما سيأتي، ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسمًا كما سيأتي، ولا بد من التنفس معه كما سنوضِّحه"[2].

ويُمكن القول مما سبق بأن الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة القرآنية؛ حيث يتنفس القارئ في هذا الوقت مع مراعاة قصد الرجوع إلىٰ القراءة، ولا بُدَّ لقارئ القرآن من استراحة خلال قراءته؛ لذلك عليه مراعاة المكان المناسب للوقوف، ولهذا اشترط كثيرٌ من علماء التجويد علىٰ مَن يَمنَح إجازة التجويد

---

(١) ينظر: «معجم مقاييس اللغة، لابن فارس أبي الحسين الرازي، ٦/ ١٣٥، دار الفكر، ١٩٧٩م، و«الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية»، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور، (٤/ ١١٤٠)، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، و«القاموس المحيط»، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (٣/ ٢١٢)، المؤسسة العربية، بيروت، د. ط.

(٢) «النشر في القراءات العشر»، لابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد، (١/ ٢٤٠)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٥، ١٤٢٧هـ.

للطلاب أن يتحقَّق مِن معرفتهم لأحكام الوقف الصحيح في القرآن الكريم، كما يجوز الوقف علىٰ رؤوس الآيات أو في وسطها، ولا يجوز الوقف في وسط الكلمة.

وعلم الوقف لم يظهر بوصفه علمًا مستقلًّا إلا مع ظهور عصر التدوين والتأليف في القرن الثاني الهجري، لكن الوقف - بوصفه تذوقًا للمعاني، واستشعارًا لِما فيها من دلائل - كان شديد الظهور والوضوح في عصر الرسالة وما بعدها، ولا سيما أن النبي - صلىٰ الله عليه وسلم - رسول عربي مرسل إلىٰ قوم هم أهل لغة وذوق وبيان، يتتبَّعون المعاني والألفاظ، وتَسْحَرُهم البلاغةُ، ويأسِر عقولَهم البيانُ، حتىٰ إن رسول الله - صلىٰ الله عليه وسلم - اعتبر جمال الرجل في حُسن لسانه واستقامة ألفاظه[1].

ولقد أعاد علماء الوقف ظهور هذا العلم إلىٰ عصر النبوة من خلال الإشارات التي وردت في الآثار؛ منها:

استدل النحاس (ت٣٣٣هـ) بما أخرجه عن عدي بن حاتم قال: جاء رجلان إلىٰ رسول الله - صلىٰ الله عليه وسلم - فتَشَهَّد أحدهما فقال: مَن يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يَعصهما، فقال له رسول الله - صلىٰ الله عليه وسلم -: "قُمْ واذهَب؛ بئس الخطيب أنت"، قال النحاس: "وكان ينبغي أن يصل كلامه: "ومن يَعصهما، فقد غوىٰ"، أو يقف علىٰ "ورسوله فقد رشد"، فإذا كان هذا مكروهًا في الخُطب والكلام الذي يُكلم به الناس بعضًا، كان في كتاب الله - عز وجل - أشدَّ

(١) ينظر: مسند الشهاب، (١/ ١٦٤)، للقضاعي أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

كراهية"[1].

قال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): "ففي هذا الخبر أذانٌ بكراهية القطع علىٰ المستبشع من اللفظ المتعلق بما يُبين حقيقته، ويدل علىٰ المراد منه؛ لأنه - صلىٰ الله عليه وسلم - إنما أقام الخطيب لما قطع علىٰ ما يقبح؛ إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصىٰ، ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقطع علىٰ قوله: "فقد رشد"، ثم يستأنف بعد ذلك، ويصل كلامه إلىٰ آخره؛ فيقول: "ومن يعصها فقد غوىٰ"، وإذا كان مثل هذا مكروهًا مستبشعًا في الكلام الجاري بين المخلوقين، فهو في كتاب الله - عز وجل - الذي هو رب العالمين أشد كراهية واستبشاعًا، وأحق وأولىٰ أن يتجنب"[2].

قال الأشموني (ت١١٠٠هـ): "ففي الخبر دليلٌ واضح علىٰ كراهة القطع، فلا يجمع بين من أطاع ومن عصىٰ، فكان ينبغي للخطيب أن يقف علىٰ قوله: "فقد رشد"، ثم يستأنف "ومن يعصهما فقد غوىٰ"، وإذا كان مثل هذا مكروهًا مستقبحًا في الكلام الجاري بين الناس، فهو في كلام الله أشدُّ كراهة وقبحًا، وتجنُّبه أَولَىٰ وأحقُّ"[3].

---

(١) «القطع والائتناف»، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، (ص١٢، ١٣).

(٢) «المكتفىٰ في الوقف والابتداء»، عثمان بن سعيد بن عثمان الداني، ت: محيي الدين رمضان، دار عمار، الأردن، ط١، ٢٠٠١م، (ص١٣٤).

(٣) «منار الهدىٰ في الوقف والابتداء»، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، (ص٥٠)، مطبعة البابي الحلبي، مصر، د. ط، ١٣٣٩هـ.

وكذلك نتأمَّل حديث أم سلمة – رضي الله عنها – في الوقوف علىٰ رؤوس الآي، حين سُئلت عن قراءة رسول الله – صلىٰ الله عليه وسلم – فقالت: "كان يُقطِّع قراءته آية آية: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين"(١)، قال النحاس: "ومعنىٰ هذا الوقف علىٰ رؤوس من الآي، وأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو كافٍ، وأكثر ذلك في السور القصار الآي؛ نحو: الواقعة والشعراء وما أشبَهها"(٢).

فهذا يدل علىٰ أن بدايات علم الوقف كانت مع نزول القرآن الكريم، وظهر اهتمام الصحابة – رضوان الله عليهم – بهذا الفن الجليل، وقد أشار ابن الجزري – رحمه الله – إلىٰ ذلك بقوله: "وصحَّ بل تواتر عندنا تعلُّمه والاعتناء به من السلف الصالح"(٣).

كما اهتم الصحابة – رضوان الله عليهم – بهذا العلم، وتبِعهم التابعون، فقد ورد عن الحسن البصري – رحمه الله – مصطلح التام والكافي، فهو أول مَن نُقِلَتْ عنه مصطلحاتٌ في الوقف(٤)، وقال أبو حاتم: "مَن لم يعرِف الوقفَ، لم يَعرِفِ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده، (٤٤/ ٢٠٦)، حديث رقم (٢٦٥٨٢)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

(٢) «القطع والائتناف»، للنحاس، (ص١٢).

(٣) «النشر في القراءات العشر»، لابن الجزري، الناشر: المطبعة التجارية، ٢٠١٠م، د. ط، (ص ٢٥٤).

(٤) ينظر: «الوقف والابتداء في القرآن الكريم وأثره في تقرير مسائل العقيدة»، رسالة ماجستير للباحث أبصار الإسلام بن وقار الإسلام، إشراف الدكتور إبراهيم الرحيلي أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية ⇦=

القرآن"[1]، ولقد مرَّ علم الوقف بمرحلتين:

المرحلة الأولىٰ: مرحلة ما قبل التأليف:

نشأ علمُ الوقف مع نزول القرآن الكريم علىٰ نبينا محمد - صلىٰ الله عليه وسلم - فقد علَّمه جبريل - عليه السلام - كيفية الوقف، وقد ذكر علماء القرآن وعلومه أدلةً كثيرة علىٰ ذلك؛ منها: عن أُبيِّ بن كعب قال: قال النبي - صلىٰ الله عليه وسلم -: "يا أبي، إني أُقرئت القرآن، فقيل لي: علىٰ حرف، أو حرفين؟ فقال المَلَكُ الذي معي: قل: علىٰ حرفين، قلت: علىٰ حرفين، فقيل لي: علىٰ حرفين، أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: قل: علىٰ ثلاثة، قلت: علىٰ ثلاثة، حتىٰ بلغ سبعة أحرف، ثم قال: ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: سميعًا عليمًا عزيزًا حكيمًا، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب"[2].

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد التأليف:

وهذه المرحلة تميَّزت باعتناء علماء القراءة بالوقف، وأصبح لكل قارئ مذهبٌ فيه، وألَّفوا فيه مؤلفات، واستمرت هذه المرحلة إلىٰ أن أصبح الوقف والابتداء بابًا من أبواب التجويد، وعند النظر والتدقيق نجد أن علم الوقف والابتداء نسبته إلىٰ علم التفسير أَولىٰ من نسبته لعلم القراءة؛ لأنَّ علم الوقف والابتداء صادر عن

بالمدينة مكتبة، الناشر: دار النصيحة، ١٤٣٦هـ، ط١، (ص٤٥، ٤٦)، و«الوقف والابتداء في القرآن الكريم، دراسة صوتية»، بو عربي عبد القادر، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠١٥م، (ص١١).

(١) «لطائف الإشارات»، لعبدالكريم القشيري (١/ ٤٩٤)، ت: د. إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط٣، ٢٠٠٠م.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، (٢/ ٧٦)، باب: أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف، حديث رقم (١٤٧٧)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ت.

المعنىٰ لا الأداء، وإنما يستفيد منه أهل الأداء بعد ذلك...[1].

ويُعد الوقف ظاهرة من الظواهر الصوتية التي لها أثرٌ عظيم في إبراز المعنىٰ، وهو عملية تلقائية يتطلبها النطق السليم للغة لإيصال المعنىٰ، ولهذا لا يمكننا مطلقًا أن نتصور كلامًا متلاحقًا وممتدًّا في موضوع ما، دون أي وقوف في الكلام، فهذا أمرٌ يتسبب في وقوع لبس في المعنىٰ[2].

ويمكن القول من خلال ما سبق: إن دراسة علم الوقف في القرآن الكريم جانب مهم في التلاوة؛ لأنه يوضِّح كيف وأين يجب أن ينتهي القارئ لآي القرآن، بما يتفق مع وجوه التفسير واستقامة المعنىٰ، وصحة اللغة وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة، وفي هذا قال القائل:

أما الوقوف فتركها لا ينبغي وبعين جاهلها عظيمُ غشاءِ

لولا المواقفُ ما استبان تعلُّقٌ لكثيرِ آي الذِّكر والأنباءِ[3]

فالإمام علي -رضي الله عنه- كان يَعُدُّ معرفة الوقوف ركنًا أساسيًّا من ركني الترتيل في قوله تعالىٰ: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل:٤]، كما نجد اهتمام الرسول - صلىٰ الله عليه وسلم- قبل وصيِّ أمير المؤمنين والصحابة والتابعين،

---

(١) ينظر: «الوقف والابتداء في القرآن وأثره في تقرير مسائل العقيدة»، (ص ٤٥، ٤٦).

(٢) ينظر: «منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتداء»، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، مطبعة مصطفىٰ الحلبي البابي وأولاده، مصر، ط٢، ١٩٧٣م.

(٣) البيتان من بحر الكامل؛ للعلامة محمد المكي مصطفىٰ بن عزُّوز (ت١٣٣٤هـ) في كتابه: «الأجوبة المكيَّة عن الأسئلة الحجازية»، ابن عزوز (ص٤٩)، ت: جمال السيد رفاعي الشايب، مكتبة السُّنة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

وعلماء القراءة وغيرهم بهذا الركن اهتمامًا عظيمًا"[1].

ثانيًا: أنواع الوقف وأحكامه:

لقد ورد للوقف أنواع عديدة، واختلف العلماء واللغويون في ذلك علىٰ آراء[2]:

الرأي الأول: الوقف علىٰ ثلاثة أوجه: تام، وحسن، وقبيح.

أ- التام: الذي يَحسُن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به؛ كقوله - تعالىٰ -: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقوله: ﴿أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

من قوله - عز وجل -: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝﴾.

ب- الحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يَحسُن الابتداء بما بعده؛ كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]؛ لأن الابتداء بـ: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] لا يحسُنُ؛ لكونه صفة لِما قبله.

ج- القبيح: هو الذي ليس بتام ولا حسنٍ؛ كالوقف علىٰ "بِسْمِ" من قوله: ﴿بِسْمِ اللهِ﴾.

ولا يتم الوقف علىٰ المضاف دون المضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته، ولا الرافع دون مرفوعه، وعكسه، ولا الناصب دون منصوبه، وعكسه، ولا المؤكد دون

---

(١) المرجع السابق.

(٢) ينظر: «الإتقان في علوم القرآن»، للسيوطي (١/ ٨٣)، و«النشر في القراءات العشر»، لابن الجزري، (١/ ٢٢٥)، و«الوقف والابتداء في كتاب الله»، لابن سعدان محمد الكوفي الضرير، (ص٤١)، الناشر: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١/ ٢٠٠٠م.

توكيده، ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا البدل دون مبدله، ولا إنَّ أو كان أو ظن وأخواتها دون اسمها، ولا اسمها دون خبرها، ولا المستثنىٰ منه دون الاستثناء، ولا الموصول دون صلته اسميًّا أو حرفيًّا، ولا الفعل دون مصدره، ولا حرف دون متعلقه، ولا شرط دون جزائه.

الرأي الثاني: الوقف ينقسم إلىٰ أربعة أقسام: تام مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

أ- التام: هو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآي غالبًا؛ كقوله: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥]، وقد يوجد في أثنائها؛ كقوله: ﴿ وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ﴾ [النمل: ٣٤] من قوله - تعالىٰ -:[من قوله ـ تعالىٰ ـ:﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ۚ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾]، هنا التمام؛ لأنه انقضىٰ كلامُ بلقيس، ثم قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾.

ب- الكافي: منقطع في اللفظ، متعلق في المعنىٰ: فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده أيضًا؛ نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، هنا الوقف في قوله - تعالىٰ -: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾.

وهكذا كل رأس آية بعدها "لام كي"، و"إلا" بمعنىٰ "لكن"، و"إنَّ" الشديدة المكسورة، والاستفهام، و"بل"، و"ألَا" المخففة، و"السين"، و"سوف" للتهديد، و"نِعم"، و"بئس"، و"كيلا"، ما لم يتقدمهنَّ قولٌ أو قسَمٌ.

جـ - الحَسَن: هو الذي يحسُن الوقف عليه، ولا يحسُن الابتداء بما بعده؛ نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

د- القبيح: هو الذي لا يفهم منه المراد؛ كـ﴿الحمد﴾، وأقبح منه الوقف علىٰ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة: ١٧]، ويبتدئ: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ﴾ [المائدة: ١٧]؛ لأن المعنىٰ مستحيل بهذا الابتداء، ومن تعمَّده وقصَد معناه، فقد كفر، ومثله في الوقف: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١].

الرأي الثالث: الوقف علىٰ خمس مراتب: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومُرَخَّصٌ ضرورة.

أ- اللازم: ما لو وُصِل طرفاه غُيِّر المراد؛ نحو قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾، يلزم الوقف هنا من قوله - تعالىٰ -: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾ [البقرة: ٨، ٩]، إذ لو وصل بقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللهَ﴾ توهم أن الجملة صفة لقوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، أو حال للضمير، فانتفىٰ الخداع عنهم، وتقرَّر الإيمان خالصًا عن الخداع، كما تقول: ما هو بمؤمن مخادع، والقصد في الآية: إثبات الخداع بعد نفي الإيمان.

ب- المطلق: ما يحسُن الابتداء بما بعده...؛ كالشرط؛ نحو: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٣٩﴾ [الأنعام: ٣٩].

جـ- الجائز: ما يجوز فيه الوصل والفصل؛ لتجاذب الموجبين من الطرفين؛ نحو: ﴿وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ من قوله - تعالىٰ -: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ٤﴾ [البقرة: ٤]، فإن واو العطف تقتضي الوصل، وتقديم المفعول علىٰ الفعل يقطع النظم؛ فإن التقدير: "ويوقنون بالآخرة".

د- المجوز لوجه: نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ من قوله - تعالىٰ -: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ٨٦﴾[البقرة: ٨٦]؛ لأن الفاء في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ﴾ [البقرة: ٨٦]، تقتضي التسبب والجزاء، وذلك يوجب الوصل، وكون نظم الفعل علىٰ الاستئناف يجعل للفصل وجهًا.

هـ- المرخص ضرورة: ما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكنه يرخص؛ لانقطاع النفس وطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود؛ لأن ما بعده جملة مفهومة؛ كقوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ من قوله - تعالىٰ -: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٢﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لأن قوله: ﴿وَأَنْزَلَ﴾ لا يستغني عن سياق الكلام؛ فإن فاعله ضمير يعود إلىٰ ما قبله، غير أن الجملة مفهومة، وأما ما لا يجوز الوقف عليه، فكالشرط دون جزائه، والمبتدأ دون خبره، ونحو ذلك.

القول الرابع: الوقف في التنزيل علىٰ ثمانية أضرب:

تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وحسَن، وشبيه به، وقبيح، وشبيه به.

القول الخامس: لابن الجزري؛ إذ يقول: "أكثر ما ذكَر الناس في أقسام الوقف غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه: أن الوقف ينقسم إلىٰ اختياري واضطراري؛ لأن الكلام إما أن يتم، أو لا، فإن تم كان اختياريًّا، وكونه تامًّا لا يخلو إما ألا يكون له تعلُّق بما بعده البتةَ - أي: لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنىٰ - فهو الوقف المسمىٰ بالتام؛ لتمامه المطلق، يوقَف عليه ويُبتدأ بما بعده، وإن كان له تعلُّق، فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنىٰ فقط، وهو الوقف المصطلح عليه (بالكافي)؛ للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده"[1].

ومما سبق يتَّضح أن العلماء اختلفوا في أنواع هذا العلم ومسمياته وأقسامه، ولم يكن هذا الخلاف في الجوهر أو المضمون للعلم، والمشهور بين المحدثين من العلماء اتباعُ ابن الجزري - رحمه الله - في اعتبار أن الوقف يأتي علىٰ أنواع رئيسة، وهي: تام مختار، وكاف صالح، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

(١) «النشر في القراءات العشر»، لابن الجزري، (١/ ٢٢٥، ٢٢٦).

علامات الوقف:

لقد ذكر العلماء أن لعلامات الوقف في القرآن الكريم أهمية كبرىٰ، حيث أخذت أهميتها من علاقاتها بالمعنىٰ، وتُعدُّ مصطلحات الضبط في القرآن الكريم ذات أهمية كبيرة، إذ باتباع هذه الدلائل في أثناء القراءة سيسهُل علىٰ القارئ فَهْمُ الآيات، وسيخرج من حرج الوقوف علىٰ كلمةٍ لا يصحُّ الوقوف علىٰ معناها شرعًا.

وهذه العلامات تمثل أنواع الوقوف التي اصطَلح عليها علماءُ الوقف والابتداء، وهي:

(مـ) وتعني الوقف اللازم.

(لا) ومعناها الوصل اللازم.

(قلي) ومعناها جواز الوقف والوصل، والوقف أولىٰ.

(صلي) ومعناها جواز الوصل والوقف، والوصل أولىٰ.

(ج) ومعناها جواز الوصل والوقف علىٰ حدٍّ سواء.

(علامة التعانق)، وهي عبارة عن ثلاث نقاط (:.) تشبه نقاط حرف الثاء، وتعني أنه إذا وقف علىٰ أحد الموضعين لا يصح الوقوف علىٰ الآخر.

تفصيل القول في الوقف اللازم والممنوع:

أولًا: الوقف اللازم:

اللازم لغة: هو اسم فاعل من لَزِمَ يَلْزَمُ؛ يقال: لزم الشيءَ: إذا داوم عليه ولم يفارقه، واللام والزاي والميم أصل واحد صحيح، يدل علىٰ مصاحبة الشيء بالشيء دائمًا؛ يقال: لزمه الشيءُ يلزمه، واللازم: ما يمتنع انفكاكُه عن الشيء، والجمع: لوازم[1].

اصطلاحًا: ذكر العلماء للوقف اللازم تعريفات عديدة علىٰ النحو الآتي:

قال السجاوندي (ت٥٦٠هـ): الوقف اللازم هو: "ما لو وُصِلَ طرفاه، غُيِّرَ المَرَام، وشُنِّعَ معنىٰ الكلام[2]، وقال النيسابوري (ت٨٥٠هـ): "اللازم من الوقف ما لو وُصِل طرفاه، غُيِّر المرام وشنِّع الكلام"[3]، وذكر الحصري (ت١٩٨٠م) أن الوقف اللازم هو: "الوقف علىٰ كلمة لو وُصلت بما بعدها لأوهَم وصلُها معنىٰ غير المعنىٰ المراد"[4].

أما جمال القرش، فيرىٰ أنه "الوقف علىٰ موضع أدَّىٰ معنًىٰ صحيحًا، ولا يتبيَّن

---

(١) ينظر: «معجم مقاييس اللغة»، لابن فارس، (٥/ ٢٤٥)، و«لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، (٥/ ٤٠٢٧)، بيروت، دار صادر، ١٣٠٠هـ، مادة (لزم).

(٢) «علل الوقوف»، للسجاوندي أبي عبد الله محمد بن طيفور، ت: د. محمد بن عبد الله العيدي، الناشر: مكتبة الرشد، ناشرون، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، (١/ ٦٢).

(٣) «تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان»، محمود بن أبي الحسن النيسابوري، (١/ ٤٤)، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.

(٤) «معالم الاهتداء إلىٰ معرفة الوقوف والابتداء»، محمود خليل الحصري، (ص١٤)، القاهرة، مكتبة السنة، ٢٠٠٢م.

المعنىٰ المراد إلا بالوقف عليه، وإلا ترتَّب عليه إخلالٌ بالمعنىٰ"[1].

ومن خلال التعريفات السابقة التي ذكرها العلماء، يتبيَّن أن الغرض من الوقف هو الحفاظ علىٰ المعنىٰ وسلامته؛ لأنه لو تَمَّ وصل الكلام ببعضه، لأدَّىٰ ذلك إلىٰ إفساد المعنىٰ.

وقد أدرَج العلماء الوقف اللازم ضمن الوقف التام أو الوقف الكافي؛ إذ نظَر بعضُهم في تقسيم الوقف إلىٰ التعلق اللفظي والمعنوي بين طرفي الجملة الموقوف عليها، كما ذكر بعضهم أنه يدخل في الوقف الحسن، وقد ذكر الإمام ابن الجزري ذلك بقوله: "من الأوقاف ما يتأكَّد استحبابه لبيان المعنىٰ المقصود، وهو ما لو وُصِل طرفان، لأوَهم معنىٰ غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاوندي (لازم)، وعبَّر عنه بعضهم بالواجب، وليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يُعاقَب علىٰ ترْكه كما توهَّمه بعضُ الناس، ويجيء هذا في قسم التام والكافي، وربما يَجيء في الحسن"[2].

أما اللازم التام، فمثَّل له ابن الجزري بقوله - تعالىٰ -: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦٥﴾﴾ [يونس:٦٥]؛ لئلا يوهم أن ذلك من قولهم، وأما الكافي، فقوله - تعالىٰ -: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، أما مجيء الوقف اللازم حسنًا، فقد نص علىٰ ذلك الإمام ابن الجزري ومثَّل له بعدة أمثلة؛ من ذلك قوله - تعالىٰ -: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾

---

(١) ينظر: «زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين»، للشيخ جمال بن إبراهيم القرش، (٢/ ٢٤)، الناشر: دار البيضاء، ١٤٢٣هـ.

(٢) «النشر في القراءات العشر»، لابن الجزري، (١/ ٢٣٢-٢٣٣).

[المائدة:٢٧]، والابتداء ﴿إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾، ثم قال ابن الجزري معقِّبًا علىٰ ذلك: "كلُّ ذلك ألزمَ السجاوندي بالوقف عليه؛ لئلا يوهمَ أن العامل في "إذ" الفعل المتقدِّمُ"(١).

ويتَّضح مما سبق أن العلماء قد تختلف تعبيراتهم مع تشابه المقصود بها، وأن الوقف اللازم ليس قسمًا مستقلًّا بذاته، بل هو مندرج تحت أنواع أخرىٰ من الوقف كما ذكر العلماء، وعليه فالوقف اللازم قد يكون لازمًا تامًّا، وقد يكون لازمًا كافيًا، وقد يكون لازمًا حسنًا أيضًا.

(١) «النشر في القراءات العشر»، (١/ ٢٣٣).

ثانيًا: الوقف الممنوع:

اصطلاحًا: هوالوقف الذي لا يُعرَفُ مرادُه؛ لشدة تعلُّقه بما بعده لفظًا ومعنًىٰ، فالوقف فيه يكون علىٰ كلمة لم يتم المعنىٰ عندها، ولا يفيد فائدةً يَحسُن السكوتُ والوقفُ عليها[1].

و يتَّضح من خلال ذلك أن الوقف الممنوع يتعلق باللفظ والمعنىٰ؛ حيث يترك السامع بدون فائدة لفَهْم النص؛ لأنه أفقد النصَّ قيمته وفائدته، كالوقف علىٰ الفعل دون الفاعل، أو المبتدأ دون الخبر.

وقد أطلق العلماء علىٰ هذا النوع من الوقف الوقفَ القبيح في كثير من مصنفاتهم، وقسَّموه قسمين[2]: أحدهما: الوقف علىٰ كلام لا يُفهَم منه معنىٰ؛ لشدة تعلقه بما بعده لفظًا ومعنًىٰ، كالوقف علىٰ (الحَمْدُ) من (الحَمْدُ لِلهِ).

والثاني: الوقف علىٰ كلام يوهِم معنًىٰ غير المعنىٰ المراد؛ كأن يوهم وصفًا لا يليق بالباري عز وجل؛ من ذلك: الوقف علىٰ ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ من قوله – تعالىٰ –: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة:٢٦]، أو الوقف علىٰ ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّين﴾ من قوله – تعالىٰ –: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُون﴾ [الماعون:٤، ٥].

ومن هنا أرىٰ أنَّ هذا الوقف يوهم السامع معنىٰ غير مستساغ به، فالوقف علىٰ

---

(١) ينظر: «المكتفىٰ في الوقف والابتداء»، لأبي عمرو للداني، (ص١٤٨)، و«النشر في القراءات العشر»، لابن الجزري، (١/ ١٨١)، و«منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتداء»، للأشموني، (ص١٨).

(٢) ينظر: «نهاية القول المفيد في علم التجويد»، لمحمد مكي نصر، (ص١٨٠-١٨٢)، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣٠٨هـ.

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّين﴾ أَوْهَمَ أنَّ الويل لكافة المصلين، وهذا جليُّ الفساد؛ لأنه في حقيقة الأمر موجَّه لطائفة مذكورة بعده، وهم أولئك الغافلون عن الصلاة، والذين لا يُؤدونها إلا بعد ذَهاب وقتها، ومن هنا منع العلماء القُرَّاء الوقفَ علىٰ كل آية توهِم معنىٰ غير مراد به، ولا سيَّما تلك التي توهم وصفًا لا يليق بجلاله - تعالىٰ - وأوجبوا الوصل علىٰ هذه المواضع؛ ليستقيم المعنىٰ ويتضح.

أما الدليل علىٰ منع هذا الوقف وكراهة الوقوف عليه، فما جاء في السنة النبوية عن عدي بن حاتم أنَّ خطيبًا خطب عند النبي - صلىٰ الله عليه وسلم- فقال: "من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، ووقف؛ فقال: قم أو اذهَب! بئس الخطيب أنت، قل: ومَن يعص الله ورسوله فقد غوىٰ"[1].

فقد منع الرسول - صلىٰ الله عليه وسلم - الخطيب من الوقوف علىٰ كلام فيه تضاد، لإيهامه معنىٰ غير لائق بالله - سبحانه وتعالىٰ - ولا بأخلاق الرسول - صلىٰ الله عليه وسلم - إذ بوقوفه علىٰ قوله - تعالىٰ -: (ومن يعصهما) جمع بين طاعة الله ورسوله وعصيانهما، فمن أطاع الله ومن عصاه، فنتيجته ومصيره واحد، وهو الرشد والهداية، وهذا كلام باطل ولا يصدِّقه العقل، كيف ذلك؟! والطاعة والعصيان كلمتان متخالفتان؛ لذلك فقد كرِه النبي - صلىٰ الله عليه وسلم - هذا الوقف، وضَجِرَ من الخطيب، وأمره بالانصراف، فهو لا يعرف فنَّ الخطابة، ولا يُجيد أماكن الوقوف.

---

(١) أخرجه مسلم: باب تخفيف الصلاة والخطبة، حديث رقم (٨٧٠)، (٢/ ٥٩٤)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي،

الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت د.ت.

وقد قال أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) معلقًا عليه: "ففي هذا الخبر إيذان بكراهة القطع علىٰ المستبشع من اللفظ المتعلِّق بما يُبين حقيقته، ويدل علىٰ المراد منه؛ لأنه – عليه السلام – إنما أقام الخطيب لَمَّا قطع علىٰ ما يقبح؛ إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصىٰ، ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقطع علىٰ: (فقد رشد)، ثم يستأنف ما بعد ذلك، ويصل كلامه إلىٰ آخره، فيقول: ومن يعصهما فقد غوىٰ، وإذا كان مثل هذا مكروهًا مستبشعًا في الكلام الجاري بين المخلوقين، فهو في كتاب "الله – عز وجل – الذي هو كلام رب العالمين أشدُّ كراهة واستبشاعًا، وأحقُّ وأولىٰ أن يُتجنَب"[1].

الوقف في القرآن الكريم اجتهاديٌّ أو توقيفيٌّ؟

ذكر أئمة الوقف أن علامات الوقف في المصاحف اجتهادية، وما يدل علىٰ ذلك اختلافُها في المصاحف المطبوعة، وقد جاء في ختام القرآن المطبوع بتصحيح ومراجعة مشيخة الأزهر بتاريخ رجب ١٣٨٨هـ أكتوبر ١٩٦٨م، برئاسة عبد الفتاح القاضي، ومحمود الحصري، ومذيَّل بتوقيعات المشايخ والأساتذة، وفيه: "وأُخِذ بيانُ وقوفه وعلاماتها مما قرَّره الأستاذ محمد علي بن خلف الحسيني شيخ المقارئ المصرية الآن علىٰ حسب ما اقتضتْه المعاني التي تُرشد إليها أقوالُ أئمَّة التفسير"[2]، وهذا دليلٌ علىٰ أن لكل مطبعة لطباعة المصحف الشريف لجانَ مراجعة تجتهد في اختيارها من بين الأوجه الجائزة من خلال الرجوع إلىٰ كتب

(١) ينظر: «المكتفىٰ في الوقف والابتداء»، للداني (ص١٣٤).

(٢) ينظر: «علامات الوقف في المصاحف المطبوعة»، د. رمضان إبراهيم عبد الكريم، (ص١٦٢٤).

الإعراب والتفسير والوقف اجتهادًا منها؛ حتىٰ تساعد في توضيح المعنىٰ، ومتىٰ وأين يتم.

ولا يوجد في القرآن وقفٌ حرام يأثَم مرتكبُه، أو يعاقب علىٰ فِعله ويعاتب عليه، إلا إذا كان هناك سبب يقتضي تحريم الوقف[1].

قال ابن الجزري[2]:

وَلَيْسَ فِي القُرآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجَبْ ولَا حَرَامٌ غَيْر مَا لَهُ سَبَبْ

وقال ابن الجزَري أيضًا: "قول الأئمة لا يجوز الوقف علىٰ المضاف دون المضاف إليه، ولا علىٰ الفعل دون الفاعل ... إلىٰ آخر ما ذكروه وبسَطوه من ذلك، إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يَحسُن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرامٌ ولا مكروه، ولا ما يؤثم، بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يُبتدَأ بما بعده، وكذلك لا يريدون بذلك أنه يوقف عليه البتَّة، فإنه حيث اضطُرَّ القارئ إلىٰ الوقف علىٰ شيء من ذلك باعتبار قطع نفس أو نحوه من تعليم أو اختبار، جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثم يعتمد في الابتداء ما تقدَّم من العود إلىٰ ما قبلُ، فيبتدِئ به، اللهمَّ إلا مَن يقصد بذلك تحريف المعنىٰ عن مواضعه، وخلاف المعنىٰ الذي أراد الله – تعالىٰ – فإنه والعياذ بالله يحرُم عليه

---

(١) ينظر: «الطرازات المعلمة في شرح المقدمة»، الأزهري (ص ٢٠٣، ٢٠٤) ت: نزار خورشيد، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٣م، و«معالم الاهتداء إلىٰ معرفة الوقوف والابتداء»، لمحمود خليل الحصري، (ص٩٢)، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة، العدد الحادي والسبعون، السنة السابعة ١٩٦٧م.

(٢) منظومة المقدمة الجزرية، ابن الجزري، (ص ٨)، رقم البيت (٧٨)، ت: أيمن رشدي سويد، الطبعة ٢، جدة، ١٤١٨هـ.

ذلك، ويجب ردعُه بحسبه علىٰ ما تقتضيه الشريعة المطهرة، والله – تعالىٰ – أعلم"[1].

ويقول الشيخ محمود خليل الحصري: "مع التنقيب البالغ، والبحث الفاحص في شتىٰ الأسفار، ومختلف المراجع من أمهات الكتب؛ في علوم القرآن، والتفسير، والسنة، والشمائل، والآثار – لَم أعثُرْ علىٰ أثرٍ صحيح أو ضعيف، يدل علىٰ أن الوقف علىٰ جميع هذه المواضع أو بعضها من السنة العملية أو القولية، ولعلنا بعد هذا نظفَر بما يبدِّد القلق، ويُريح الضمير"[2].

ومن ذكر بأن الوقف توقيفي، فلأن بدايات علم الوقف كانت مع نزول القرآن الكريم، ولكن لم تظهر في ذلك العهد بصورتها الحالية، أو أنها منزلة من الله – سبحانه وتعالىٰ – وإنما مما ظهر من اهتمام الصحابة – رضوان الله عليهم – بهذا الفن الجليل في أثناء تلاوتهم، وحتىٰ في عامة كلامهم، وقد ذكر ابن الجزري – رحمه الله – ذلك بقوله: "وصحَّ، بل تواتَر عندنا تعلُّمُه والاعتناءُ به من السلف الصالح"[3]، وخلاصة القول أن الوقف والابتداء في القرآن الكريم اجتهاد من العلماء لا توقيف.

---

(١) «النشر في القراءات العشر»، لابن الجزري (١/ ١٨٢).

(٢) «معالم الاهتداء إلىٰ معرفة الوقوف والابتداء»، لمحمود خليل الحصري، (ص٩٢).

(٣) «النشر في القراءات العشر»، لابن الجزري، (١/ ٢٢٥).

الفرق بين الوقف والسكت والقطع:

ذهب المتقدمون من العلماء إلىٰ أن السكت هو الوقف، ولكن المتأخرين منهم فرَّقوا بينهما، وجعلوا لكل منهما غرضًا خاصًّا به، وهو التحقيق[1]، فالوقف عندهم: عبارة عن قطع الصوت علىٰ الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنيَّة القراءة، لا بنيَّة الإعراض، أما السكت، فهو عبارة عن قطع الصوت زمنًا ما – هو دون زمن الوقف عادة – من غير تنفُّس[2].

أما القطع، فهو الإبانة والإزالة لغةً[3]، واصطلاحًا: قطع القراءة رأسًا؛ أي: الانتهاء منها، ولا يكون إلا علىٰ رؤوس الآي، فالوقف والسكت فيهما نية استئناف القراءة، وليس التوقف عنها بتركها والقيام بعمل آخر كما في القطع؛ إذ القطع لا يجوز إلا عند رؤوس الآيات، وليس في أواسطها، فلو قطع الآية قبل اكتمالها، لفسد معناها، أما الوقف والسكت، فيجوز في وسط الآيات ما لم يكن هناك إخلالٌ بمعانيها، ويختلف الوقف عن السكت بفترة التنفس، فالوقف يتنفس فيه، ثم يستأنف، أما السكت فلا تنفُّس فيه[4].

---

(١) ينظر: «الإضاءة في بيان أصول القراءة»، لعلي محمد الضباع، (ص٣٢)، المكتبة الأزهرية، ط١، ١٤٢٠هـ.

(٢)ينظر: المرجع السابق، (ص٣٥).

(٣) ينظر: «معجم مقاييس اللغة»، لابن فارس، (٥/ ١٠١)

(٤) ينظر: «الوسيط في أحكام التجويد»، (ص٣٢١)، الناشر: دار المناهج، عَمَّان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م.

المبحث الثاني:

العلاقة بين الإعراب والدلالة والمعنىٰ وأثر الوقف في ذلك

أولًا: الدلالة والمعنىٰ وعلاقتهما بالإعراب:

للنحو والدلالة دورهما البارز في فَهْم النصوص، وتركيب المفردات لتكوين جملٍ تؤدي معنىٰ واضحًا، وقبل أن نذكُر العلاقة بينهما في إيصال المعنىٰ المطلوب، ومعرفة دور المعنىٰ النحوي الدلالي في معرفة الصواب والخطأ - نذْكُر غاية النحو الحقيقية؛ لأن بعض علماء النحو المتأخرين - كما يقول الأستاذ إبراهيم مصطفىٰ-: "حين قصروا النحو علىٰ أواخر الكلمات، وعلىٰ تعرُّف أحكامها، قد ضيَّقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقًا منحرفةً إلىٰ غاية قاصرة، وضيَّعوا كثيرًا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة"[1]، وإن العودة إلىٰ إحياء المعنىٰ النحوي الدلالي يعيد للنحو العربي وظيفته التي طال افتقادُها، وهي الوظيفة التي عبَّر عنها ابن مالك في الكافية الشافية؛ إذ يقول:

وبعدُ فالنحوُ صلاحُ الألسنةْ والنّفْسُ إنْ تَعْدِمْ سناهُ في سِنَةْ

به انكشافُ حُجُبِ الــمعاني وجَلْوَةُ المفهومِ، ذا إذعـــانِ[2]

فالغاية من النحو هي صلاح الألسنة أولًا، وانكشاف المعاني وما تدل عليه الغاية الثانية له[3].

وقد ذكر ابن جني هذه الغاية قديمًا حين قال: "اللغة أصوات يعبِّر بها كلُّ قوم

---

(١) «إحياء النحو»، لإبراهيم مصطفىٰ (١٨)، الناشر: القاهرة، ١٩٥٩م.

(٢) «شرح الكافية الشافية»، ابن مالك، (١/ ١٥٥)، ت: د.عبد المنعم أحمد هويدي، الناشر: دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.

(٣) ينظر: «النحو والدلالة »، محمد حماسة عبد اللطيف، (ص٣٤)، مطبعة دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠م.

عن أغراضهم"[1]، والأغراض هي المعاني والدلالات التي يُراد نقلُها من المتكلم إلىٰ المستمع.

وقد اهتم سيبويه (ت١٨٠هـ) بالجانب الإدراكي أكثرَ من الاهتمام بالجانب الصوتي، وعلىٰ ذلك فليس الوصف النحوي خاليًا من الدلالة؛ إذ إن الوصف النحوي وصف للعلاقات التي تربط عنصر الجملة الواحدة ببعضها.

والعلاقة التي تصفها القواعد النحوية مستمدة من أمرين: لغوي وعقلي، و"كلا الأمرين متعاونان بطريقة متداخلة، ولا يمكن فصلُ أحدهما عن الآخر"[2].

والدال واللام أصلان: أحدهما: إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلمها، والآخَر: اضطرابٌ في الشيء، فالأوَّل قولهم: دلَلْتُ فلانًا علىٰ الطريق، والدليل: الأمارة في الشيء، وهو بيِّن الدَّلالة والدِّلالة[3].

ويقول الجوهري: الدلالة في اللغة مصدر دَلَّهُ علىٰ الطريق دَلالَةً ودِلالَةً ودُلولَةً، في معنىٰ أرشده[4].

والدلالة في اللغة: هي ما يتوصَّل به إلىٰ معرفة الشيء؛ كدلالة الألفاظ علىٰ المعاني، ودلالة الإشارات، والرموز، والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان

---

(١) «الخصائص»، لابن جني أبي الفتح عثمان، (١/ ٣٣)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، د.ت.

(٢) ينظر: «النحو والدلالة»، محمد حماسة عبد اللطيف، (ص٤٠).

(٣) ينظر: «مقاييس اللغة»، مادة (دل) (٢/ ٢٥٩)، لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٤) «معجم الصحاح»، (دلل)، (٤/ ١٦٩٨)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، يناير ١٩٩٠م.

ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصدٍ، كمن يرىٰ حركة الإنسان، فيعلم أنه حيٌّ؛ كما في قوله - تعالىٰ -: ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾[سبأ: ١٤][1].

أما في الاصطلاح، فقد حدَّها الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) بقوله: اعلم أن دلالة اللفظ عبارة عن كونه؛ بحيث إذا سُمِع أو تُخُيِّل، لاحظت النفسُ معناه[2]، وقال الزركشي (ت ٧٧٢هـ): هي كون اللفظ بحيث إذا أطلق فَهِم منه المعنىٰ مَنْ كان عالِمًا بوضعه له[3]، وقال ابن النجار (ت ٩٧٢هـ): "كون الشيء يلزم من فَهْمه فهمُ شيءٍ آخر؛ فالشيء الأول: هو الدال، والشيء الثاني: هو المدلول"[4]، وذكر التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) أن الدلالة في مصطلح أهل الميزان (المنطق) والأصول والعربية والمناظرة: هي أن يكون الشيء بحالة يلزَم من العلم بها العلمُ بشيءٍ آخرَ[5]، أما الْمُحدَثون، فقد عرف أحدهم علم الدلالة بأنه: "العلم الذي

(١) «في الدلالة اللغوية»، للدكتور عبد الفتاح البركاوي، (ص٢٢)، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٢) «شرح مختصر ابن الحاجب » (١/ ١٢٠) لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني. تح د. علي جمعة. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة ط١. ١٤٠٩هـ -٢٠٠٤م.

(٣) «البحر المحيط في أصول الفقه»، (٢/ ٦٨)، لبدر الدين الزركشي، ت: لجنة من علماء الأزهر، دار الكتبي، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥م.

(٤) «شرح مختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر»، (١/ ١٢٥)، لابن النجار، ت: د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، والتعريفات للجرجاني، (ص٩٣)، ط: الحلبي، مصر، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

(٥) ينظر: «كشاف اصطلاحات الفنون»، للعلامة محمد بن علي التهانوي (١/ ٧٨٧)، ت د. رفيق العجم وآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، -١٩٩٦م.

يدرس المعنىٰ، أو دراسة المعنىٰ"، أو "ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنىٰ"، أو "ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتىٰ يكون قادرًا علىٰ حمل المعنىٰ"[١] وجعله بعضهم مرادفًا لدراسة المعنىٰ[٢]، وعرفه لاينز بأنه: "البحث في المعنىٰ بوجه عام" [٣]، فالدلالة هي المعنىٰ.

وقد كان المعنىٰ مشكلة منذ نشأة علم الدلالة ووَصْفِهِ علمًا حديثًا علىٰ يد دي سوسير الذي كان يرىٰ أن الرمز اللغوي عبارة عن العلاقة بين الدال والمدلول، وهو تصور الواقع تصورًا لغويًّا مجردًا[٤].

ثم بعد ذلك ظهَر الاهتمام بالجملة من خلال عدة جهود مكثَّفة حول دراسة المعنىٰ، وقد كان الباحثون يعدونها أهمَّ وحدات المعنىٰ، وأهم من الكلمة نفسها، ويرون أن لا معنىٰ للكلمة خارج السياق، ومع ذلك بقيت الدلالة منعزلة عن النحو[٥].

وقد اهتم تشومسكي وتلاميذه بالنحو من خلال تحديد بنيته السطحية والعميقة، وذلك من خلال العودة إلىٰ التفسير العقلي للغة، والبنيتان تمثلان ركيزة البحث اللغوي عند أصحاب النظرية التوليدية التحويلية، وقد حدَّد كاتر وفودر العنصر

---

(١) ينظر: «علم الدلالة»، د. أحمد مختار عمر، (ص١١)، عالم الكتب، د.ت.

(٢) ينظر: «علم اللغة مقدمة للقارئ العربي»، د. محمود السعران، (ص٢١٣)، دار الفكر، د.ت.

(٣) ينظر: «في الدلالة اللغوية»، للدكتور عبد الفتاح البركاوي، (ص٢٨)، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٤) ينظر: «النحو والدلالة»، محمد حماسة عبد اللطيف، (ص٤١-٤٢)، مطبعة دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠م.

(٥) ينظر: «النحو والدلالة»، محمد حماسة عبد اللطيف، (ص٤٣)، مطبعة دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠م.

الدلالي للنظرية اللغوية، بوصفه وسيلةَ الكشف التي تفسِّر الموضوعات النحوية المجردة الذي يحتوي علىٰ المعجم المثالي، ويمد المعنىٰ بكل المواد المعجمية في اللغة، وقواعد الكشف سوف ترجِع التفسير الدلالي إلىٰ مجموعات، وفيها يمكن الرجوع إلىٰ البنية العميقة وإلىٰ البنية السطحية، وبذلك أصبح الدرس الحديث ينزِع إلىٰ عدم التفرقة بين الجانب النحوي والجانب الدلالي[1].

وذهب أكثر النحاة إلىٰ الحديث عن علاقة المعنىٰ بالإعراب والعكس، وإن كان هناك قلة منهم خالفوهم في ذلك، فقد ذكر سيبويه (ت١٨٠هـ) هذه العلاقة موضحًا إياها في كتابه؛ معتبرًا أن الإعراب ظاهرة مهمة في اللغة العربية لبيان معانيها، وهو من أهم خصائصها للإفصاح عنها، والإبانة عن معاني المفردات والجمل فيها، وبيان الصلات الوثيقة بعضها ببعض في تكوين جمل مترابطة المعاني للغة سليمة نقية، وقد وضَّح المواقع الإعرابية للكلمات، وعلامات الإعراب وعِلله اللغوية التي يتَّضح المعنىٰ من خلالها[2].

أما ابن جني (ت٣٩٢هـ)، فيرىٰ أن الإعراب يبيِّن المعاني، ويُفصح عنها بالألفاظ دون أن يَحدُثَ لبسٌ، ويتضح ذلك من قوله: "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترىٰ أنك إذا سمعت جملة (أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول، ولو كان نوعًا

---

(١) ينظر: المرجع السابق (ص٤٩).

(٢) ينظر: «الكتاب»، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان، (١/ ١٣)، ت: عبد السلام هارون، دار القلم، بيروت، (١٩٦٦م).

واحدًا، لاستُبْهِمَ أحدُهما من صاحبه؟!"[1].

وقد بيَّن ابن فارس (ت٣٩٥هـ) أن الإعراب به يتم تمييزُ المعاني، وبه يتحقق غرض المتكلم، فلو قيل: (ضرب عُمَر زيد) بدون إعرابها، لم يفهم معانيها، ولم يقف علىٰ مرادها، فمن هنا تظهر أهمية الإعراب للمعنىٰ والمعنىٰ للإعراب، فبدون الإعراب لم يستطع السامع فَهْمَها، ولكن لو قيل: (ضربَ عُمَرُ زيدًا)، لعُلِم وفُهِم مَن الضارب ومَن المضروب فيها، فالفضل في ذلك يعود إلىٰ الإعراب الذي بين المعنىٰ فيها[2].

أما الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، فبيَّن أهمية الإعراب بالنسبة للمعنىٰ، وكيف يتَّضح من خلاله، موضحًا دور الحركات فيه أيضًا؛ إذ يقول: "فالرفع علمُ الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم ما ولا المشبهتان بليس، فملحقات الفاعل علىٰ سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علىٰ المفعولية، والمفعول خمسة أضرب، وبقية المنصوبات ملحقات به، والجر علم الإضافة"[3].

ومما ذكره علماء النحو نرىٰ العلاقة الوطيدة بين الإعراب والدلالة؛ حيث يرون أن له أثرًا في تأدية المعنىٰ وتوضيحه وإزالة اللبس والغموض، وهذا من

---

(١) «الخصائص»، لأبي الفتح عثمان بن جني، ١/ ٣٦، ت: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠١م).

(٢) ينظر: «الصاحبي في فقه اللغة»، لأحمد بن فارس، ص٣١٠، ت: أحمد صقر السيد، مطبعة الحلبي، مصر، (١٩٧٥م).

(٣) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري جار الله، (ص ٣٧)، ت: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٩٣م.

مميزات اللغة العربية، فالحركات الإعرابية هي التي تدل علىٰ المعاني، وهذا قول أكثر النحويين، ففي ذلك يقول الزجاجي (ت٣٣٧هـ): "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليه، ولم تكن في صورها وأبنيتها دلالة علىٰ هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[١].

وذكر الأستاذ إبراهيم مصطفىٰ وهو من المحدثين أن المعنىٰ لا يظهر إلا من خلال الحركات الإعرابية، وذلك دلالة علىٰ مدىٰ الصلة بين الإعراب والمعاني، والعلاقة الوطيدة الموجودة بينهما[٢].

وقد خَلص أستاذي المشرف في أطروحته للدكتوراه إلىٰ أن "الإعراب فرع المعنىٰ بالنسبة للمتكلم، والمعنىٰ فرع الإعراب بالنسبة للمخاطب، وأن العلاقة بين المعنىٰ والإعراب من خصائص لغة القرآن الكريم، ومن أهم العوامل التىٰ تَرُدُّ علىٰ الذين يشككون فىٰ قيمة اللغة العربية وعظمتها وقُدسيتها[٣].

فالواضح أن الحركات الإعرابية لها دلالة كبيرة علىٰ توضيح وبيان المعاني في الجمل، ولكل حركة دورًا مهمًّا في إبراز المعنىٰ، وهذا ما ذكره أكثر النحاة في بيان وجود علاقة وطيدة بين المعنىٰ والإعراب.

---

(١) «الإيضاح في علل النحو»، للزجاجي، ص٩٦-١٥٩.

(٢) ينظر: «علم اللغة بين القديم والحديث»، د. عبد الغفار حامد هلال، ص٢٦٢-٤٠٦، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، (١٩٨٩م).

(٣) ينظر: أثر المعنىٰ في الترجيح بين الأعاريب في جامع البيان للطبري؛ رسالة دكتوراة للباحث: علي نجار محمد حسن، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر ٢٠١٠م، خاتمة البحث.

هذا، وقد ظهر بعض اللغويين الذين اعتبروا أنه لا دور للإعراب في المعنىٰ، وإنما وجد في اللغة لعلل أخرىٰ، وهذا ما ذهب إليه قطرب من القدماء، ود. إبراهيم أنيس من المحدثين؛ حيث يرىٰ قطرب أن العرب لم تُعرب كلامها للدلالة علىٰ المعاني والفرق بينها؛ لأن هناك أسماء تأتي متفقة في الإعراب ومختلفة في المعاني، والعكس، كما ذكر أيضًا أن الحركات الإعرابية جيء بها للسرعة في الكلام، والتخلص من التقاء الساكنين عند وصل الكلام، وليس لها دورٌ في الجملة[1].

ويمكن القول: إن ما ذكره قطرب مردودٌ؛ لأن الإعراب إذا كان هدفه تعاقب الحركات لأتىٰ كل متحدث بالحركة التي يرىٰ أنها تناسبه، وهذا فيه فساد للغة؛ حيث تنعدم الضوابط بين المتحدثين، وأن تعاقب هذه الحركات لا يحدث نتيجة اتفاق بين أبناء اللغة العربية، وإنما كل متكلم يعاقب الحركات حسب رغبته، فربما ينصب هذا الفاعل بينما يجره الآخر، وهذا يعمل علىٰ وأد اللغة العربية؛ لأن الأجيال الجديدة لا تجد قاعدة معينة تستطيع من خلالها فهم اللغة، وتوظيفها في حديثها مع بعضها البعض.

أما د. إبراهيم أنيس، فيرىٰ أن الحركات الإعرابية ليست دلالة علىٰ الفاعلية أو المفعولية أو غيرهما، وإنما هذه الحركات لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها لوصل الكلمات بعضها ببعض، فسار إلىٰ ما سار عليه قطرب من قبله؛ إذ يقول: "إن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرًا أو نثرًا،

(١) ينظر: «الإيضاح في علل النحو»، للزجاجي، ص٩١، الناشر: دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته، لم يَحتج إلىٰ تلك الحركات، بل يقف علىٰ آخر كلمة من قوله بما يُسمىٰ السكون، كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأن المتكلم لا يلجأ إلىٰ تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل"[1].

وقد خالف بعضُ العلماء الدكتورَ إبراهيم أنيس فيما ذهب إليه، ومنهم: الدكتور مهدي المخزومي الذي قال: "فإذا لم تكن الحركات أعلامًا لمعان قصد إليها المتكلم، بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسر الوقف علىٰ الاسم (خالد) في لغة من ينتظر؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها... وعليه فإن القول بأن الحركات إنما هي سدٌّ للحاجة إلىٰ وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلامًا للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قولٌ لم يحالفه التوفيق"[2].

من ذلك نرىٰ أن ما ذكره د. إبراهيم أنيس قول لم يوفَّق فيه، ولم ينسجم مع اللغة العربية لغة القرآن الكريم التي مُيزت بالإعراب لفهْم المعنىٰ، وعدم الوقوع في خلل فيه، أو حدوث أي لبس للمتكلم أو السامع، فللإعراب أهمية كبرىٰ في إبراز المعاني ودلالاتها اللغوية، وعلىٰ هذا الإعراب تترتب أهمية وجوب الوقف أو منعه أيضًا للحفاظ علىٰ المعنىٰ؛ لأن الإعراب يساعد علىٰ إزالة الغموض وأمن

---

(١) «من أسرار العربية»، د. إبراهيم أنيس، ص٢٠٨، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٥١م.

(٢) «مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو»، د. مهدي المخزومي، (ص٢٥١)، مطبعة مصطفىٰ الحلبي، مصر، (١٩٥٨م).

اللبس في فَهْم المفردات والتركيبات كما ذكرنا، وهذا يوضح مدىٰ أهميته في فهم المعنىٰ المراد والعكس.

ثانيًا: علاقة الوقف بالإعراب والمعنىٰ والتركيب:

ذكر النحاة أهمية الوقف بالنسبة للإعراب بناءً علىٰ ارتباط الوقف بالمعنىٰ ارتباطًا كبيرًا، والإعراب يقوم علىٰ المعاني في اللغة العربية، ومن هنا ظهرت علاقة الإعراب بالوقف؛ حيث ذكر بعض النحاة أن عدم الوقف علىٰ مواطن من القرآن يؤدي إلىٰ فساد المعنىٰ، ويحدث خللًا في الإعراب، ولقد اهتم القرَّاء بذلك اهتمامًا كبيرًا؛ يقول ابن الجزري: "علىٰ القارئ في ذلك أن يُحصِّل جانبًا من النحو والصرف؛ بحيث يوجِّه ما يقع له من القراءات، وهذا من أهم ما يحتاج إليه، وإلا يُخطئ في كثيرٍ مما يقع في وقف حمزة والإمالة، ونحو ذلك من الوقف والابتداء"[1].

ومما سبق تتَّضح مدىٰ أهمية الوقف وعلاقته الوطيدة بالمعاني والتراكيب، ومدىٰ تأثيره عليه، كما ظهرت علاقات مهمة للوقف بتعدُّد إعراب الجمل في القرآن الكريم، وما ينتج عن ذلك من معانٍ ودلالات لارتباطها ببعضها البعض.

وقد أدرك العلماء الأوائل والقراء أهمية الوقف في تبيين المعنىٰ، وفي التنبيه علىٰ المعاني المختلفة، ومن هنا جاء ارتباط الوقف بالمعنىٰ ارتباطًا وثيقًا[2]؛ إذ كان الدافع الأول للعلماء في وضع علم النحو، هو حفظ القرآن الكريم وصونه من اللحن بعد حفظ الله له، وحماية حديث الرسول - صلىٰ الله عليه وسلم - من

---

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين؛ لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص ٩، وحمزة هنا هو حمزة الزيات القارئ المعروف.

(٢) ينظر: «التمهيد في علم التجويد»، لابن الجزري، (ص١٦٦)، ت: د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

التحريف، فكان هدفهم واضحًا بعد أن رأوا اللسان الأعجمي والفساد اللغوي يطرق أبواب اللغة العربية، فقاموا باستقراء كلام العرب، واستنبطوا منه قواعد الإعراب، وضبطوها بموافقة اللسان العربي، معتبرين أن من أهم عوامل ضبط الإعراب واستقامة المعنىٰ وتمامه، معرفة مواطن الوقف في الكلام، ومن ثم الابتداء أيضًا، ولقد أدرك ذلك الأوائل من العلماء؛ يقول ابن الأنباري: "ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه، معرفة الوقف والابتداء فيه"[1].

وهناك علاقة وطيدة للوقف بالتركيب، وله تأثيرٌ كبير عليه، وقد وضع علماء النحو حدودًا للوقف تبعًا لمواطن الإعراب، استفتحوا بها مؤلفاتهم، فقالوا: لا يتم الوقف علىٰ المضاف دون المضاف إليه، ولا علىٰ المنعوت دون نعته، ولا علىٰ الرافع دون المرفوع، ولا علىٰ الناصب دون المنصوب، ولا علىٰ المؤكد دون التوكيد، ولا علىٰ المنسوق دون ما نسقته عليه، ولا علىٰ أن أو كان أو أخواتهما دون اسمهنَّ، ولا اسمهن دون خبرهن، ولا علىٰ المستثنىٰ منه دون الاستثناء[2].

وقد استدل النحاة علىٰ ذلك بأمثلة كثيرة، ذكرت بعضها في أنواع الوقف في القرآن الكريم، فالواضح من النص مدىٰ العلاقة بين الوقف والتركيب وتأثيره عليه.

---

(١) «إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل»، لأبي بكر بن الأنباري، (١/ ١١٦-١١٩)، دمشق، ١٣٩٠هـ.

(٢) «الإتقان في علوم القرآن»، للسيوطي، (١/ ٢٣٢، ٢٣٣)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

الفصل الثاني:

الدراسة النحوية الدلالية لاختلاف مواضع الوقف اللازم بين المصحفين وفيه ثلاثةٌ وعشرون موضعًا

الموضع الأول:

الآية
﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾

السورة	الكلمة	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
البقرة	أَنفُسَهُمْ	مـ	ج

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {أَنفُسَهُمْ} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ» التي تعني لزوم الوقف وتحتُّمه، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «ج» التي تعني جواز الوقف والوصل علىٰ حدٍّ سواء.

ومعنىٰ الآية هنا – والله أعلم –: أن الله – سبحانه وتعالىٰ – يقول: إن اليهود اتَّبَعوا ما تُحَدِّث الشياطينُ به السحرة في عهد نبي الله سليمان، وسليمان لم يكفر، ولم يتَعلَّم السّحر كما قالوا وكذَبوا، ولكنَّ الشياطين هم الذين كفروا بالله حين علَّموا الناس السحر، وأضلُّوهم وحرَصوا علىٰ إغوائهم، وكذلك اتَّبع اليهود السِّحر الذي أُنزل علىٰ الملَكَين هاروت وماروت بأرض بابل في العراق؛ امتحانًا وابتلاءً من الله لعباده، وما يعلِّمُ الملكان من أحد حتىٰ يقولا له: لا تكفر بتعلُّمك للسحْر، فيَنهيانه عن السحر، ويخبرانه عن مرتبته، فتعليم الشياطين للسحر علىٰ

وجه التدليس والإضلال، ونسبته وترويجه إلىٰ من برَّأه الله منه وهو سليمان – عليه السلام – وتعليم الملكين كان امتحانًا مع نُصحهما؛ لئلا يكون لهم حجة.

فهؤلاء اليهود يتبعون السحر الذي تعلَّمته الشياطين، ويتبعون السحر الذي يعلِّمه الملكان، وتركوا علم الأنبياء والمرسلين، وأقبلوا علىٰ علم الشياطين، وكلٌّ يصبو إلىٰ ما يناسبه.

ثم ذكر أن علم السحر مَضرَّة مَحْضة، ليس فيه منفعة لا دينية ولا دنيوية، كما يوجد بعض المنافع الدنيوية في بعض المعاصي؛ مثلما قال الله – تعالىٰ – في الخمر والميسر: {قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا} [سورة البقرة، ٢١٩]، فهذا السحر مضرة محضة، وليس له داع أصلًا، فالمنهيات كلها إما مضرة محضة، أو شرها أكبر من خيرها.

فيتعلم الناس من الملكين التفرقة بين الزوجين، لكن لا يستطيع السحرة أن يضرُّوا به أحدًا إلا بإذن الله وقضائه، وما يتعلم السحرة إلا شرًّا يضرهم ولا ينفعهم، وقد نقلته الشياطين إلىٰ اليهود، فشاع فيهم حتىٰ فَضَّلوه علىٰ كتاب الله.

ثم بعد ذلك قال الله – تعالىٰ –: إن اليهود علِموا أن من اختار السِّحر وترك الحق، ما له في الآخرة مِن نصيب في الخير، بل هو موجب للعقوبة، فلم يكن فعلهم إياه جهلًا، ولكنهم استحبوا الحياة الدنيا علىٰ الآخرة، ولبئس ما باعوا به أنفسهم من السحر والكفر، لو كان لهم عِلْمٌ يُثمر العمل بما وُعِظوا به[1].

وقد ذهب السجاوندي رحمه الله إلىٰ أن الوقف هنا مطلق، وهو الذي يحسن

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري (٢/ ٤٠٥ = ٤٥٥)، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ – ١٩٩٨م، «تيسير الكريم الرحمن»، للسعدي (ص٦١).

الوقف عليه والابتداء بما بعده[1]، فعنده يحسن الوقف علىٰ {أَنفُسَهُمْ}، والبدء بما بعده، لكن لا علىٰ وجه الإلزام كما هو في مصحف الشمرلي، وهذا راجع إلىٰ أن جملة الشرط بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} مستأنفة، وجوابها محذوف دل عليه السياق، تقديره: لو كانوا يعلمون ذلك لما باعوا به أنفسهم، أو: لامتنعوا من شراء السحر، ونحو ذلك، ومُفاد هذا التذييل توكيد الذم لفِعْلهم، وهذا قول جمهور المعربين[2]، أما ابن عادل (ت بعد ٨٨٠هـ)، فقال: قوله - تعالىٰ -: {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} جواب {لَوْ} محذوف تقديره: لو كانوا يعلمون ذمَّ ذلك، لَمَا باعوا به أنفسَهم، وهذا أحسنُ مِن تقدير أبي البقاء: لو كانوا ينتفعون بعلمهم، لامتنعوا من شراء السحر؛ لأن المقدَّر كلما كان مُتصيَّدًا من اللفظ، كان أَوْلَىٰ[3].

وهو يؤيد وجه الوقف هنا، ويبقىٰ النظر: هل علىٰ وجه اللزوم لتمام المعنىٰ كما

---

(١) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي (١/ ٢٢٥)، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

(٢) ينظر: «الكتاب الفريد»، للهمذاني (١/ ٣٥٢)، حقَّق نصوصه وخرَّجه وعلَّق عليه محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، و«التبيان»، لأبي البقاء العكبري، (١/ ١٠١)، ت: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، و«الجدول» لمحمود صافي (١/ ٢١٩)، الطبعة الثالثة، دار الرشيد بدمشق، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش (١/ ١٥٩)، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، و«الإعراب المفصل» لبهجت صالح (١/ ١٣١)، دار الفكر للطباعة والنشر بعمان، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة (١/ ٢٥٧)، دار ابن كثير، و«إعراب القرآن» لمحمد الإبراهيم (ص ١٦)، دار النفائس للطباعة، و«إعراب القرآن» لمحمد حسن عثمان (١/ ٢٥٢)، دار الرسالة بالقاهرة.

(٣) «اللباب في علوم الكتاب»، ابن عادل (٢/ ٣٥٦)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

في مصحف الشمرلي؛ لأنهم يرون أن الجواب محذوف، وأن ما استنبط مما قبل {لَوْ} من تقدير ليس جوابًا لها، فخافوا من أن يفهم السامع أن ذمَّ ما شَروا به أنفسهم مشروطٌ بكونهم يعلمون، وإن لم يعلموا ينتفي عنهم هذا الذم، أو علىٰ وجه الاستحسان، لتعلُّق المعنىٰ بين الجملتين مع تمام كل منهما باستقلالها، كما ذهب إليه السجاوندي.

أما مصحف المدينة النبوية، فأثبت فيه علامة «ج» التي تدل علىٰ جواز الوقف والوصل بلا ترجيح، ويظهر أن وجه الوصل هنا: هو تقدير الجملة في قوله - تعالىٰ -: {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} في محل نصب علىٰ الحال، والمعنىٰ: ولبئس ما شروا به أنفسهم حال كونهم عالمين حقيقة ما صنعوا أو لم يعلموا[1].

وفي نظري - والله أعلم - أن كليهما له وجه بناء علىٰ دلالة كلٍّ، ولكن وضع علامة «ج» التي تدل علىٰ جواز الوقف والوصل علىٰ حدٍّ سواء، هو الأقرب للسياق العام للآية.

(١) ينظر: «التفصيل في إعراب آيات التنزيل»، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، وآخرين (١/ ٣٢٨)، مكتبة الخطيب بالكويت، ٢٠١٥م.

الموضع الثاني:

الآية			
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾			
السورة	موضع الخلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
البقرة	خَيْرٌ	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {خَيْرٌ} بين مصحفَي الشمرلي والمدينة النبوية، فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ» التي تعني لزوم الوقف وتحتُّمه، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «صلي» التي تعني جواز الوقف والوصل مع كون الوصل أولىٰ.

والمعنىٰ أن الله -سبحانه وتعالىٰ- يقول: لو أن الذين يتعلمون من الملكين ما يفرِّقون به بين المرء وزوجه، آمنوا، فصدَقوا الله ورسوله، وما جاءهم به من عند ربهم، واتقوا ربَّهم، فخافوه وخافوا عقابه، وأطاعوه بأداء فرائضه، وتجنَّبوا معاصيه - لكان جزاء الله إياهم، وثوابه لهم علىٰ إيمانهم به وتقواهم إياه، خيرًا لهم من السحر، وما اكتسبوا به لو كانوا يعلمون أن ثواب الله إياهم علىٰ ذلك[1]، وهو من ناحية الوقف كالموضع السابق، فاختار السجاوندي أن الوقف فيه مطلق أيضًا[2]،

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري (٢/ ٤٥٧)، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ - ١٩٩٨م.

(٢) ينظر: «علل الوقوف» للسجاوندي (١/ ٢٢٦).

وذهب النحويون إلىٰ أن جواب الشرط لقوله – تعالىٰ –: {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} محذوف دلَّ عليه ما قبله، تقديره: لما آثروا عليه[1].

فيكون حذف الجواب هنا توكيدًا لما ذكر من أن إيمانهم واتقاءهم مستوجبٌ لمثوبة الله – تعالىٰ – التي هي خير لهم، وعلىٰ هذا لا يظهر وجهُ الوقف اللازم كما هو مثبت في مصحف الشمرلي؛ لتعلق الجملة بما قبلها تعلُّقًا لفظيًّا ودلاليًّا، ودليل ذلك ما ذكرت.

فاختيار علامة «صلي» في مصحف المدينة النبوية ترجيحٌ لوجه الوصل علىٰ وجه الوقف؛ لتقديرها منصوبة علىٰ الحال كالموضع السابق، وهو ما أراه أقرب إلىٰ النحو والدلالة في الآية الكريمة، والله أعلم.

---

(١) ينظر: «الكتاب الفريد»، للهمذاني (١/ ٣٥٣)، و«الجدول في إعراب القرآن» لمحمود صافي (١/ ٢٢٢)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش (١/ ١٦١)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح (١/ ١٣٢)، و«تفسير القرآن وإعرابه» لمحمد الدرة (١/ ٢٧٦)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم (ص ١٦)، و«إعراب القرآن» للدعاس (١/ ٤٦)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي (ص ٣٠)، و«التفصيل في إعراب آيات التنزيل»، لعبد اللطيف الخطيب وسعد مصلوح ورجب العلوش، (١/ ٣٣٢)، مكتبة الخطيب بالكويت، ٢٠١٥م، و«المحرر الوجيز»، ابن عطية الأندلسي (١/ ١٨٩)، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٢٢ هـ.

الموضع الثالث:

الآية			
﴿وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
البقرة	وَلَدًا	مـ	قلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {وَلَدًا} بين مصحفيّ الشِّمِرْلِي ومصحف المدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ» التي تعني لزوم الوقف وتحتُّمه، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة:«قلي» التي تعني جواز الوقف والوصل مع كون الوقف أولىٰ.

يقول الله -سبحانه وتعالىٰ -: {وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا}، يقصد بذلك النصارىٰ الذين زعموا أن عيسىٰ ابن الله، فكذَّب الله - جل ثناؤه - قولهم، نافيًا ما نحلوه وأضافوه بكذبهم وفِريتهم، ثم نزَّه الله - سبحانه - نفسه من أن يكون له ولدٌ، تعالىٰ عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ إذ كيف يكون المسيح ولدًا لله - جل وعلا - وهو لا يخلو إما أن يكون في بعض هذه الأماكن، إما في السماوات، وإما في الأرض؛ لأن لله ملك ما فيهما، ولو كان المسيح ابنًا - كما زعموا - لم يكن كسائر ما في السماوات والأرض من خلقه وعبيده في ظهور آيات الصنعة فيه[1].

وجملة {سُبْحَانَهُ} هنا بعد علامة الوقف: اعتراضية دعائية لا محل لها من

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري (٢/ ٥٣٧-٥٣٨)، و«الجامع لأحكام القرآن»، للقرطبي (٢/ ٨٥)، الناشر: المكتبة العربية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

الإعراب؛ كما نص علىٰ ذلك غير واحد[1].

فوجهُ الوقف اللازم كما هو في مصحف الشمرلي: تمام الكلام علىٰ قوله - تعالىٰ-: {وَلَدًا}؛ لانتهاء مقول قولهم الباطل، فلزِمَ الوقفُ هنا لانقطاع الكلام عما بعده، وأتىٰ بقوله: {سبحانه} بين قولهم الباطل والرد عليه؛ تعظيمًا للمقام الإلهي، وتنزيهًا له عن مثل هذا الباطل الشنيع، وتعَجُّبًا من جرأتهم علىٰ التفوُّه بهذا المنكر العظيم من القول.

وفيه أيضًا إرشاد وتنبيه علىٰ تسبيح الله - تعالىٰ - وتنزيهه عند نسبة القول الباطل إليه، تعالىٰ الله علوًّا كبيرًا، وثَمَّ احتمال فاسدٌ إذا وصل قوله - تعالىٰ-: {وَلَدًا} بما بعده، وهو أن يتوهَّم متوهِّمٌ أن أولئك الكفار هم الذين قالوا: {سُبْحَانهُ}، وأن قولهم: {اتَّخَذَ اللهُ ولدًا} - تعالىٰ الله - إنما قالوه علىٰ سبيل الإنكار، وهذا التوهم وإن كان بعيدًا، لكنه مما يَحسُن دفعُه باختيار علامة «مـ» التي تلزم القارئ الوقفَ هنا[2]، أما مصحف المدينة النبوية، فأثبت فيه علامة:«قلي» التي تجيز الوصل مع ترجيح الوقف، ووجه الوصل هنا هو ما ذكره السجاوندي؛ إذ ذهب - رحمه الله - إلىٰ أنه لا يوقَف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {وَلَدًا}، وإن جاز

---

(١) «الجدول»، لمحمود صافي (١/ ٢٤٥)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش (١/ ١٧٣)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة (١/ ٢٩٨)، و«إعراب القرآن» لمحمد الإبراهيم (ص ١٨)، و«إعراب القرآن»، لمحمد حسن عثمان (١/ ٢٨٠)، و«إعراب القرآن» (١/ ٥٠)، حمد عبيد الدعاس، وأحمد محمد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم، الناشر: دار المنير، ودار الفارابي، دمشق الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥ هـ.

(٢) ينظر: كشف معاني القرآن المجيد؛ للجاوي ١/ ٤٩١.

الابتداء بقوله - تعالىٰ -: {سُبْحَانَه}، لكن يوصل بقولهم ردًّا له وتعجيلًا للتنزيه[1].

والذي أذهب إليه - والله أعلم - إلزام القارئ بالوقف هنا كما في مصحف الشمرلي؛ لأن الوصل يقع به إيهامٌ للسامع، وفهمُ أن قوله - تعالىٰ -: {سُبْحَانَهُ} من كلام الكافرين.

(١) «علل الوقوف» للسجاوندي (١/ ٢٣١).

الموضع الرابع

الآية			
﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
البقرة	لَّكُمْ	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله – تعالىٰ –: {لَّكُمْ} بين مصحف الشمرلي ومصحف المدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «صلي».

ومعنىٰ الآية الكريمة – والله أعلم –: أن الله – سبحانه وتعالىٰ – فرض صيام أيام معدودات، وقيل: كان في ابتداء الإسلام صوم ثلاثة أيام من كل شهر واجبًا، وأيضًا يوم عاشوراء، وقيل: المراد من قوله – تعالىٰ –: {أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ} شهر رمضان، فمن كان منكم مريضًا أو مسافرًا ولم يستطع الصوم، فهناك أيام أخرىٰ عديدة يجوز له أن يقضي ما فاته من الصيام فيها، وعلىٰ الذين يتكلفون الصيام ويشقُّ عليهم مشقة غير محتملة؛ كالكبير في السن الذي لا يستطيع الصيام، والمريض الذي لا يُرْجَىٰ شفاؤه – فدية عن كل يوم يُفطره، فمن تطوع وزاد في مقدار الفِدية، فهو خير له، ولكن الصيام خير من ذلك لو علِموا ما فيه من

الفضل[1]، ومن ناحية الوقف لم أقف علىٰ أحد ممن صنف في الوقف والابتداء ذكر هذا الموضع، وأما من حيث الإعراب، فقد اتفقت كلمة المعربين أن الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} لا محل لها من الإعراب، وأن جوابها محذوف دل عليه السياق[2]، واختلفَ أهل التفسير[3] في تقدير هذا المحذوف، فورَد التقدير: إن كنتم تعلمون صحة ذلك فافعلوه، أو فصيامكم خيرٌ لكم، أو اخترتموه، أو سارعتم إليه، ونحو ذلك، وحذف جواب الشرط هنا للتنبيه علىٰ المعنىٰ الذي يقتضي الامتثال والطاعة، والذي يظهَر من اختلافهم أن الأصل هو الوقف، لكن لا علىٰ سبيل اللزوم كما في مصحف الشمرلي؛ لتعلُّق {إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}، وجوابها المحذوف بما قبلها، وعودها إليه من حيث المعنىٰ.

وإثبات علامة «صلي» في مصحف المدينة يرجِّح هذا الوجه المذكور؛ لتعلُّق الجملة الشرطية بما قبلها في المعنىٰ، علىٰ الرغم من موقعها الإعرابي الذي يؤيد وجه القطع فيها.

---

(١) ينظر: «معالم التنزيل»، للبغوي (١/ ٢١٤-٢١٥)، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ.

(٢) ينظر: «التبيان»، لأبي البقاء للعكبري (١/ ١٥١)، ت: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، و«الجدول»، لمحمود صافي (٢/ ٣٦٩)، و«إعراب القرآن وبيانه»، لمحيي الدين درويش (١/ ٢٦٢)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١/ ٢٣٦)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (١/ ٤٢٥)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم (ص٢٨)، و«إعراب القرآن»، لمحمد حسن عثمان، (١/ ٤٣٤)، و«إعراب القرآن»، للدعاس (١/ ٧٦)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص ٥٣)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين (٢/ ١٢٤).

(٣) ينظر: «إعراب القرآن وبيانه»، لمحيي الدين درويش (١/ ٢٦٢).

ووجه (الوصل أولىٰ) هو الصواب – والله أعلم – لِما ذكره بعض المفسرين أن قوله – تعالىٰ –: {إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} معناه: إن كنتم من أهل العلم والتمييز وكنتم تعلمون فوائد الصوم دنيا وثوابه أخرىٰ، أو إن كنتم تعلمون ثوابه، لصُمتُم، "فالجملة الشرطية تفسيرية للخبرية، كأنه قال: شرع لكم هذه الأحكام جميعها إيثارًا لخيركم، فإن شئتم الخير، فافعلوها ولا تُخلوا بها"[1].

وجيء في الشرط بـ {إِنْ}؛ لأن علمهم بالأمرين من شأنه ألا يكون محقَّقًا لخفاء الفائدتين[2].

(١) ينظر: «إعراب القرآن وبيانه»، لمحيي الدين درويش، (١/ ٢٦٢).

(٢) «التحرير والتنوير» للطاهر ابن عاشور (٢/ ١٦٨)، الناشر: الدار التونسية، ١٩٨٤م.

الموضع الخامس:

الآية:			
﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
البقرة	لَّكُمْ	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {لَكُمْ} بين مصحفي الشِّمِرْلِي ومصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، وأما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «صلي».

والمعنىٰ في قول الله - جل وعلا - في هذه الآية الكريمة: وإن كان الذي عليه الدين معسرًا لا يستطيع الوفاء بدينه، فأمهلوه وأنظِروه إلىٰ حال اليُسر، وإن تصدَّقتم علىٰ المعسر، وتركتُم دينه كله أو بعضه، لكان ذلك خيرًا من إنظاره إن كنتم تعلمون هذا الفضل العظيم[1]، وهذا كالموضع السابق، لم يتكلم أحد ممن صنف في الوقف والابتداء عليه.

وأما من حيث الإعراب، فكلمة المعربين متفقة كذلك علىٰ أن الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} استئنافية لا محل لها من الإعراب، وأن جوابها محذوف دلَّ عليه السياق[2].

---

(١) ينظر: «المحرر الوجيز»، ابن عطية الأندلسي (١/ ٣٧٦-٣٧٧).

(٢) «الدر المصون»، للسمين الحلبي (٢/ ٦٤٩)، ت: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، و«الجدول»، لمحمود صافي (٣/ ٨٠)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (١/ ٤٣٢)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح (١/ ٣٩٣)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (١/ ٦٨٠)، ⇦=

واختلفَ أهل التفسير[1] في تقدير هذا المحذوف، والجواب الأقرب - والله أعلم - هو "إنْ كنتُم تعلمونَ أنَّه خيرٌ لكُم عمِلتموه"[2]، أما وجه الوصل؛ فلاحتمال أن يكون قوله - تعالىٰ -: {إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} معناه: إن كنتم من أهل العلم والتمييز[3]، فلعل إثبات علامة «صلي» كما في مصحف المدينة لأجل هذا الوجه، مع تجويز وجه الوقف أيضًا، والذي يظهر أن الوقف هنا هو الصواب، لكن لا علىٰ سبيل اللزوم كما في مصحف الشمرلي؛ لتعلق الجملة في قوله - تعالىٰ -: {إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} وجوابها المحذوف، بما قبلها وعودها إليه من حيث المعنىٰ.

ويكون "المقصود بالشرط هنا إثارة نفوس المؤمنين لإتيان ما حثَّهم الله عليه في الآية، كما تقول لمن تأمره بالانتصاف من عدوه: إن كنت حرًّا فانتصِر، تريد أن تُثير حَمِيَّة الانتصار فيه لا غير"[4]، والله أعلم.

=«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم (ص ٤٧)، و«إعراب القرآن»، لمحمد حسن عثمان، (١/ ٧١٩)، و«إعراب القرآن»، للدعاس (١/ ١١٨).

(١) «مفاتيح الغيب»، للفخر الرازي (٧/ ٨٧)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود (١/ ٢٦٨)، دار إحياء التراث العربي بيروت، و«روح المعاني»، للآلوسي (٢/ ٥٣)، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية. د.ت.

(٢) «إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (١/ ٢٦٨).

(٣) ينظر: السابق (٥/ ١٣٨).

(٤) الكشاف، للزمخشري (٦/ ١٠٧)، ت: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت.

الموضع السادس:

الآية			
﴿ هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
آل عمران	اللَّـهُ	مـ	قلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: { اللهُ} بين مصحفي الشِّمِرْلِي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، وأما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «قلي».

والمعنىٰ – والله أعلم –: أن مما أنزل الله من القرآن علىٰ نبيه – صلىٰ الله عليه وسلم – ما لا يوصل إلىٰ علم تأويله إلا ببيان الرسول – صلىٰ الله عليه وسلم – وذلك تأويل جميع ما فيه من وجوه أمره – واجبِه وندبِه وإرشادِه – وصنوف نَهْيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، وما أشبهَ ذلك من أحكام آيه التي لم يُدرك علمها إلا ببيان رسول الله – صلىٰ الله عليه وسلم – لأمته.

وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه إلا ببيان رسول الله – صلىٰ الله عليه وسلم – له تأويله بنص منه عليه، أو بدلالة قد نصَبَها دالَّةً أُمَّتَه علىٰ تأويله، وأن منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار، وذلك ما فيه من الخبر عن آجال حادثة، وأوقات آتية، كوقت قيام الساعة، والنفخ في الصور، ونزول عيسىٰ ابن مريم، وما أشبه ذلك، فإن تلك أوقات لا يعلم أحدٌ حدودها، ولا يعرف أحد من تأويلها إلا الخبر

بأشراطها؛ لاستئثار الله بعلم ذلك علىٰ خلقه، وكان نبينا محمد – صلىٰ الله عليه وسلم – إذا ذكر شيئًا من ذلك، لم يدل عليه إلا بأشراطه دون تحديده بوقته.

وأنه – صلىٰ الله عليه وسلم – لم يكن عنده علمُ أوقات شيءٍ منه بمقادير السنين والأيام، وأن الله – جل ثناؤه – إنما كان عرَّفه مجيئَه بأشراطه، ووقَّته بأدلته، وأن منه ما يعلم تأويله كل ذي علم باللسان الذي نزل به القرآن[1].

ثم بعد ذلك يقول – تعالىٰ –: والمتمكنون في العلم يقولون: آمنا بهذا القرآن، كلُّه قد جاءنا من عند ربنا علىٰ لسان نبيه – محمد صلىٰ الله عليه وسلم – ويردُّون متشابهه إلىٰ مُحكمه، وإنما يفهم ويتدبَّر كلامَ الله علىٰ الوجه الصحيح أصحابُ العقول السَّويَّة[2].

وهذا الموضع مما أَشْكَل وجهُ الوقف فيه علىٰ كثير من المفسرين والنحاة، وطوَّلوا الكلام فيه جدًّا، لكن يتلخَّص مما قالوه مذهبان:

– المذهب الأول: أن الجملة بعد علامة الوقف في قوله – تعالىٰ –: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} استئنافية، والوقف علىٰ قوله – تعالىٰ –: {اللهُ} تام، فلا يعلم تأويل كلام الله إلا الله وحده، وهو قول الأكثرين، وعليه تكون جملة {يقولون} بعده خبر.

–المذهب الثاني: أن {وَالرَّاسِخُونَ} عطف نسَقَ علىٰ اسم (الله)، وعليه تكون

---

(١) ينظر «جامع البيان»، للطبري (١/ ٧٤-٢٠٩)

(٢) ينظر: التفسير الميسر، لنخبة من أساتذة التفسير، (١/ ٥٠)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

جملة {يقولون} في محل نصب علىٰ الحال[1].

والمعنىٰ: لا يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم، ويقصد الذين آمنوا بكلام الله يعلمون تأويله عن طريق رسوله - صلىٰ الله عليه وسلم - بدلالة أو بيِّنة، وليس مما لا يعلم تأويله إلا الله - سبحانه وتعالىٰ.

وإذا وقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {اللهُ} امتنع الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ}؛ لأن المعنىٰ ينقطع، فلا يفهم ما المراد.

ومن ذهب إلىٰ اختيار علامة: «مـ» كما في مصحف الشمرلي، هم من رأوا التأويل الأول وجزَموا به؛ فرأوا أن الوقف هنا لازم لا يصح وصلُه بما بعده لتأديته إلىٰ معنىٰ فاسد.

أما في مصحف المدينة النبوية، فراعىٰ القائمون علىٰ وضع علاماته القولين معًا، فاختاروا علامة «قلي» التي تجيز القطع والوصل، مع ترجيح الوقف والاستئناف،

---

(١) يُنظَر هذان المذهبان في «إيضاح الوقف والابتداء»، لابن الأنباري (٢/ ٥٦٥ وما بعدها)، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق١٣٩٠هـ، و«القطع والائتناف»، لأبي جعفر النحاس (١/ ١٢٤)، ت: عبد الرحمن المطرودي، دار الكتب العلمية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٢م، و«المكتفىٰ» لأبي عمرو الداني (١٩٤-١٩٧)، ت: محيي الدين رمضان، دار عمار، ط١، ٢٠٠١م، و«علل الوقوف»، للسجاوندي، (١/ ٣٦٠-٣٦٢)، و«المقصد» لزكريا الأنصاري، (ص ١٥٥)، علق عليه شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص١٥٤-١٥٥)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة (٢/ ١٧)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح (٢/ ١٠)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم (ص ٥٠)، و«إعراب القرآن» لمحمد حسن عثمان، (٢/ ١٤)، و«إعراب القرآن»، للدعاس (١/ ١٢٤)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي (ص ٩٨)، و«التفصيل» ،للخطيب وآخرين، (٢/ ١٥٠).

والأول أظهر؛ لأن قوله: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} قسيم قوله: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ} في المعنىٰ ومقابل له، فيكون الوقف دونه[1]؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): «وهو قول جمهور سلف الأمة وخلفها»[2].

وأرىٰ أن الأول هو الأظهر، مخالفةً بذلك أستاذي المشرف الذي قال: "علىٰ اعتبار «مـ» علىٰ اسم الجلالة - يفهم أن تأويل القرآن خاص به عز وجل - لا يشاركه في غيره، والراسخون من العلماء يؤمنون بذلك ويسلمون له، وأما علىٰ اعتبار «قلي»، فإن المعنىٰ هو أن {الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ} يفهمون تأويل الكتاب بما أفاض الله عليهم من فتْحٍ وفقهٍ وعلمٍ، وحالتهم مع ذلك الإيمان والخضوع والاستسلام، ولعل هذا هو الأرجح، والله أعلم"[3].

---

(١) ينظر: «أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك»، لابن هشام (٤/ ٢٣٣)، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. د.ت.

(٢) «التدمرية» (ص ٩٠)، ابن تيمية، ت: د. محمد بن عودة السعوي، الطبعة السادسة، ٢٠٠٠م.

(٣) سِيميائيَّةُ الترقيمِ وأثرُها في تعليمِ الإعرابِ وأساليبِ العربيةِ: دراسة تطبيقية علىٰ طلاب المستوىٰ الثالث من غير الناطقين بالعربية بجامعة جازان؛ للدكتورعلي نجار محمد حسن، بحث منشور في مجلة جامعة القصيم ٢٠٢٠م، آخر صفحة قبل الخاتمة.

الموضع السابع:

الآية			
﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الأنعام	بالأَمنِ	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {بِٱلْأَمْنِ} بين مصحف الشمرلي ومصحف المدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، وأما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «صلي».

والمعنىٰ – والله أعلم – أن هذا جواب إبراهيم لقومه حين خوَّفوه من آلهتهم أن تمسَّه – لذكره إياها بسوء – في نفسه بمكروه، فقال لهم: وكيف أخاف وأرهَب ما أشركتموه في عبادتكم ربَّكم، فعبدتموه من دونه، وهو لا يضر ولا ينفع؟! ولو كانت تنفع أو تضر، لدفعت عن أنفسها كسري إياها وضربي لها بالفأس، وأنتم لا تخافون الله الذي خلَقكم ورزَقكم، وهو القادر علىٰ نفعكم وضرِّكم في إشراككم في عبادتكم إياه، ما لم يُعطكم علىٰ إشراككم إياه في عبادته حجةً، ولم يضع لكم عليه برهانًا، ولم يجعل لكم به عذرًا، وأنا أحق بالأمن من عاقبة عبادتي ربي مخلصًا له العبادة، حنيفًا له ديني، بريئًا من عبادة الأوثان والأصنام، أم أنتم الذين تعبدون من دون الله أصنامًا لم يجعل الله لكم بعبادتكم إياها برهانًا ولا حجة إن كنتم تعلمون صدق ما أقول، وحقيقة ما أَحتجُّ به عليكم، فقولوا وأخبروني: أي

الفريقين أحق بالأمن؟[1].

يرىٰ كثير من المعربين أن الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ-: {إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} لا محل لها استئنافية شرطية، وجوابها محذوف دل عليه ما قبله، والتقدير: فأجيبوا، أو: فأخبروني، ونحو ذلك[2]، ويمكن تأويلها علىٰ الحالية؛ أي: حال كونكم من أهل العلم والنظر؟ ويلمح فيه معنىٰ التهكم بهم؛ لظهور حجته عليهم[3].

ووجه الاختلاف في العلامة بين مصحفي الشمرلي ومصحف المدينة النبوية، يظهر بالنظر إلىٰ الدلالة؛ فقد ذهب بعض المفسرين إلىٰ أن قوله: {إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} من تتمة كلام إبراهيم لقومه، وذهب بعضهم إلىٰ أن كلام إبراهيم انتهىٰ عند {أَحَقُّ بِالْأَمْنِ}، وأن قوله: {إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} كلام مستأنف من الله - تعالىٰ - تصديقًا لقول إبراهيم[4]، وعلىٰ التفسير الأول الأنسب وضع «صلي)، وعلىٰ الثاني وضع « م-»، وقد توسط السجاوندي - رحمه الله - فرأىٰ أن الوقف علىٰ {بِالْأَمْنِ} جائز[5]؛ أي: توضع علامة «ج».

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري (١١/ ٤٩٠).

(٢) ينظر: «الجدول»، لمحمود صافي (٧/ ٢٠٦)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٣/ ٣٣٤)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ١٣٧)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (١/ ٣١٧)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص ٢٧٢)، و«التفصيل» للخطيب وآخرين، (٧/ ٢٤٨).

(٣) «التحرير والتنوير» للطاهر ابن عاشور (٧/ ٣٣٢).

(٤) «التحرير والتنوير» للطاهر ابن عاشور (٧/ ٣٣٢).

(٥) «علل الوقوف» (٢/ ٤٧٩-٤٨٠).

فلعل من اختار علامة: «مـ»، رأىٰ لزوم الوقف هنا؛ ليتميز كلام إبراهيم - عليه السلام - عن كلام الله - تعالىٰ - أما من اختار علامة «صلي»، فقد أجاز بذلك الوقف والوصل مع ترجيحه وجه الوصل؛ ليصل كلام إيراهيم - عليه السلام.

وفي نظري - والله أعلم - أن وضع «صلي» هو الأَولَىٰ؛ إذ ظاهر السياق يدل علىٰ أن الكلام كله لسيدنا إبراهيم - عليه السلام - وهو يحاول إقامة الحجة علىٰ قومه.

الموضع الثامن:

الآية			
﴿قَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُون﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
يونس	وَلَدًا	مـ	قلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {وَلَدًا} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، وأما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة «قلي».

والمعنىٰ – والله أعلم –: أن المشركين بالله من قومك يا محمد، قالوا: اتَّخذ الله ولدًا، كما قالوا: إن الملائكة بنات الله، ثم يقول الله – تعالىٰ –: {سُبحانَهُ}، تنزيهًا له عما قالوا وادَّعوا عليه، فهو غنيٌّ عن خلقه جميعًا، فلا حاجة به إلىٰ ولدٍ؛ لأن الولد إنما يطلبه مَن يطلبه ليكون عونًا له في حياته، وذكرًا له بعد وفاته، والله عن كلِّ ذلك غني، فلا حاجة به إلىٰ مُعينٍ يُعينه علىٰ تدبيره، ولا يَبِيدُ فيكون به حاجةٌ إلىٰ خلفٍ بعده، له ما في السماوات وما في الأرض، فكيف يكون له ولدٌ؟! ثم يقول بعد ذلك لهم: أفلا تعقلون أيُّها القوم خطأَ ما تقولون؟ ما عندكم أيُّها القوم بما تقولون وتدَّعون من أن الملائكة بنات الله من حجَّةٍ تحتجُّون بها، وهي السُّلطان، أتقولون علىٰ الله قولًا لا تعلمون حقيقته وصحَّته، وتضيفون إليه ما لا يجوز إضافته إليه

جهلًا منكم بغير حجَّةٍ ولا برهان ؟![1].

أما الإعراب فما بعد علامة الوقف، فالجملة في قوله - تعالىٰ -: {سُبحانَهُ} اعتراضية دعائية لا محل لها من الإعراب كما نص عليه المعربون[2]، والاعتراض هنا للتعجب من هذا القول المنكر الذي زعموه، فيكون وجه الوقف اللازم كما هو في مصحف الشمرلي: تمام الكلام علىٰ قوله - تعالىٰ -: {ولدًا}؛ لانتهاء مقول قولهم الباطل؛ فلزم الوقف هنا لانقطاع الكلام عما بعده.

ويأتي فيه التوهم الذي ذكرته في الموضع الثالث، وهو: "أن يتوهم متوهمٌ أن أولئك الكفار هم الذين قالوا: {سُبحانَهُ}، وأن قولهم: {اتَّخَذَ اللهُ ولدًا} - تعالىٰ الله - إنما قالوه علىٰ سبيل الإنكار، وهذا التوهم وإن كان بعيدًا، لكنه مما يَحسُن دفعُه باختيار علامة «مـ» التي تُلزم القارئ الوقفَ هنا"[3].

وأما مصحف المدينة النبوية، فأثبت فيه علامة «قلي» التي تُجيز الوصل مع ترجيح الوقف، ووجه الوصل هنا أن يكون ردًّا لإبطال قولهم وتعجيلًا لتنزيه الله - تعالىٰ، والوقف اللازم في نظري - والله أعلم - أولىٰ كما في مصحف الشمرلي؛ للبعد عن إيهام السامع أو القارئ بأن التنزيه من مقول الكفار.

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (١٥/ ١٤٥-١٤٦)، و«الجامع لأحكام القرآن»، للقرطبي، (٨/ ٣٦١).

(٢) «الجدول»، لمحمود صافي، (١١/ ١٦٤)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٤/ ٣٤٦)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٢١٦)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٢/ ٣٥)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين (١١/ ٢٠٣).

(٣) كشف معاني القرآن المجيد؛ للجاوي، ١/ ٤٩١.

الموضع التاسع:

الآية			
﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي اللّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلأَجْرُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
النحل	أَكبرُ	مـ	ج

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {أَكْبَرُ} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، وأما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «ج».

والمعنىٰ هنا - والله أعلم -: أن الذين فارقوا قومهم ودُورهم وأوطانهم عداوةً لهم في الله علىٰ كفرهم إلىٰ آخرين من بعد ما نِيلَ منهم في أنفسهم بالمكاره في ذات الله، لنَرزُقنَّهم في الدنيا رزقًا حسنًا، ولنُسكنَّنهم في الدنيا مسكنًا يرضونه صالحًا، وَلَثَوابُ الله إياهم علىٰ هجرتهم فيه في الآخرة أكبرُ؛ لأن ثوابه إياهم هنالك الجنة التي يدوم نعيمُها ولا يَبيدُ[1].

ذهب السجاوندي - رحمه الله - إلىٰ أن الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {أَكْبَرُ} لازم، وعلَّل ذلك فقال: "لأن جواب {لَوْ} محذوف؛ أي: لو كانوا يعلمون، لَمَا اختاروا الدنيا علىٰ الآخرة، ولو وُصِلَ لصار قوله - تعالىٰ -: {لَأَجْرُ الآخِرَةِ}

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (٢٠٤-٢٠٧).

معلقًا بشرط أن لو كانوا يعلمون، وهو مُحالٌ"[1]، لكن الأشموني ذهب إلىٰ أنه وقفٌ جائزٌ، وليس لازمًا[2].

ويؤيِّد وجه الوقف هنا ما ذهب إليه جمهور المعربين، من أن جملة الشرط بعد علامة الوقف من قوله -تعالىٰ-: {لَو كانوا يَعلَمونَ}، مستأنفة، وجوابها محذوف دلَّ عليه السياق، علىٰ خلاف بينهم في عود ضمير {يَعلَمونَ}[3]، فقيل: لو كانوا يعلمون مقدار ثواب المهاجرين، لوافقوهم[4]، وقيل: لو كانوا يعلمون أن الآخرة خيرٌ لهم، لزادوا في اجتهادهم وصبرهم[5]، وقيل: لاجتهدوا في الهجرة والإحسان كما فعل غيرهم[6]، وقيل: الضمير عائدٌ علىٰ الكفار؛ أي: لو كانوا يعلمون ذلك لرجعوا مسلمين ورغبوا في دينهم[7]، والمقصود بالشرط هنا الحث علىٰ الخير الموصوف في الآية.

أما مصحف المدينة النبوية، فأثبت فيه علامة «ج» التي تدل علىٰ جواز الوقف

---

(١) «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٢/ ٦٣٨).

(٢) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص ٤٣٥).

(٣) ينظر: «الجدول»، لمحمود صافي، (١٤/ ٣٢٣)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٦/ ١٥٠)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٥/ ١٩٢)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٢٧١)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٢/ ١٦٠)، «التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٤/ ١٧٦).

(٤) ينظر: الجدول، لمحمود صافي، (١٤/ ٣٢٣)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٢٧١).

(٥) ينظر: «الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٦/ ١٥٠).

(٦) ينظر: «التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٤/ ١٧٦).

(٧) ينظر: المرجع السابق .

والوصل بلا ترجيحٍ، وإليه ذهَب الشيخ زكريا الأنصاري والأشموني[1]، وهذا ما أختاره - والله أعلم - لاتصال الجملتين معنًىٰ وإن انقطعتَا لفظًا.

(١) ينظر: «المقصد»، لزكريا الأنصاري، (ص ٤٣٥)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص ٤٣٥).

الموضع العاشر:

الآية			
﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
مريم	وَلَدٍ	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {وَلَدٍ} بين مصحفيّ الشمرلي المدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة:«مـ» وأما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «صلي».

والمعنىٰ – والله أعلم –: لقد كفر الذين قالوا: إنَّ عيسىٰ ابن الله، وأعظموا الفرية عليه، فما ينبغي لله أن يتخذ ولدًا، ولا يصلح ذلك ولا يكون، سبحانه تنزَّه وتبرَّأ عن ذلك، إنه إذا قضىٰ أمرًا من الأمور وأراده صغيرًا أو كبيرًا، لم يمتنع عليه إنما يقول إذا قضىٰ خلق شيء: {كُنْ}، فيكون موجودًا حادثًا، كما شاء – سبحانه[1].

وبالنظر للآية من ناحية الإعراب، فالجملة بعد علامة الوقف في قوله – تعالىٰ –: {سُبحانَهُ} اعتراضية دعائية لا محل لها من الإعراب[2]، والاعتراض هنا تنزيه لله – تعالىٰ – عن نسبة الولد إليه، وإرشاد وحث علىٰ تنزيهه – عز وجل – عن كل باطل من القول والزور.

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (١٨/ ١٩٥-١٩٦)، و«البحر المديد»، ابن عجيبة، (٣/ ٣٣٢).

(٢) ينظر: «الجدول»، لمحمود صافي، (١٦/ ٢٩٨)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٥/ ٥٩٢)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٣٠٧)، و«التفصيل» للخطيب وآخرين، (١٦/ ١٢٦).

ووجه الوقف اللازم كما هو في مصحف الشمرلي: تمام الكلام علىٰ {وَلَدٍ}؛ لانتهاء مقول قولهم الباطل، فلَزِمَ الوقفُ هنا لانقطاع الكلام عما بعده.

أما مصحف المدينة النبوية، فأثبت فيه علامة: «صلي» التي تجيز القطع والوصل مع ترجيح الوصل، ووجه الوصل هنا هو ما ذكَره السجاوندي؛ إذ ذهب - رحمه الله - إلىٰ أنه لا يوقف علىٰ {وَلَدٍ}، وإن جاز الابتداء بـ{سُبحانَهُ}، لكنه يوصَل به استعجالًا إلىٰ التنزيه عن الافتراء بالتشبيه[1]، وهذا في نظري الأولىٰ - والله أعلم - تنزيهًا لله - سبحانه وتعالىٰ - واستعجالًا بذلك.

(١) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٢/ ٦٨١).

الموضع الحادي عشر:

الآية			
﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الأنبياء	وَلَدًا	مـ	قلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {ولدًا} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية، فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة «قلي».

وهذا كالموضع السابق إعرابًا ودلالة، فالجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {سُبحانَهُ} اعتراضية دعائية لا محل لها من الإعراب[1].

ويكون وجه الوقف اللازم كما هو في مصحف الشمرلي: تمام الكلام علىٰ {ولدًا}؛ لانتهاء مقول قولهم الباطل، ويأتي فيه التوهم الذي ذكرناه في الموضع الثالث[2].

أما مصحف المدينة النبوية، فأثبت فيه علامة «قلي» التي تجيز الوصل مع ترجيح القطع. وهذا هو الأولىٰ في نظري تعجيلًا لتنزيه الله - تعالىٰ - والله أعلم.

---

(١) ينظر: «الجدول»، لمحمود صافي، (١٧/ ٢١)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٦/ ٢٨)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٣٢٤)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٢/ ٢٨٤).

(٢) ينظر: ص ٦٤.

الموضع الثاني عشر:

الآية			
﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
المؤمنون	فِيهَا	مـ	ـــــــ

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {فِيهَا} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فلم يثبت فوقها علامة للوقف.

والمعنىٰ – والله أعلم –: قل يا محمد لهؤلاء المكذبين بالآخرة من قومك: لمن ملك الأرض ومَن فيها مِن الخلق، إن كنتم تعلمون من مالكها؟ ثم أعلمه أنهم سيقرون بأنها لله ملكًا، دون سائر الأشياء [1]، ولم يذكر أئمة الوقف والابتداء هذا الموضع في كتبهم التي بين يدي.

وإثبات علامة «مـ» علىٰ قوله – تعالىٰ –: {فِيهَا} كما في مصحف الشمرلي، جاء بناءً علىٰ تمام الكلام، وأن الجملة بعدها منقطعة عنها، وليس هذا بظاهر؛ فإن كلمة المعربين متفقة علىٰ أن جملة {إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} لا محل لها استئنافية داخلة في حيز القول[2].

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (١٩/ ٦٣)، و«البحر المديد في تفسير القرآن المجيد»، ابن عجيبة، (٣/ ٥٩٣).

(٢) ينظر: «الجدول»، لمحمود صافي، (١٨/ ٢٠١)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٦/ ٥٣٨)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٧/ ٤١٨)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، =⇦

والشرط هنا للحثِّ علىٰ إجابة السؤال الذي طُرح عليهم؛ إذ بإجابته يظهر لهم خطأُ سبيلهم الذي سلكوه؛ قال ابن عاشور: «في هذا الشرط توجيه لعقولهم أن يتأملوا، فيظهر لهم أن الأرض لله، وأن من فيها لله، فإن كون جميع ذلك لله قد يَخفىٰ؛ لأن الناس اعتادوا نسبة المسببات إلىٰ أسبابها المقارنة، والتصرفات إلىٰ مباشريها، فنُبِّهوا بقوله: {إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} إلىٰ التأمل؛ أي: إن كنتم تعلمون علم اليقين، ولذلك عقَّب بقوله: {سَيَقُولُونَ الله}؛ أي: يجيبون عقب التأمل جوابًا غير بطيء»[1].

وعليه، فمن لم يضع علامة كما في مصحف المدينة النبوية، فقد جزَم بأن الكلام متصل رغم استئنافية الجملة؛ إذ هي من تتمة مقول القول، وإن وقف فلا بأس.

وفي نظري جائز أن يوضع عليها أيضًا «صلي» لتجويز الوقف اعتبارًا لوجه الاستئناف، مع ترجيح الوصل نظرًا لوصل القول، والله أعلم.

(٦/ ٢٨٥)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٣٤٧)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٢/ ٣٣٧)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص ٦٩٢)، «التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٨/ ١٠٩).

(١) «التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (١٨/ ١٠٩).

الموضع الثالث عشر:

الآية			
﴿قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
المؤمنون	عَلَيْهِ	مـ	ـــــــ

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {عَلَيْهِ} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة:«مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فلم يثبت فوقها علامة للوقف.

والمعنىٰ - والله أعلم -: يخاطب الله - تعالىٰ - في الآية الكريمة الكافرين فيسألهم بقوله: من بيده ملك كل شيء، ويملك خزائن كل شيء، وهو يُؤَمِّن مَن يشاء، ولا يستطيع أحد أن يمنع مَن أراده الله بسوء، ثم يقول لهم: أجيبوا إن كنتم تعلمون[1]، ولم يذكر أئمة الوقف والابتداء هذا الموضع في كتبهم علىٰ حدٍّ بحثي.

وإثبات علامة «مـ» علىٰ قوله - تعالىٰ -: {عَلَيْهِ} كما في مصحف الشمرلي، جاء بناءً علىٰ تمام الكلام، وأن الجملة بعدها منقطعة عنها، وليس هذا بظاهر؛ لأن كلمة المعربين متفقة علىٰ أن الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} لا محل لها استئنافية داخلة في حيز القول[2].

---

(١) ينظر «معالم التنزيل»، للبغوي (٣/ ٣٧٢)

(٢) ينظر: «الجدول»، لمحمود صافي، (١٨/ ٢٠٢)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٦/ ٥٣٩)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٧/ ٤١٩)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، =⇦

والشرط هنا للحث علىٰ الحصول علىٰ إجابة السؤال الذي طُرح عليهم؛ ليكون آكَدَ في هدايتهم إلىٰ سبيل الله - تعالىٰ.

وقال القاسمي: «تكرير {إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} لاستهانتهم وتجهيلهم، لكمال ظهور الأمر»[1].

وعليه، فمن لم يضع علامةً كما في مصحف المدينة النبوية، فقد جزَم بأن الكلام متصل رغم استئنافية الجملة؛ إذ هي من تتمة مقول القول؛ كما ذكرت في الآية السابقة، وجائز في نظري أن يوضع عليها أيضًا علامة «صلي» لتجويز الوقف نظرًا إلىٰ وجه الاستئناف، مع ترجيح الوصل نظرًا إلىٰ وصل القول، والله أعلم.

(٦/ ٢٨٧)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٣٤٧)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٢/ ٣٣٧)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص ٦٩٢)، «التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٨/ ١١٢).

(١) «محاسن التأويل»، للقاسمي، (٧/ ٣٠٠).

الموضع الرابع عشر:

الآية			
﴿قَالَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
المؤمنون	قَلِيلًا	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {قليلًا} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «صلي».

والمعنىٰ - والله أعلم -: يقول الله - تعالىٰ - في هذه الآية الكريمة وما قبلها للكافرين بعد أن زجَرهم وأمرَهم أن يسكتوا سكوت هوانٍ وذِلَّةٍ: كم عدد السنين التي لبثتموها في دنياكم التي تريدون الرجوع إليها؟

ولا شك أن الله - تعالىٰ - يعلم مقدار الزمن الذي لبثوه، ولكنه سألهم؛ ليبيِّن لهم قِصَرَ أيام الدنيا، بالنسبة إلىٰ ما هم فيه من عذاب مقيم، وليزيد في حسرتهم وتوبيخهم[1]، ولم يُذكَر هذا الموضع أيضًا في كتب الوقف والابتداء حسب ما بين يديَّ من مراجع.

أما الإعراب، فاتفقت كلمة المعربين هنا علىٰ استئنافية الجملة التي بعد علامة الوقف، في قوله - تعالىٰ -: {لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ}[2]، وقالوا: جواب الشرط

---

(١) ينظر: «التفسير الوسيط»، لمحمد سيد طنطاوي، (١٠/ ٦٧).

(٢) ينظر: «التبيان»، لأبي البقاء للعكبري، (٢/ ٩٦٢)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، =⇦

محذوف[1]، فبعضهم قدره: لو كنتم تعلمون مقدار لبثِكم من الطول، لَما أجبتُم هذه المدة[2]، وبعضهم قال: لرأيتم أمرًا مَهُولًا[3]، وقيل: لو كنتم تعلمون حقيقة مدة لبثكم، ما أجبتُم هذا الجواب، وغير ذلك من التأويلات التي تَؤول إلىٰ هذا المآل[4].

وفسَّره أبو السعود العمادي (ت٩٨٢هـ) بقوله: "لو كنتم من أهل العلم، قال: والجواب محذوف ثقة بدلالة ما سبق عليه؛ أي: لعلمتم يومئذ قلة لبثكم فيها كما علمتم اليوم، ولعملتم بموجبه ولم تخلدوا إليها"[5].

وإنما يُحذَف جواب الشرط لتذهب نفس السامع معه كل مذهب؛ فيتأكد الخبر الذي سبقه ويتقوَّىٰ في نفسه، فيكون مُفاد التذييل في الآية - علىٰ ذلك - توكيد خطأ تقديرهم وبُطلان اعتقادهم.

(٦/ ١٥٣)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (١٨/ ١٨)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٦/ ٥٥٣)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٧/ ٤٣٨)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٦/ ٣١١)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٣٤٩)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٨/ ١٤٠).

(١) ينظر: «التبيان» للعكبري، (٢/ ٩٦٢)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (١٨/ ١٨)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٦/ ٥٥٣)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٧/ ٤٣٨)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٣٤٩)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٨/ ١٤٠).

(٢) ينظر: «التبيان»، للعكبري، (٢/ ٩٦٢).

(٣) ينظر: «الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٧/ ٤٣٨).

(٤) ينظر: «التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٨/ ١٤٠).

(٥) «إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٦/ ١٥٣).

وذهب فريق إلىٰ أن جملة {لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} لا محلَّ لها استئناف في حيِّز القول[1]، وجوز الشهاب الخفاجي كون {لو} في الآية للتمني[2]، وعليه فليست في حاجة إلىٰ جواب[3].

وبهذا لا يظهر وجه إثبات علامة «مـ»، كما في مصحف الشمرلي، بل في نظري لو وضعت علامة «ج»، لصحَّ ذلك، وعلامة «صلي» في مصحف المدينة هنا أَولىٰ وأحسن؛ إذ تُجَوِّزُ القولين مع ترجيح الوصل، لاستمرار مقول القول وعدم انقطاعه، والله أعلم.

(١) ينظر: «الجدول»، لمحمود صافي، (١٨/ ١٨)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٦/ ٣١١)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٣٤٩).

(٢) ينظر: «حاشية الشهاب»، (٦/ ٣٤٨).

(٣) ينظر: «التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٨/ ١٤٠).

الموضع الخامس عشر:

الآية			
﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الشعراء	بَيْنَهُمَا	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {بينهما} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «صلي».

والمعنىٰ - والله أعلم -: يذكر الله - سبحانه - ردَّ موسىٰ علىٰ فرعون عندما تساءَل عن الله في قوله: {وَمَا رَبُّ العَالَمِيْنَ}، قال له موسىٰ: هو رب السماوات والأرض ومالكهنَّ، ومالك ما بينهما إن كنتم موقنين بذلك، فأيقِنوا أن ربنا هو ربُّ السماوات والأرض وما بينهما وآمِنوا[1].

واتفقت كلمة المعربين هنا علىٰ استئنافية الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ}، وهي داخلة في حيز القول[2]، واختلفوا في تقدير

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (١٩/ ٣٤٤).

(٢) ينظر: «أنوار التنزيل»، للبيضاوي، (٤/ ١٣٦)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٦/ ٢٣٩)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (١٠/ ٧٢)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٩/ ١١٧-١١٨)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (١٩/ ٦٤)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٧/ ٦٥)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٨/ ١٧٧)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٦/ ٥٥٣)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٣٦٨)، «إعراب القرآن»، للدعاس، (٢/ ٣٨١)، و«إعراب ⇦=

معمول {مُّوقِنِينَ} علىٰ قولين، فقيل: هو مُنَزَّل منزلة اللازم؛ أي: إن كنتم ممن شأنه الإيقان، أو ممن يُرجىٰ منهم الإيقان، وقيل: إن مفعوله مقدر، والمعنىٰ: إن كنتم موقنين الأشياء[1].

ثم إنهم علىٰ القول بأنها جملة شرط، قد اختلفوا في تقدير جوابها المحذوف؛ فقيل: إن كنتم موقنين فآمِنوا به وحدَه[2]، وقيل: إن كنتم موقنين بشيء، فهذا أَولىٰ ما توقنون به لسُطوعه وإنارة دليله[3]، وقيل: لنفعكم هذا الجواب[4]، وقيل: إن كنتم مقتنعين بشيء، فهذا الجواب أنفع لما توقنون به[5].

ويظهر من التذييل بالشرط هنا وحذفِ جوابه: قوةُ الحجة التي ألقاها موسىٰ - عليه السلام - عليهم، وسطوعها وعدم خفائها.

وعليه، فعِلَّةُ من قال بالوقف استئنافية الجملة؛ لذا ذهب السجاوندي - رحمه الله - إلىٰ أن الوقف هنا مطلق؛ يعني: يَحسُنُ الوقف عليه والبَدء بما بعده[6]، وبناءً علىٰ ذلك لا يظهر وجه إثبات لعلامة «مـ» كما في مصحف الشمرلي؛ لأن الكلام

~~القرآن~~»، لمحمد القاضي، (ص٧٣٣)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٩/ ١٢٩).

(١) ينظر: «التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٩/ ١٢٩).

(٢) ينظر: «الجدول»، لمحمود صافي، (١٩/ ٦٤)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٦/ ٥٥٣)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٣٦٨)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٢/ ٣٨١).

(٣) ينظر: «إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٦/ ٢٣٩)، وروح المعاني، للألوسي، (١٠/ ٧٢)، وإعراب القرآن وبيانه، لمحي الدين درويش، (٧/ ٦٥).

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، (٧/ ٦٥)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٨/ ١٧٧).

(٥) ينظر: «الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٨/ ١٧٧).

(٦) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٢/ ٧٥٤).

هنا تَمَّ ولم ينقطعْ.

والصحيح - والله أعلم - وضع علامة «صلي» كما في مصحف المدينة؛ ليجمع بين القولين، فيراعىٰ وجهُ الوقف مع ترجيح الوصل؛ لاستمرار مقول القول وعدم انقطاعه.

الموضع السادس عشر:

الآية			
﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الشعراء	بَيْنَهُمَا	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: { بَيْنَهُمَا } بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية فأُثبت فوقها علامة: «صلي».

والمعنىٰ - والله أعلم -: أن موسىٰ - عليه السلام - يقول لقومه: إن الذي أدعوكم وفرعونَ إلىٰ عبادته هو ملك مشرق الشمس ومغربها، وما بينهما، لا إلىٰ عبادة ملوك مصر الذين كانوا ملوكها قبل فرعون، ولا إلىٰ عبادة فرعون الذي هو ملكُها، فإن كان لكم عقول تعقلون بها ما يقال لكم، وتفهمون بها ما تسمعون مما يُعيَّن لكم، لآمنتُم بما أدعوكم إليه[1].

وقد ذهب السجاوندي - رحمه الله - إلىٰ أن الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {بَيْنَهُمَا} مطلق، فيحسن عنده الوقف عليه والابتداء بما بعده[2].

وقد اتَّفقت كلمة المعربين علىٰ استئنافية الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ}، أو أنها في محل النصب وداخلة في حيز القول عند

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (١٩/ ٣٤٤).

(٢) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٢/ ٧٥٤).

أكثرهم، وبعضهم يراها تذييلية مقرِّرة لمضمون ما تقدَّم، لا محل لها من الإعراب[1].

وهذا كالموضع الذي قبله، فيه من توكيد الحجة وقوتها لسطوعها وعدم التباسها، فهو إيذانٌ بغاية وضوح الأمر، بحيث لا يَشتبه علىٰ مَن له عقل في الجملة، وتلويح بأنهم بمعزلٍ من دائرة العقل، وأنهم المتصفون بما رموه - عليه الصلاة والسلام - به من الجنون[2]، وعليه فلا يظهر وجه إثبات علامة «مـ» كما في مصحف الشمرلي؛ إذ لم ينقطع الكلام ولم يتم، والظاهر - والله أعلم - أن الأَولىٰ هو وضع علامة «صلي» كما في مصحف المدينة؛ ليجمع بين القولين، فيراعىٰ وجه القطع مع ترجيح الوصل لاستمرار مقول القول وعدم انقطاعه.

---

(١) ينظر: «أنوار التنزيل»، للبيضاوي، (٤/ ١٣٦)، «البحر المحيط»، لأبي حيان، (٨/ ١٥١)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٦/ ٢٤٠)، و«روح المعاني»، لآلوسي، (١٠/ ٧٣)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (١٩/ ١٢١)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٧/ ٦٥)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٦/ ٥٥٦)، «إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٣٦٨)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص٧٣٤)، و«التفصيل» للخطيب وآخرين، (١٩/ ١٣١).

(٢) ينظر: «إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٦/ ٢٤٠)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (١٠/ ٧٣)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (١٩/ ١٢١).

الموضع السابع عشر:

الآية			
﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلاَّ عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُون﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الشعراء	رَبِّي	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {رَبِّي} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة:«مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «صلي».

والمعنىٰ – والله أعلم –: أن قوم نوح – عليه السلام – كانوا يقولون له: هل نصدِّقك ونؤمن بربك وأنت لم يتبعك إلا أرذل القوم، فرد عليهم نوح – عليه السلام – وما علمي بما كان أتباعي يعملون، إنما لي منهم ظاهرُ أمرهم دون باطنه، ولم أُكَلَّفْ علمَ باطنهم، وإنما كلِّفت الظاهر، فمن أظهر حسنًا ظننتُ به حسنًا، ومن أظهر سيئًا ظننت به سيئًا؛ يقول: إن حساب باطن أمرهم الذي خفِي عني إلا علىٰ ربي، فإنه يعلم سرَّ أمرهم وعلانيته، ولو كنتم تشعرون بذلك لَما قلتم هذا الكلام[1]، ولم أقع علىٰ نصٍّ خاصٍّ بهذا الوقف في كتب الوقف والابتداء التي بين يدي.

وأما المعربون فقد اتفقت كلمتهم علىٰ أن الجملة بعد علامة الوقف في قوله –

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (١٩/ ٣٧٠)، و«تفسير القرآن العظيم»، لابن كثير، (٣/ ٢٥٩)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور (١٩/ ١٦١).

تعالىٰ -: {لَوْ تَشْعُرُونَ} مستأنفة، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله؛ أي: لعلِمتم ذلك، وهي داخلة في حيز القول[1]، وعند بعضهم: لا محل لها؛ لأنها ابتدائية[2]، وهذا الموضع يشابه ما سبق من المواضع في التقدير، والجواب محذوف دل عليه ما قبله؛ أي: لعلِمتُم ذلك[3]، وقيل: جَوَابُ " لَوْ" مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: لَوْ شَعَرْتُمْ أَنَّ حِسَابَهُمْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ، لَمَا عِبْتُمُوهُمْ بِصَنَائِعِهِم[4].

وفي التذييل بالشرط وحذف جوابه هنا: تجهيلٌ لهم، ورَغْمٌ لغرورهم وإعجابِهم بالباطل[5]: أي: لو تشعرون بشيء من الأشياء، أو أن حسابهم علىٰ ربهم، أو لو

---

(١) ينظر: «أنوار التنزيل»، للبيضاوي، (٤/ ١٤٤)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٦/ ٢٥٥)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (١٠/ ١٠٥)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (١٩/ ١٦٢)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (١٩/ ٩٩)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٧/ ١٠٠)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٨/ ٢٢٠)، «تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٦/ ٦٠٥)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٣٧٢)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٢/ ٣٩٠)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٩/ ٢٠١).

(٢) ينظر: «تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٦/ ٦٠٥).

(٣) ينظر: تفسير القرطبي، (١٣/ ١٢١)، و«أنوار التنزيل»، للبيضاوي (٤/ ١٤٤)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٦/ ٢٥٥)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (١٠/ ١٠٥)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (١٩/ ١٦٢)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (١٩/ ٩٩)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٧/ ١٠٠)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٨/ ٢٢٠)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٦/ ٦٠٥)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٣٧٢)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٢/ ٣٩٠)، و«التفصيل» للخطيب وآخرين، (١٩/ ٢٠١).

(٤) ينظر: «تفسير القرطبي»، (١٣/ ١٢١)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٧/ ١٠٠).

(٥) التحرير والتنوير (١٩/ ١٦٢).

كنتم من أهل الشعور، لعلِمتُم أن حسابهم علىٰ ربهم، ولَما عِبْتموهم بصنائعهم، وعليه يظهر وجه لإثبات علامة الوقف اللازم «مـ» كما في مصحف الشمرلي؛ إذ إنَّ الكلام لم ينقطع عند الوقف، أما مصحف المدينة النبوية، فقد أثبت علامة (صلي)؛ إذ رأىٰ العلماء المراجعون لتلك العلامات أن الوصل أَولىٰ مع جواز الوقف؛ ولعل ذلك لأن الجملة داخلة في حيز مقول القول، فعند الوقف قد ينقطع المعنىٰ ويصبح مبهمًا.

والأولىٰ - والله أعلم - وضع علامة «صلي» كما في مصحف المدينة؛ ليجمع بين القولين، فيراعىٰ وجه القطع مع ترجيح الوصل لاستمرار مقول القول وعدم انقطاعه.

الموضع الثامن عشر:

الآية			
﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاء كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُون﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
العنكبوت	الْعَنكَبُوتِ	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: { الْعَنكَبُوتِ } بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة «مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «صلي».

والمعنىٰ – والله أعلم –: عبارة عن مَثَلٍ ضربه الله لمن عبد معه غيرَه، يقصد به التعزُّز والتقوِّي والنفع، وأن الأمر بخلاف مقصوده؛ فإن مثله كمثل العنكبوت اتَّخذت بيتًا يقيها من الحر والبرد والآفات، وإن أوهن البيوت وأضعفها وأوهاها بيت العنكبوت؛ فالعنكبوت من الحيوانات الضعيفة، وبيتها من أضعف البيوت، فما ازدادت باتخاذه إلا ضعفًا، كذلك هؤلاء الذين يتخذون من دونه أولياءَ فقراءَ، فهم عاجزون من جميع الوجوه، وحين اتَّخذوا الأولياء من دونه – يتعززون بهم ويستنصرونهم – ازدادوا ضعفًا إلىٰ ضَعفهم، ووهنًا إلىٰ وهَنِهم، فإنهم اتَّكلوا عليهم في كثير من مصالحهم، وألقوها عليهم، وتَخَلَّوْا هم عنها، علىٰ أن أولئك سيقومون بها؛ فخذَلوهم[1]، ولم يُغن عنهم – حين نزل بهم أمر الله، وحلَّ بهم

(١) ينظر: «تيسير الكريم الرحمن»، للسعدي، (ص٦٣١).

سَخَطُه - أولياؤهم الذين اتَّخذوهم من دون الله شيئًا، ولم يدفعوا عنهم ما أحلَّ الله بهم من سخطه بعبادتهم إيَّاهم[1].

فلو كانوا يعلمون حقيقةَ العلم حالَهم وحال مَن اتَّخذوهم، لم يتَّخذوهم، ولتَبرَّؤوا منهم، ولتولَّوا الرب القادر الرحيم الذي إذا تولَّاه عبدُه وتوكَّل عليه، كفاه مؤونة دينه ودنياه، وازداد قوةً إلىٰ قوته، في قلبه وفي بدنه وحاله وأعماله[2].

أما الوقف والإعراب، فهذا الموضع مما اختلف فيه العلماء؛ فقد ذهب الأشموني إلىٰ أن الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {الْعَنكَبُوتِ} جائز، علىٰ أنَّ جواب لو في الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} محذوف تقديره: لو كانوا يعلمون حقارتها ومدىٰ وَهَنِ هذه الأصنام، لَمَا اتَّخذوها أولياءَ من دون الله[3]، وقال بعضهم: إن جملة {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} ابتدائية[4]، وأكثرهم يقول: هي جملة شرط غير ظرفي[5].

ومتعلق {يَعْلَمُونَ} لا يجوز أن يكون من جنس قوله: {وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ}؛ لأن كل أحد يعلم ذلك، وإنما متعلقه مقدَّر من جنس ما يدل عليه السياق؛ أي: لو

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (١٨/ ٤٠٣).

(٢) ينظر: «تيسير الكريم الرحمن»، للسعدي، (ص٦٣١).

(٣) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص ٥٩٣-٥٩٤)، و«علل الوقوف»، للسجاوندي، (٢/ ٧٩٢).

(٤) ينظر: «تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٧/ ١٩٠)، و«إعراب القرآن»، للدعاس (٢/ ٤٥٦).

(٥) ينظر: «الجدول»، لمحمود صافي، (٢٠/ ٣٤١)، و«إعراب القرآن»، للدرويش، (٧/ ٤٣٦)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٩/ ٤٩)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٤٠١)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٠/ ٢٧١).

كانوا يعلمون أن هذا مثلهم[1]، أو: أن أمر دينهم بالغ هذه الغاية من الوهن[2]، أو: أن اتخاذهم الأصنام كذلك[3]، أو: لو كانوا يعلمون وهن الأوثان[4].

واختلفوا تبعًا لذلك في تقدير الجواب؛ فقيل: ما عبدوها[5]، وقيل: لعلموا أن هذا مَثَلُهم[6]، وقيل: لعلموا أن دينهم أوهنُ من ذلك[7]، وقيل: لأقلعوا عن ذلك، وما اتخذوا الأصنام آلهة[8].

وجعل الواحدي (ت ٤٦٨هـ) جملة {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} موضعها عند قوله: {مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا}، والتقدير: مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياءَ لو كانوا يعلمون، كمثل العنكبوت اتخذت بيتًا، فهو مؤخَّر معناه التقديم[9].

---

(١) ينظر: «الكشاف»، للزمخشري، (٥/ ٢١٢)، و«تفسير القرطبي»، (١٣/ ٣٤٥)، و«البحر المحيط»، لأبي حيان، (٨/ ٣٥٨)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (٩/ ٢٢).

(٢) ينظر: «الكشاف»، للزمخشري، (٥/ ٢١٢)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (١٠/ ٣٦٦).

(٣) ينظر: «معاني القرآن»، للزجاج، (٤/ ١٦٩)، و«بحر العلوم»، للسمرقندي، (٢/ ٦٣٤).

(٤) ينظر: «روح المعاني»، للآلوسي، (١٠/ ٣٦٦).

(٥) ينظر: «تفسير القرطبي»، (١٣/ ٣٤٥)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢٠/ ٣٤١)، و«إعراب القرآن وبيانه»، للدرويش، (٧/ ٤٣٦)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٧/ ١٩٠)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٤٠١).

(٦) ينظر: «تفسير القرطبي»، (١٣/ ٣٤٥)، و«أنوار التنزيل»، للبيضاوي، (٤/ ١٩٥)، و«البحر المحيط»، لأبي حيان، (٨/ ٣٥٨)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (٩/ ٢٢).

(٧) ينظر: «أنوار التنزيل»، للبيضاوي، (٤/ ١٩٥)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٩/ ٤٩).

(٨) ينظر: «البحر المحيط»، لأبي حيان، (٨/ ٣٥٨)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (٩/ ٢٢).

(٩) ينظر: «الوجيز»، للواحدي، (ص٨٣٣).

وعلىٰ كل تقدير، فإن وهنَ بيت العنكبوت يعلمه كل أحد، والكلام مسوق للتنفير عن اتخاذهم الأوثان آلهة من دون الله، وقد جَهَّلهم - سبحانه - باتخاذهم الأوثان بضرب هذا المثل، ثم زادهم -جل وعلا -تجهيلًا أنهم لا يعلمون هذا الجهل البين الذي لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ مِسْكَة من عقل[1].

وإذا كان الأشموني قد ذهب إلىٰ أن الوقف علىٰ {الْعَنكَبُوتِ} جائز[2] - كما قدمت - فإن السجاوندي جزم بلزوم الوقف علىٰ {الْعَنكَبُوتِ}، قال: «لأن جواب {لو} محذوف تقديره: لو كانوا يعلمون وهنَ الأوثان، لَما اتَّخذوها أولياءَ، ولو وصل، صار وهَنُ بيت العنكبوت معلقًا بعلمهم»[3]، وهذا ما يفسِّر اختيار علامة الوقف اللازم «مـ» في مصحف الشمرلي؛ لدفع توهُّم تعلُّق جملة {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} بقوله تعالىٰ: {وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ}؛ لأنه فاسد، لِما ذكرناه سابقًا أن كل أحد يعلم وهنَ بيت العنكبوت، أما اختيار علامة «صلي» كما في مصحف المدينة، فلانتظام كلام الله - تعالىٰ - وارتباط الجمل ببعضها معنويًّا، وبناء بعضها علىٰ بعض، حتىٰ ذهب بعضهم كالواحدي - كما سبق - إلىٰ الجزم بأن جملة {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} مؤخرة حقُّها التقديم، ففي إثبات علامة «صلي» تجويز للتقادير المذكورة في تأويل الآية مع ترجيح وجه وصْلها، وهذا ما أرجِّحه - والله أعلم.

---

(١) ينظر: «روح المعاني»، للآلوسي، (١٠/ ٣٦٦).

(٢) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص ٥٩٤).

(٣) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٢/ ٧٩٢).

الموضع التاسع عشر:

الآية			
﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
العنكبوت	الْحَيَوَانُ	مـ	ج

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: { الْحَيَوَانُ } بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة:«مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «ج».

والمعنىٰ – والله أعلم –: أن هذه الحياة الدنيا التي يتمتع بها هؤلاء المشركون، ما هي إلا تعليل النفوس بما تلتذُّ به، ثم هو مُنْقَضٍ عن قريب، لا بقاء له ولا دوام، وأن الدار الآخرة لفيها الحياة الدائمة التي لا زوال لها ولا انقطاع، ولا موت فيها[1].

وقد ذهب السجاوندي – رحمه الله – إلىٰ أن الوقف علىٰ {الْحَيَوَانُ} لازم، لتمام الكلام، ولئلا يقع بوصله معنًىٰ فاسد، فإنه لو وُصِل لصارت الجملة بعد علامة الوقف في قوله – تعالىٰ –: {لَهِيَ الْحَيَوَانُ} معلقة بشرط أن لو علموا ذلك، لكان عذابهم أشدَّ[2]، وقد ذكر الأشموني أنه هذا مُحال[3].

وذهب جمهور المعربين إلىٰ أن جملة الشرط {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} مستأنفة،

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (٢٠/ ٦٠)، و«الجامع لأحكام القرآن»، للقرطبي، (١٣/ ٣٦٢)، و«المحرر الوجيز»، وابن عطية الأندلسي، (٤/ ٣٢٥).

(٢) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ٨٨١).

(٣) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص ٥٩٦).

وجوابها محذوف دل عليه السياق؛ أي: لو كانوا يعلمون أنها الحيوان، لَما آثروا عليها الدنيا[1].

وجاءت الآية بأسلوب بالغ شديد في التوكيد، فأوله الحصر والقصر في قوله: {وَمَا هَـذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ}، فحاصل معنىٰ القصر: تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، فهو يفيد تخصيص الموصوف بما وُصِفَ به وحصَره فيه[2]، فكأنه قال هنا: ليست الحياة الدنيا إلا مجرَّد لهو ولعب، وهذه حقيقتها، ثم انتقل إلىٰ تأكيد آخر بذكر الضد وإثباته، فقال - سبحانه -: {وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ}، فلم يذكر الضد فقط ليؤكِّد ما سبَق، بل أكد هذا الضد أيضًا، فأتىٰ بالنون المشددة وهي من حروف التوكيد، ثم أدخل اللام في الخبر زيادة في التوكيد.

وبعد كل هذه التوكيدات، يأتي تذييل الآية: {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} مكملًا للتوكيدات التي سِيقت في الآية الكريمة، ففي التذييل بهذه الجملة تثبيت لما سبَق وتوكيد له، وبناءً علىٰ ذلك أرىٰ - والله أعلم - أن الوقف علىٰ الموضع المذكور صواب، لكن لا علىٰ وجه اللزوم - كما في مصحف الشمرلي - بل كما في مصحف المدينة النبوية، فقد أثبتت فيه علامة «ج» التي تدل علىٰ جواز القطع

---

(١) ينظر: «الدر المصون»، للسمين الحلبي، (٩/ ٢٧)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢١/ ١٦)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٧/ ٤٥٨)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٧/ ٢٢٢)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٤٠٤)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص٨٠٥)، و«التفصيل» للخطيب وآخرين، (٢١/ ٢٨).

(٢) ينظر: «مفتاح العلوم»، للسكاكي، (ص٤٠٠)، و«التعريفات»، للجرجاني، (ص٢٢٥).

والوصل بلا ترجيح أحدهما علىٰ الآخر؛ لأن الجملة بعد علامة الوقف أُعربت علىٰ أنها استئنافية، فيجوز الوقف علىٰ هذا الرأي، وأجازت الوصل بالدرجة نفسها؛ لاتصال الجملتين معنًىٰ وإن انقطعتا لفظًا كما ذكرت سابقًا.

الموضع العشرون:

الآية			
﴿فَأَذَاقَهُمُ اللَّهُ الْخِزْيَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الزمر	أَكْبَرُ	مـ	ج

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {أَكْبَرُ} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «ج».

والمعنىٰ - والله أعلم -: أن الله - سبحانه وتعالىٰ- عجَّل لهؤلاء الأمم الذين كذَّبوا رسلهم الهوانَ في الدنيا، والعذابَ قبل الآخرة، ولم يُنْظِرْهُم إذ عَتوا عن أمر ربهم، وأن عذاب الله إياهم في الآخرة إذا أدخلهم النار، فعذَّبهم بها - أكبر من العذاب الذي عذَّبهم به في الدنيا، ووصف عذاب الآخرة بأكبر بمعنىٰ (أشد)، فهو أشد كيفيَّة من عذاب الدنيا، وأشد كمية؛ لأنه أبدَيٌّ، لو علِم هؤلاء المشركون من قريش ذلك[1]، وقد ذهب السجاوندي - رحمه الله - إلىٰ أن الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ-: {أَكْبَرُ} لازم؛ لانقطاع الكلام، وإيهامُ وصْلِه معنًىٰ فاسدٌ، فإنه لو وُصل لصارت الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {لَعَذَابُ الْآخِرَةِ} معلقةً

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (٢١/ ٢٨٢)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٣/ ٣٩٦).

بشرط {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ}، وهو محال؛ فلا يصح تعليق العذاب بعلمهم؛ لأن عذاب الله عظيم، سواء علِموا أم لم يعلموا[1].

ويؤيد وجهَ الوقف هنا ما ذهب إليه جمهور المعربين من أن جملة الشرط {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} مستأنفة، وجوابها محذوف دل عليه السياق، فهي تذييليَّة مُفادها بيان شدة العذاب في الآخرة[2]، والتذييل هنا للتوكيد، ومُفاده بيان شدة العذاب في الآخرة، فينفِرون عن سبيل غير الله الذي اتَّخذوه في هذه الحياة، وهذا يؤيد وجه الوقف هنا، وأما اختيار علماء مصحف المدينة النبوية علامة (ج)، فللاتصال الجملتين معنىً - وإن انقطعتا لفظًا - فالوقف الصحيح هنا - والله أعلم - ليس علىٰ وجه اللزوم.

---

(١) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ٨٨١).

(٢) ينظر: «أنوار التنزيل»، للبيضاوي، (٥/ ٤١)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٧/ ٢٥٢)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (١٢/ ٢٥٠)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٣/ ٣٩٥)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢٣/ ١٧٥)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٨/ ٤١٣)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١٠/ ١٧٤)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٨/ ٢٣٨)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٤٦١)، «التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٣/ ٣٩٢).

الموضع الحادي والعشرون:

الآية			
﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الدخان	بَيْنَهُمَا	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {بَيْنَهُمَا} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة:«مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «صلي».

والمعنىٰ - والله أعلم -: يُخبر الله - سبحانه وتعالىٰ- في هذه الآية عن نفسه، فيقول: إنه هو خالق السماوات والأرض وما بينهما من مخلوقات، فأيقِنُوا واعلموا أن رب المخلوقات هو الله - سبحانه وتعالىٰ - ولا إله يستحق العبادة إلا هو، إن كنتم موقنين بذلك، وبما ترونه في هذه السماوات والأرض[1].

وقد ذهب السجاوندي - رحمه الله - إلىٰ أن الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {بَيْنَهُمَا} لازم[2]، كما هو مثبت في مصحف الشمرلي، وقد اتَّفقت كلمة المعربين علىٰ استئنافية الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ}؛ إذ إنها لا محل لها من الإعراب، وجوابها محذوف دل عليه ما قبله[3]، وتقديرها: إن

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (١٩/ ٣٤٤)، و«المحرر الوجيز»، لابن عطية الأندلسي، (٥/ ٦٩).

(٢) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ٩٢٧).

(٣) ينظر: «أنوار التنزيل»، للبيضاوي، (٥/ ١٠٠)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٨/ ٥٩)، =⇦

كنتم تطلبون اليقين وتريدونه، فاعرِفوا أن الأمر كما قلنا[1]؛ أي: كما قلنا إن الله - سبحانه وتعالىٰ - هو خالق هذه السماوات والأرض وما بينهما.

واختلفوا في تقدير معمول {مُّوقِنِينَ} علىٰ قولين؛ فقيل: هو منزل منزلة اللازم؛ أي: إن كنتم من أهل الإيقان، أو ممن يرجىٰ منهم الإيقان، وقيل: إن مفعوله مقدَّر، والمعنىٰ: إن كنتم موقنين في إقراركم، والجواب علىٰ الأول: علمتُم أن الأمر كما قلنا، وعلىٰ الثاني: فاعلموا ذلك، أو فأيقِنوا بهذه الرسالة وهذا الدين[2].

وفائدة التذييل هنا: حثُّهم علىٰ اليقين بما أخبرهم به، وإثارة نفوسهم علىٰ الاطلاع عليه والإحاطة به؛ حتىٰ يَعلموه علمَ اليقين.

وعليه، يظهر وجه إثبات علامة: «مـ» كما في مصحف الشمرلي؛ لأن الكلام تَمَّ قبل علامة الوقف، وما ثبت في مصحف المدينة النبوية وهو أن الوصل أَولىٰ؛ لأن الجملة متعلقة بما قبلها من ناحية المعنىٰ.

وأرىٰ - والله أعلم - أنَّ الأَولىٰ وضع علامة «صلي» كما في مصحف المدينة للجمع بين القولين، فيراعىٰ وجه الوقف مع ترجيح الوصل لاستمرار مقول القول

=«الجدول»، لمحمود صافي، (٢٥/ ١١٨)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٨/ ٦٦١)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٤٩٦)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص٩٨٩)، و«التفصيل» للخطيب وآخرين، (٢٥/ ٢٧١).

(١) ينظر: «مفاتيح الغيب»، للفخر الرازي، (٢٧/ ٦٥٥).

(٢) ينظر: «مفاتيح الغيب»، للفخر الرازي، (٢٧/ ٦٥٥)، و«أنوار التنزيل»، للبيضاوي، (٥/ ١٠٠)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٨/ ٥٩)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢٥/ ١١٨)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٨/ ٦٦١)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٤٩٦)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص٩٨٩)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٥/ ٢٧١).

وعدم انقطاعه، والله أعلم .

الموضع الثاني والعشرون:

الآية			
﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
القلم	أَكْبَرُ	مـ	ج

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {أَكْبَرُ} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة: «مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «ج».

والمعنىٰ - والله أعلم -: أن مِثْل ذلك العقاب الذي فعلناه بجنة أصحاب الجنة التي أصبحت كالصريم، يكون فعلنا في الدنيا لكل مَن خالف أمر الله - سبحانه وتعالىٰ- وكفَر برُسله، وبَخِلَ بما مَنَّ الله عليه من النعم، ولَعذاب الآخرة أعظمُ وأشدُّ مِن عذاب الدنيا، ولو كانوا يعلمون هذا العقاب، لتركوا ما يُوجِبه[1].

وقد ذهب السجاوندي - رحمه الله - إلىٰ أن الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ-: {أَكْبَرُ} لازم، وذلك لانقطاع الكلام، وإيهامُ وصْله معنًىٰ فاسدٌ؛ فإنه لو وُصِل لصارت الجملة قبل علامة الوقف في قوله -تعالىٰ-: {وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ} معلقةً بشرط قوله - تعالىٰ -: {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ}[2]، وقد ذهَب الأشموني إلىٰ أن هذا مُحالٌ[3].

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (٢٣/ ٥٥١).

(٢) ينظر: «علل الوقوف»، (٣/ ٨١).

(٣) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص ٨٠٠).

ويؤيد وجهُ الوقف هنا ما ذهب إليه جمهور المعربين، وهو أن جملة الشرط ما بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} مستأنفة، وجوابها محذوف دل عليه السياق؛ أي: لاحترزوا عما يؤديهم إلىٰ العذاب[1]، والضمير في قوله - تعالىٰ -: {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} عائد إلىٰ ما عاد إليه ضمير الغائب في قوله: بلوناهم، وهم المشركون، فإنهم كانوا ينكرون عذاب الآخرة، فهدَّدوا بعذاب الدنيا، ولا يصح عودُه إلىٰ أصحاب الجنة؛ لأنهم كانوا مؤمنين بعذاب الآخرة وشدته[2].

والتذييل هنا لحثِّهم علىٰ تَنكُّب هذا السبيل الذي يستوجب عذاب الدنيا، وعذاب الآخرة الذي هو أكبر وأعظم، فتنفِر قلوبُهم وجوارحُهم عن إتيان كل ما من شأنه أن يستوجب العذاب، أما من رأىٰ الوصل جائزًا كما في مصحف المدينة النبوية؛ فلتعلُّقِ الجملة معنويًّا بما قبلها.

أرىٰ أن الوقف هنا صواب، لكن ليس علىٰ وجه اللزوم - كما في مصحف الشمرلي - بل كما في مصحف المدنية النبوية الذي جوَّز الوجهين علىٰ حدٍّ سواء، وقد أجاز الوصل في نظري لاتصال الجملتين في المعنىٰ، وإن انقطعتا لفظًا، والله أعلم.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥/ ٢٣٦)، «إرشاد العقل السليم» لأبي السعود (٩/ ١٧)، «روح المعاني» للآلوسي (١٥/ ٣٧)، «الجدول» لمحمود صافي (٢٩/ ٤٣)، «إعراب القرآن» لمحيي الدين درويش (١٠/ ١٧٨)، «تفسير القرآن وإعرابه» لمحمد الدرة (١٠/ ٩٣)، «إعراب القرآن» لمحمد الإبراهيم (ص ٥٦٥)، «إعراب القرآن» للدعاس (٣/ ٣٧٠)، «التفصيل» للخطيب (٢٩/ ٩٠).

(٢) ينظر: «التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٩/ ٩٠).

الموضع الثالث والعشرون:

الآية			
﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاء لاَ يُؤَخَّرُ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُون﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
نوح	يُؤَخَّرُ	مـ	صلي

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {يُؤَخَّرُ} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة:«مـ»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبت فوقها علامة: «صلي».

والمعنىٰ – والله أعلم –: أن الله – سبحانه وتعالىٰ – في هذه الآية الكريمة وما قبلها، يُخبرنا عن قصة نبيه نوح – عليه السلام – فالله – جل وعلا – أرسل نوحًا إلىٰ قومه؛ ليُخبرهم بأنه رسول الله إليهم، ويدعوهم إلىٰ طاعته في عبادة الله وحده، ويخوِّفهم من عذابه، ثم بعد ذلك يقول لهم إن أطعتموني يصفح الله عنكم، ويَمحو عنكم ذنوبكم، وقد يحتمل أن يكون معناها: يغفِر لكم من ذنوبكم ما قد وعدَكم العقوبة عليه، فأما ما لم يَعِدْكم العقوبة عليه، فقد تقدَّم عفوُه لكم عنه، ويؤخِّر في آجالكم فلا يُهلككم بالعذاب إلىٰ حين رجوعكم إليه، ويقول بعد ذلك: إن أجَل الله الذي قد كتبه علىٰ خلقه إذا جاء لا يؤخَّر عن ميقاته، ولو علِمتم أن ذلك كذلك، لأَنَبْتُم إلىٰ طاعة ربِّكم[1].

وقد اختلف أئمة الوقف في ذلك، فذهب السجاوندي – رحمه الله – إلىٰ أن

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (٢٣/ ٦٣٠-٦٣١).

الوقف علىٰ {يُؤَخِّرُ} لازم[1]، وهو موافق لِما هو مثبتٌ في مصحف الشمرلي، بينما ذهب الأشموني إلىٰ أن الوقف علىٰ {يُؤَخَّرُ} جائز[2].

وقد اتَّفقت كلمة المعربين علىٰ استئنافية الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ}، وأنها من جملة مقول القول، وتقدير جوابها: لآمنتم، أو: لبادرتُم إلىٰ ما أمرَكم به، ونحو ذلك[3].

وسيقت دعوة نوح في الآية في سياق ترغيبي يظهَر أثرُه من بناء الشرط وجزائه في قوله: {اعْبُدُوْا الله واتَّقوهُ وأطِيعُونِ}، فترتيب الجزاء علىٰ الفعل حثٌّ وتحميس علىٰ إتيان ما رتب عليه الجزاء، ثم أكَّد هذا الترغيب بقوله: {إِنَّ أَجَلَ اللَّـهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ}؛ أي: فسارعوا في إتيان ذلك الفعل، لتنالوا ذلك الجزاء، وجاء بـ{إن} المشددة توكيدًا للكلام وتوطئة له، ثم ذيَّل بقوله: {لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} زيادةً في الترغيب، وحثًّا للنفوس علىٰ اغتنام هذا الخير العظيم، وهكذا ينتظم التذييل في الدلالة مع سياق الآية.

وعلىٰ ذلك يظهر وجه إثبات علامة:«مـ» كما في مصحف الشمرلي؛ إذ تَمَّ الكلام

---

(١) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ١٠٥١).

(٢) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص ٨٠٧).

(٣) ينظر: «مفاتيح الغيب»، للفخر الرازي، (٣٠/ ٦٥٠)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (١٠/ ٤٦٨)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٩/ ٣٧)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (١٥/ ٧٩)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٩/ ١٩٣)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢٩/ ٩٥)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (١٠/ ٢٢٣)، «الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١٢/ ١٨١)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (١٠/ ١٨٢)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٥٧٠)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٩/ ٢٠٢).

تم قبل علامة الوقف، أما مصحف المدينة النبوية، فوضع علامة (صلي)؛ لأنه اتبع رأيَ من رأىٰ أن الجملة في قوله -تعالىٰ -: {لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} جملة مقول القول[1]؛ إذ تُعَدُّ متعلقة بما قبلها من ناحية المعنىٰ.

والأَولىٰ في نظري - والله أعلم - وضع علامة «صلي» كما في مصحف المدينة النبوية؛ ليجمع بين القولين، فيراعىٰ وجه القطع للاستئناف مع ترجيح الوصل لاستمرار مقول القول وعدم انقطاعه.

(١) ينظر: «التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٩/ ١٩٣)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢٩/ ٩٥)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (١٠/ ٢٢٣)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١٢/ ١٨١)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (١٠/ ١٨٢)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٧٠)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٩/ ٢٠٢).

الفصل الثالث: الدراسة النحوية الدلالية لاختلاف مواضع الوقف الممنوع بين المصحفين

وفيه ثمانيةَ عشرَ موضعًا

الموضع الأول:

الآية			
﴿وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الأنعام	رَبِّهِم	ـــــ	لا

اختلفت علامة الوقف في الآية الكريمة علىٰ كلمة {رَبِّهِم} بين مصحفَيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ إذ لم تُثْبَتْ عليها علامة وقفٍ في مصحف الشمرلي، أما مصحف المدينة النبوية، فأُثبتت عليها علامة: «لا» التي تعتني امتناع الوقف علىٰ هذا الموضع.

والمعنىٰ هنا – والله أعلم –: أن الله – سبحانه وتعالىٰ – يأمر سيدنا محمدًا – صلىٰ الله عليه وسلم – بأن يُنذر بالقرآن الكريم الذين يخافون من يوم الحشر؛ لأنهم ليس لهم وليٌّ ولا ناصر يشفَع لهم في ذلك اليوم غير الله – سبحانه وتعالىٰ[1].

وقد اختلف علماء التفسير في الذين يخافون، فقال أبو جعفر الطبري (ت٣١٠هـ): إنهم المؤمنون[2]، وهو قول الماتريدي (ت٣٣٣هـ) أيضًا[3]، وقال الزجاج (ت٣١١هـ) أنهم اليهود والنصارىٰ، وعلَّل ذلك فقال: "لأن النصارىٰ

(١) ينظر: «معالم التنزيل»، للبغوي، (٢/ ١٢٥).

(٢) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (٩/ ٢٥٧، ٢٥٨).

(٣) ينظر: «تفسير الماتريدي»، (٤/ ٩٠).

واليهود ذكرت أَنَّهم أبناءُ الله وأحِباؤُه، فأعلم اللهُ أَنَّه لا ولي له إِلَّا المؤمنون، وأنَّ أهلَ الكُفْر ليسَ لهم من دُون اللهِ ولي وَلَا شَفِيع"[1].

وقال الإمام الرازي (ت٦٠٦هـ): "إنه لا عاقل إلا وهو يخاف الحشر، سواء قطع بحصوله، أو كان شاكًّا فيه"[2]، وبالرجوع إلىٰ الموضع الإعرابي لجملة: {لَيسَ لَهُم مِن دونِهِ وَلِيٌّ وَلا شَفيعٌ}، نجد أنها في محل نصب علىٰ الحال، من نائب الفاعل في {يُحشَروا}، هكذا أطلق جمهور المفسرين والمعربين[3].

والمعنىٰ علىٰ هذا التقدير: يخافون أن يُحشروا غير منصورين ولا مشفوعًا لهم؛ قال الزمخشري: «ولا بد من هذه الحال؛ لأن كلًّا محشورٌ، فالمخوف إنما هو الحشر علىٰ هذه الحال»[4].

---

(١) ينظر: «معاني القرآن»، للزجاج، (٢/ ٢٥١).

(٢) ينظر: «تفسير الرازي»، (١٢/ ٥٣٩).

(٣) ينظر: «التفسير البسيط»، للواحدي، (٨/ ١٥٧)، و«الكشاف»، للزمخشري، (٢/ ٢٦)، و«المحرر الوجيز»، (٢/ ٢٩٤)، و«مفاتيح الغيب»، للرازي، (١٢/ ٥٤٠)، و«البحر المحيط»، (٤/ ٥٢٠)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (٤/ ١٤٩)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٧/ ٢٤٤)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٧/ ١٥٦)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٣/ ١٢٠)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٣/ ٢٩٦)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (٣/ ٢٢٧)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ١٣٣)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (١/ ٣٠٥)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٧/ ١٨٨).

(٤) ينظر: «الكشاف»، للزمخشري، (٢/ ٢٦).

وعلىٰ ذلك فمن أثبت أن الوقف في هذا الموضع ممنوع كما في مصحف المدينة النبوية، يرىٰ أن جملة {لَيسَ لَهُم مِن دونِهِ وَلِيٌّ وَلا شَفيعٌ} حال من الضمير في قوله: {أَن يُحشَروا}[1].

وعلىٰ أساسه يكون المعنىٰ - والله أعلم - أن الأمر بالإنذار كان للذين يخافون وهم المؤمنون، وخوفهم ليس إنكارًا للشفاعة، بل دلالة علىٰ قوة إيمانهم ومعرفتهم بأن الحشر واقع لا مَحالةَ، وهنا يَمتنع الوقف؛ كي يوصَلَ بين الحال وصاحبها، وتبرُز الصورة الدلالية المتصلة للتركيب النحوي، فخوف المؤمنين ليس من الحشر فقط، وإنما من الحشر حالة كونهم ليس لهم من دون الله ولي ولا شفيع.

وأما من أجازوا الوصل بعدم وضْع أيَّة علامة في مصحف الشمرلي علىٰ لفظ {رَبِّهِم}، فهم الذين يرون أن المقصود بالذين يخافون اليهود والنصارىٰ، أو علىٰ تقدير أن الذين يخافون جميع البشر، وبناءً علىٰ ذلك يكون المعنىٰ أن الله أمر النبي - صلىٰ الله عليهم وسلم - بأن يُنذر الكفار وينذر اليهود والنصارىٰ الذين يؤمنون بالحشر؛ لأنهم ادَّعوا أنهم أولياءُ الله وأبناؤه، وكذلك عامة الناس، ثم بعد ذلك يُخبرهم عن حالهم في ذلك اليوم أنهم ليس لهم وليٌّ ولا شفيع من دون الله بجملة استئنافية استئنافًا بيانيًّا، فلا تتعلق بما قبلها في الإعراب[2].

---

(١) ينظر: «الكشاف»، للزمخشري، (٢/ ١٦)، و«البحر المحيط»، لأبي حيان الأندلسي، (٤/ ١٣٥)، و«الجمل في النحو»، للزجاج، (٢/ ٤٤)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٧/ ٢٤٤).

(٢) ينظر: «الجدول في إعراب القرآن»، لمحمود صافي، (٧/ ١٥٥).

والظاهر – والله أعلم – أن من قال بأن الوقف هنا ممنوع هو الأَولىٰ؛ لأن المعنىٰ الظاهر أن الله – سبحانه وتعالىٰ – يقصد المؤمنين بقوله: {الَّذينَ يَخافونَ}؛ لأن ما بعدها في هذه السورة تحدث عن المؤمنين أيضًا؛ إذ يقول – سبحانه –: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ * وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ} [الأنعام: ٥٣ – ٥٤].

الموضع الثاني:

الآية			
﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
التوبة	الكُفْرِ	ـــــ	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {الكُفْرِ} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبتت فوقها علامة: «لا» في مصحف المدينة النبوية، أما مصحف الشمرلي فلم تُثبت أيَّةُ علامة؛ إشارة إلىٰ أنه لا وقف ممنوع هنا، ولو وقف القارئ علىٰ كلمة (الكُفْرِ)، فلا شيء عليه.

والمعنىٰ - والله أعلم -: أن الله - تعالىٰ - بعدما قال عن المعاهَدين من المشركين أنهم إن استقاموا علىٰ عهدهم، فاستقيموا لهم علىٰ الوفاء، قال في هذه الآية: وإن نكثَوا هذه المواثيق، ونقضُوها، وقاموا بقتالكم، وعابوا دينكم، وانتقصوه، وقدَحوا فيه، وقالوا بتكذيبه - فقاتلوهم[1].

ولم أجد خلافًا بين المعربين علىٰ أن قوله - تعالىٰ -: {فَقاتِلوا أَئِمَّةَ الكُفرِ} جملة جواب شرط مقترنة بالفاء، إنما التعدد في المعنىٰ والإعراب في قوله تعالىٰ: {لَعَلَّهُم يَنتَهونَ}، بحكم أن قوله: {إِنَّهُم لا أَيمانَ لَهُم} جملة تعليلية[2]، وفائدتها:

---

(١) ينظر: «ينظر جامع البيان»، للطبري، (١١/ ٣٦٢).

(٢) ينظر: «روح المعاني»، للآلوسي، (٥/ ٢٥٣)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (١٠/ ٢٩٢)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٤/ ١١٤)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص١٨٨)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (١/ ٤٤٦)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (١٠/ ١١٦).

الأمر بقتال أئمة الكفر، أو لِمَا ذُكِرَ من مضمون الشرط، والثاني أرجحُ عند أبي السعود[1]، وثمة فائدة أخرىٰ، وهي أن التعليل بهذه الجملة فيه بيانٌ للمسلمين؛ لكيلا يَشْرَعوا في قتالهم غير مطَّلعين علىٰ حكمة الأمر به، فيكون قتالهم لمجرَّد الامتثال لأمر الله - تعالىٰ - فلا يكون لهم من الغيظ علىٰ المشركين ما يُشحِّذُ شِدَّتَهم عليهم[2].

وقد منع السجاوندي الوقف علىٰ {الكُفرِ}، لتعلُّق {لَعَلَّهُم} بقوله: {فَقاتِلوا}، بينما ذهب الشيخ زكريا الأنصاري إلىٰ أن الوقف عليها حسنٌ[3]، وقال الأشموني: كافٍ[4].

فمن قال بأن الوقف ممنوع هنا يرىٰ أن الجملة الشرطية في قوله - تعالىٰ-: {فَقاتِلوا أَئِمَّةَ الكُفرِ} متعلقة بالجملة في قوله - تعالىٰ-: {إِنَّهُم لا أَيمانَ لَهُم}، والجملة في قوله - تعالىٰ -: {لَعَلَّهُم يَنتَهونَ}، وهذه الجمل جمل تعليلية لقوله - تعالىٰ -: {فَقاتِلوا أَئِمَّةَ الكُفرِ}[5].

ويظهر لنا أيضًا هذا التعلق من قول السجاوندي (ت٥٦٠هـ)؛ إذ قال: "الوقف ممنوع علىٰ {الكُفرِ}؛ لتعلق {لَعَلَّهُم} بقوله: {فَقاتِلوا}، وجملة {إِنَّهُم لا أَيمانَ لَهُمْ} جملة معترضة"[6].

---

(١) ينظر: «إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٤/ ٤٨).

(٢) ينظر: «التحرير والتنوير»، لابن عاشور، (١٠/ ١٣٠).

(٣) ينظر: «المقصد»، لزكريا الأنصاري، (ص ٣٣٢).

(٤) ينظر: «منار الهدىٰ»، الأشموني، (ص٣٣٢).

(٥) ينظر: «الجدول في إعراب القرآن»، لمحمود صافي، (١٠/ ٢٩٢).

(٦) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٢/ ١٤٥).

والمعنىٰ من ذلك أن الله أمرَكم أن تقاتلوهم؛ حتىٰ يرجعوا ويتركوا ما هم عليه من الضلال.

لكن مصحف الشمرلي لم يُلزِم القارئ بعدم الوقف علىٰ قوله: {الكُفْرِ}، علىٰ أن تكون الجملة في قوله - تعالىٰ -: {لَعَلَّهُم يَنتَهونَ} كلامًا مستأنفًا استئنافًا ابتدائيًّا، لا اتصال لها بجملة {وَإِن نَكَثوا أَيمانَهُم}، بل ناشئة عن قوله: {فَإِنْ تَابُوا وأَقَامُوا الصَّلاةَ} - إلىٰ قوله -: {أَئِمَّةَ الكُفْرِ}"[1]، وإذا وقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {الكُفرِ}، فلا إشكال إن استأنفَ ما بعدها.

وعلىٰ ذلك يكون المعنىٰ: "المرجو أنهم ينتهون عن الشرك ويُسلمون، وقد تحقَّق ذلك، فإن هذه الآية نزلت بعد فتح مكة، وبعد حُنين، ولم يقع نكثٌ بعد ذلك، ودخل المشركون في الإسلام أفواجًا في سنة الوفود"[2].

وأرىٰ أن الوقف في هذه الآية علىٰ قوله: {الكُفْرِ} ممنوع كما قال السجاوندي؛ لأن المعنىٰ عند الوقف ينقطع، ولا يُفهَمُ لماذا أمر الله بقتالهم إلا بوصل الآية بما بعدها؛ لأن ما بعدها في معنىٰ التعليل، وتبيين لماذا أمر الله بقتال أئمة الكفر؛ لذلك يجب الوصل والبعد عما فيه إيهام المتلقي، والله أعلم.

---

(١) ينظر: «التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (١٠/ ١٣١).

(٢) ينظر: «التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (١٠/ ١٣١).

الموضع الثالث:

الآية			
﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
التوبة	كَثِيرَةٍ	ج	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {كَثِيرَةٍ} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ فأُثبتت في مصحف الشمرلي علامة: «ج»، أما في مصحف المدينة النبوية، فأُثبتت علامة الوقف «لا».

والمعنىٰ لهذه الآية – والله أعلم –: أن الله – سبحانه وتعالىٰ – يقول للمؤمنين: إنه نصَرهم في أماكن حربٍ – وطَّنوا فيها أنفسهم علىٰ لقاء عدوِّهم – كثيرة، وأن كثرتهم أو قِلَّتَهم ليست هي سبب نصرهم، ففي حُنين علىٰ الرغم من كثرتهم وكثرة عُدتهم، وتفاخُرهم بذلك، لم يُغن ذلك عنهم شيئًا، فولَّوا بعدها مدبرين منهزمين، فهو يُخبرهم أن النصر بيده – سبحانه وتعالىٰ – ليس بكثرة العدد[1].

واتفق علماء النحو علىٰ أن إعراب ما قبل علامة الوقف وهو قوله: {فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ}: {في مواطن} جار ومجرور متعلق بقوله: {نَصَرَكُمُ}، و{كَثِيرَةٍ} نعت لـ{مَواطِنَ}[2].

(١) ينظر: «ينظر جامع البيان»، للطبري، (١١/ ٣٨٥-٣٨٦)، و«تفسيرالقرآن العظيم»، ابن كثير، (٤/ ١١٠).

(٢) ينظر: «الجدول في إعراب القرآن»، لمحمود الصافي، (١٠/ ٣١١).

أما ما بعد علامة الوقف وهو قوله - تعالىٰ -: {وَيَومَ حُنَينٍ}، فقد ذكر فيها العلماء عدة أوجه إعرابية:

الأول - أنه عطف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {فِي مَواطِنَ}، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "إنه عطفٌ علىٰ محلِّ قوله: «في مواطنَ»، عطَف ظرف الزمان من غير واسطة {فِي} علىٰ ظرف المكان المجرور بها، ولا غرو في نَسَق ظرف زمان علىٰ مكان أو العكس؛ تقول: «سرتُ أمامك يومَ الجمعة»، إلا أن الأحسن أن يتركَ العاطف مثله"(١)، أو أن "يوم عطف علىٰ موضع قوله {فِي مَواطِنَ}، أو علىٰ لفظه بتقدير: {وفي يوم}، فانحذَف حرفُ الخفض"(٢).

الثاني: قالوا: إن العامل في قوله - تعالىٰ -: {وَيَومَ حُنَينٍ} فعل محذوف تقديره {نَصَرَكُمُ}، أو {اذكروا}، فـ(الزمخشري ت٥٣٨هـ) يرىٰ "أن الواجب أن يكون {يَومَ حُنَينٍ} منصوبًا بفعل مضمر لا بهذا الظاهر، ومُوْجِبُ ذلك أن قولَه - تعالىٰ - : {إِذْ أَعجَبَتْكُمْ} بدل من قوله: {وَيَومَ حُنَينٍ}، فلو جَعَلت ناصبه هذا الظاهر لم يصحَّ؛ لأنَّ كثرتهم لم تُعْجبهم في جميع تلك المواطن، ولم يكونوا كثيرين في جميعها، فبقِي أن يكون ناصبه فعلًا خاصًّا به"(٣).

---

(١) ينظر: «الدر المصون»، للسمين الحلبي، (٦/ ٣٥-٣٦).

(٢) ينظر: «المحرر الوجيز»، لابن عطية، (٣/ ١٩).

(٣) ينظر: «الكشاف»، للزمخشري، (٢/ ١٨١-١٨٢).

الثالث: قال (الزمخشري ت ٥٣٨هـ): "فإن قلت: كيف عطفَ الزمانَ علىٰ المكان، وهو {وَيَومَ حُنَينٍ} علىٰ قوله: {مَواطِنَ}؟ قلت: معناه: وموطن يوم حنين، أو في أيام مواطنَ كثيرة ويوم حنين"[١].

الرابع: "أن يُراد بالمواطن الأوقات، فحينئذٍ إنما عُطِفَ زمانٌ علىٰ زمان؛ كما قال الزمخشري، ويجوز أن يُراد بالمواطن الأوقات"[٢]، وقد رد الآلوسي ومِن قبله السمين الحلبي وغيرهما محاولةَ الزمخشري التوفيقَ بين عطف المكان علىٰ الزمان، بتقدير الزمان في موضع المكان، أو العكس - بأنه يَصِح عطف المكان علىٰ الزمان، وعطف الزمان علىٰ المكان، من غير منعٍ ولا تأويلٍ، وهو ما يقتضيه كلام أبي علي الفارسي ومَن تَبِعَه.

فقد قال السمين الحلبي: "وأمَّا قولُه - أي الزمخشري - أن الواجبَ أن يكون إلىٰ آخره كلامٌ حسن، وتقديره أن الفعلَ مقيدٌ بظرفِ المكان، فإذا جعلنا {إذ} بدلًا من {يوم}، كان معمولًا له؛ لأنَّ البدلَ يَحُل مَحَلَّ المبدل منه، فيَلزم أنه نصَرهم إذ أعجبتْهم كثرتُهم في مواطنَ كثيرة، والفرض أنهم في بعض هذه المواطن لم يكونوا بهذه الصفة، إلا أنه قد ينقدح، فإنه - تعالىٰ - لم يقل في جميع المواطن حتىٰ يَلزم ما قال، ويمكن أن يكونَ أراد بالكثرة الجميع، كما يُراد بالقلة العدم"[٣]، وكلاهما

---

(١) ينظر: المرجع السابق

(٢) ينظر: «الكشاف»، للزمخشري، (٢/ ١٨١ أ١٨٢)، و«الدر المصون»، السمين الحلبي، (٦/ ٣٥ ، ٣٦).

(٣) ينظر: «الدر المصون»، السمين الحلبي، (٦/ ٣٦).

حسن؛ لئلا ينصرف الإعجاب بالكثرة إلىٰ المواطن الكثيرة، فإنه خاصٌّ بيوم حنين[1].

ولهذه العلة ذهب السجاوندي - رحمه الله - إلىٰ أن الوقف علىٰ {كَثِيرَةٍ} حسن، وتبِعه الأشموني[2]، وقال الشيخ زكريا الأنصاري: إن الوقف علىٰ {كَثِيرَةٍ} مفهوم[3].

ونستنتج مما قاله العلماء في هذه الآية أن قوله تعالىٰ: {وَيَومَ حُنَينٍ}؛ إما أن تكون في موضع عطف علىٰ منصوب؛ لأن الجملة منصوبة، فإن كانت كذلك، فلا يصح الوقوف عليها كما يرىٰ مصحف المدينة النبوية أنه وقف ممنوع، وبهذا يكون معنىٰ الآية أن الله - سبحانه وتعالىٰ - قد نصَركم في غزواتكم وحروبكم مع الكفار، ويوم حنين أيضًا نصَركم بعدما ولَّيتُم مدبرين خاسرين، وتفاخَرتُم بكثرتكم ظنًّا منكم أنكم ستغلبونهم بسببها.

---

(١) ينظر: «معاني القرآن»، للزجاج، (٢/ ٤٣٩-٤٤٠)، و«تفسير الماتريدي»، (٥/ ٣٢٣-٣٢٤)، و«بحر العلوم»، للسمرقندي، (٢/ ٤٨)، و«التفسير البسيط»، للواحدي، (١٠/ ٣٤٣-٣٤٦)، و«الكشاف»، للزمخشري، (٢/ ٢٥٩)، و«المحرر الوجيز»، لابن عطية، (٣/ ١٩)، و«الجامع لأحكام القرآن»، للقرطبي، (٨/ ١٠٠)، و«تفسير البيضاوي»، (٣/ ٧٦)، و«تفسير النسفي»، (١/ ٦٧٢)، و«البحر المحيط»، لأبي حيان، (٥/ ٣٩٢)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (٦/ ٣٥-٣٦)، و«تفسير الجلالين»، (ص٢٤٤)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٤/ ٥٥)، و«تفسير الآلوسي»، (٥/ ٢٦٧)، و«فتح القدير»، للشوكاني، (٢/ ٣٩٦-٣٩٧)، و«التحرير والتنوير»، لابن عاشور، (١٠/ ١٥٥-١٥٦)، و«إعراب القرآن وبيانه»، لمحيي الدين درويش، (٤/ ٧٩-٨٠)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (١٠/ ٣١١).

(٢) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٢/ ٥٤٦-٥٤٧)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٣٣٣).

(٣) ينظر: «المقصد»، لزكريا الأنصاري، (ص ٣٣٤).

وإما أن تكون منصوبة بتقدير فعل محذوف، وقد قدَّر بعضهم هذا الفعل بـ{اذكروا}، وقدَّره غيرهم بـ{نَصَرَكُمُ}، فتكون الجملة في قوله: {وَيَومَ حُنَينٍ} منصوبة إذا قدَّرنا لها الفعل السابق {اذكروا}، وعلىٰ أساسه تكون الجملة استئنافية كما قال الزمخشري[1]، وقد تكون أيضًا منصوبة بالفعل المقدَّر {نَصَرَكُمُ}[2]، فتنفصل عما قبلها، وعلىٰ هذا الرأي يجوز الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {كَثِيرَةٍ}، كما في مصحف الشمرلي، والابتداء بما بعدها علىٰ أنها جملة منفصلة عن سابقتها، والمعنىٰ في كلا الإعرابين واحد، ولم يتأثَّر لا باختلاف علامة الوقف ولا باختلاف الإعراب.

وأرجح - والله أعلم - أن الوصل والوقف جائزان علىٰ حدٍّ سواء، فكلاهما صحيح، ولهما وجه، ويترابطان ترابطًا وثيقًا مع الإعراب، وهذا ما اختاره علماء مصحف الشمرلي بوضع علامة (ج).

---

(١) ينظر: «الكشاف»، للزمخشري، (٢/ ١٨١ ١٨٢).

(٢) ينظر: المرجع السابق

الموضع الرابع:

الآية			
﴿وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الرعد	الأَرْضِ	ـــــ	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {الأَرْضِ} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ ففي مصحف الشمرلي لم تُثْبَتْ علامة وقف؛ إشارةً إلىٰ أنه لا وقف ممنوع هنا، ولو وقف القارئ وقفًا اختياريًّا، فليس عليه شيء، أما مصحف المدينة النبوية، فأُثبتت علامة الوقف الممنوع «لا».

والمعنىٰ - والله أعلم -: تتحدث الآية الكريمة عن الذين نقضوا العهد الذي بينهم وبين الله - سبحانه وتعالىٰ - بمخالفتهم لأمره - سبحانه وتعالىٰ - وفِعلهم للمعاصي، وقطْعهم لصلة الرحم التي أمر الله بها، من بعد ما أقسَموا علىٰ أنفسهم، ووضعوا المواثيق بأن يعملوا بما أمر الله - سبحانه وتعالىٰ - وبما عَهِدَ إليهم من أعمال الدين، وذمِّهم بأن لهم اللعنة، وهي الطرد والإبعاد من رحمة الله، ولهم بعد ذلك أيضًا سوء عاقبة الدار، والمراد بها الدنيا، وسوء عاقبتها عذاب جهنم في الدار الآخرة[1].

(١) ينظر: «جامع البيان»، الطبري، (١٣/ ٥٠٤)، و«روح المعاني»، الآلوسي، (٧/ ١٣٩).

أما من ناحية الإعراب، فلم يذكر العلماء إلا وجهًا إعرابيًّا واحدًا لجملة {أُولـئِكَ لَهُمُ اللَّعنَةُ} التي بعد علامة الوقف الممنوع، وهو أن الجملة في محل رفع خبر لاسم الموصول {وَالَّذينَ} الذي رُفِع بالابتداء بعد واو الاستئناف.

قال أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ): "قوله - تعالىٰ -: {وَالَّذينَ يَنقُضونَ} مبتدأ، والجملة من قوله - تعالىٰ -: {أُولئِكَ لَهُمُ اللَّعنَةُ} خبرها"(١)، ففي ذلك إخبار بثبات ذلك اللعن والعذاب لهم، وأنه لاحقُهم بلا مدافعٍ.

ويظهر هنا أن ما بعد علامة الوقف متعلق تعلقًا وثيقًا بما قبله من ناحية الإعراب والمعنىٰ، لذلك كان الوقف الممنوع هنا أَولىٰ كما في مصحف المدينة النبوية، ومن قال بأن الوقف جائز هنا، فهو ممن يرون أن الآية الكريمة من الآيات التي لا إشكال في فهْم معناها ودلالتها عند القارئ أو السامع، والله أعلم.

(١) ينظر: «البحر المحيط»، لأبي حيان الأندلسي، (٦/ ٣٧٨)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (١٣/ ١٣٣)، و«المجتبىٰ من مشكل إعراب القرآن»، للدكتور أحمد الخراط، (٢/ ٥٣٢).

الموضع الخامس:

الآية			
﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاء وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيم﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
النور	غَرْبِيَّةٍ	لا	——

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {غَرْبِيَّةٍ} بين مصحفي الشمرلي والمدينة النبوية؛ أُثبتت علامة «لا» في مصحف الشمرلي، أما مصحف المدينة النبوية، فليس فيه علامة وقف علىٰ هذا الموضع.

والمعنىٰ - والله أعلم -: أن الله - سبحانه وتعالىٰ - يقول: إنه هو نور السماوات والأرض، وهو المدبر فيهما، والآمر الناهي والهادي لأهلها، وكتاب الله وهدايته نور منه - سبحانه - وهذا الكتاب والهداية والإيمان مثله في قلب المؤمن كالمشكاة[1] فيها مصباح؛ حيث تَجمعُ الكُوَّةُ نورَ المصباح فلا يتفرَّق، وذلك المصباح في زجاجة، كأنها لصفائها كوكب مضيء كالدُّر، يوقَد المصباح من زيت شجرةٍ مباركةٍ، وهي شجرة الزيتون، لا شرقية فقط، فلا تُصيبها الشمس آخر النهار، ولا غربية فقط، فلا تصيبها الشمس أول النهار، بل هي متوسطة في مكان من الأرض لا إلىٰ الشرق ولا إلىٰ الغرب، يكاد زيتها لصفائه يُضيء من نفسه

(١) ينظر: «التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (١٨/ ٢٤٣).

قبل أن تمسَّه النار، فإذا مَسَّتْه النار أضاء إضاءةً بليغة، نور علىٰ نور، فهو نور من إشراق الزيت علىٰ نور من إشعال النار، والله يهدي ويوفِّق لاتباع القرآن مَن يشاء، ويضرب الأمثال للناس؛ ليعقِلوا عنه أمثالَه وحِكَمَه، والله بكل شيء عليم، لا يَخفىٰ عليه شيء[1]، والذي قطع به السجاوندي أنه لا يوقف علىٰ {غَرْبِيَّةٍ}؛ لأن ما بعدها صفة لـ{شَجَرَةٍ }[2]، وكذلك ذكر الأشموني وقال: «لأن فيه قطعَ نعت النكرة، وهو قليل»[3]، وهذه القلة أجازت الوقف عنده وقفًا كافيًا علىٰ استئناف ما بعده[4].

فما قبل علامة الوقف هو قوله - تعالىٰ -: {وَلا غَرْبِيَّةٍ} تعرب علىٰ أنها صفة لقوله - تعالىٰ -: {شَجَرَةٍ}، ودخلت (لا) لتُفيد النفي[5]، وهي إحدىٰ صفات الشجرة التي ذكرها - سبحانه وتعالىٰ - في - الآية الكريمة - أنها شجرة مباركة لا شرقية ولا غربية، وأن زيتها من شدة لَمَعانه يكاد يُضيء.

وقد اختلف المعربون في تقدير المحل الإعرابي لقوله تعالىٰ: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ}، فقيل: حال من {زَيْتُونَةٍ}[6]، وقال أكثرهم: بل نعت، ثم اختلفوا: فبعضهم يقول: لـ{شَجَرَةٍ }[1]، وبعضهم يقول: لـ{زَيْتُونَةٍ}[2].

---

(١) ينظر: «تفسير المراغي»، للمراغي، (١٨/ ١٠٨ , ١٠٧)، و«معالم التنزيل»، للبغوي، (٦/ ٤٦ , ٤٥)، و«تفسير القرآن العظيم»، لابن كثير، (٦/ ٥٢ أ٥٣).

(٢) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٢/ ٧٣٦).

(٣) «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص ٥٣٨).

(٤) ينظر: المرجع السابق ، (ص ٥٣٨).

(٥) ينظر: «الدر المصون»، السمين الحلبي، (٥/ ٢٢٠).

(٦) ينظر: «التحرير والتنوير»، لابن عاشور، (١٨/ ٢٤٢)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٦/ ٣٨٩).

قال ابن جَزِّي (ت٧٤١هـ): إن الجملة في قوله - تعالىٰ -: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} "مبالغة في وصف صفائه وحُسنه"[٣]، وهذا فن الغلو، وهو الإفراط في وصف الشيء المستحيل عقلًا وعادةً، وهو ينقسم إلىٰ قسمين: مقبول وغير مقبول، فالمقبول لا بد أن يقرِّبه الناظم إلىٰ القبول بأداة التقريب، إلا أن يكون الغلوُّ في مدح النبي - صلىٰ الله عليه وسلم - فلا غلوَّ حينئذ، ويجب علىٰ الناظم أن يَسبُكَه في قالَب التخيلات التي تدعو العقل إلىٰ قَبولها في أول وهلة كالآية الكريمة، فإن إضاءة الزيت من غير مس النار مستحيلة عقلًا، ولكن لفظة {يَكَادُ} قرَّبته، فصار مقبولًا[٤].

ويقصد بذلك قوله {شَجَرَةٍ}، فهو هنا يقول بأن الجملة تُعَدُّ أيضًا صفة من صفات الشجرة، وكما هو معلوم لا يجوز الفصل بين الصفة وموصوفها.

وهذا يُبين أن علامة الوقف الممنوع علىٰ قوله - تعالىٰ -: {غَرْبِيَّةٍ} التي وردت في مصحف الشمرلي، وُضِعت تبعًا لهذا القول، فلو وقف القارئ علىٰ قوله - تعالىٰ -: {غَرْبِيَّةٍ}، وابتدأ بقوله - تعالىٰ -: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ}، لبدأ بصفة،

---

(١) ينظر: «الدر المصون»، للسمين الحلبي، (٨/ ٤٠٨)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (١٨/ ٢٦٣)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٦/ ٣٨٩)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص٧٠٦)، و«التفصيل» للخطيب وآخرين، (٩/ ٢١٩).

(٢) ينظر: «الفريد»، للمنتجب الهمذاني، (٤/ ٦٤٩)، و«التبيان»، للعكبري، (٢/ ٦٧٠)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٣٥٤).

(٣) «التسهيل لعلوم التنزيل»، ابن جزي (٣/ ٦٨)

(٤) ينظر: «إعراب القرآن وبيانه»، لمحيي الدين درويش، (٦/ ٦١٤).

"والصفة لا يُبتدَأ بها؛ لأنها فضلةٌ"[1]، وكما ذكر النحويون، فإن الجملة في قوله تعالىٰ: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} نعت لقوله: {شَجَرَةٍ}[2].

أما مصحف المدينة النبوية الذي لم توضَع به علامة وقف علىٰ قوله: {غَرْبِيَّةٍ}، فلا ريب أن واضعي علامات الوقف فيه قد اتَّبعوا مَن قال بأن الجملة في قوله - تعالىٰ -: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} استئنافية، لذلك رأىٰ أن الوقف وعدمه جائزٌ، وعبَّر عن ذلك بعدم وضع علامة أصلًا، أو أنه اعتمد علىٰ التركيب النحوي بين الجمل في الآية الكريمة، فجملة (يَكَادُ) نعت، ولا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت بَدَهيًّا، لذا فلم تكن هناك حاجة إلىٰ وضع علامة وقف.

وعليه أرىٰ - والله أعلم - أن الوقف علىٰ قوله: {غَرْبِيَّةٍ} ممنوعٌ؛ لأن الكلام هنا متصل؛ إذ إن الجملة صفة لما قبلها، ولا يجوز الفصل بين الموصوف وصفته، ولو قام القارئ بفصل الصفة عن الموصوف، لربما حدَث لَبْسٌ، ولأوهَم السامع أن ما بعدها جملة جديدة ليست متعلِّقة بما قبلها.

---

(١) ينظر: «الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنىٰ في القرآن الكريم»، لعبد الكريم إبراهيم عوض صالح، (ص٢١١).

(٢) ينظر: «الكشاف»، للزمخشري، (٣/ ٦٨)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (٥/ ٢٢٠)، و«اللباب في علوم الكتاب»، لابن عادل، (١٤/ ٣٨٦).

الموضع السادس:

الآية			
﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الزمر	بِهِ	ـــــــ	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {بِهِ} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فقد أُثبتت علامة «لا» علىٰ لفظ {به} في مصحف المدينة النبوية، أما في مصحف الشمرلي، فلم توضَع علامة.

والمعنىٰ - والله أعلم -: أن الذي لا يأتي إلا بالصدق في قوله وعمله، من الأنبياء ومَن قام مقامهم، ممن صدَق فيما قاله عن خبر الله وأحكامه، وفيما فعَله من خصال الصدق ويُصدِّق به؛ لأنه قد يجيء الإنسان بالصدق، ولكن ربما لا يصدِّق به، بسبب استكباره، أو احتقاره لمن قاله وأتىٰ به، فلا بد في المدح من الصدق والتصديق، فصدقُه يدل علىٰ علمه وعدله، وتصديقه يدل علىٰ تواضُعه وعدم استكباره، فهؤلاء هم المتقون الذين وفَّقوا للجمع بين الصدق والتصديق، فإن جميع خصال التقوىٰ ترجع إلىٰ الصدق بالحق والتصديق به[1].

(١) ينظر: «الكشاف»، الزمخشري، (٤/ ١٢٨)، و«تيسير الكريم الرحمن»، السعدي، (١/ ٧٢٤).

وقد اختلف في تأويلها، فبعضهم قال: إن الذي جاء بالصدق هو رسول الله - صلىٰ الله عليه وسلم - والصدق الذي جاء به هو لا إله إلا الله، وقال آخرون: الذي جاء بالصدق: المؤمنون، والصدق: القرآن، وهم المصدقون به[1].

وليس هناك خلافٌ بين المعربين في قوله: {وَصَدَّقَ بِهِ} أنها جملة معطوفة علىٰ جملة الصلة قبلها[2]، وقيل: "صلة موصول محذوف تقديره: والذي صدق به؛ لأن المُصَدِّقَ غير الذي جاء بالصدق، والقرينة ظاهرة؛ لأن الذي صدَّق غير الذي جاء بالصدق؛ فالعطف عطف جملة كاملة، وليس عطف جملة صلة، والضمير في {بِهِ} يجوز أن يعود علىٰ {الصِّدْقِ}، ويجوز أن يعود علىٰ الذي جاء بالصدق"[3]، وهذا القول فيما يتعلق بما قبل علامة الوقف.

أما ما بعد علامة الوقف جملة {أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}، فهي في محل رفع خبر للاسم الموصول {الَّذِي}[4]، ولكنها جاءت بصيغة الجمع دلالةً علىٰ أن الاسم الموصول {الَّذِي} بمعنىٰ جمع[5]، فلو لم يكن المراد به جمعًا لم يُخبر عنه بجمع،

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، الطبري، (٢١ / ٢٨٩-٢٩٣)، و«الجامع لأحكام القرآن»، القرطبي، (١٥/ ٢٥٥).

(٢) «إعراب القرآن وبيانه»، لمحي الدين درويش (٨/ ٤٢١)، «الجدول في اعراب القرآن»، محمود صافي (٢٤/ ١٨٢)، «إعراب القرآن» للدعاس (٣/ ١٣٩)

(٣) ينظر: «التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٤/ ٧-٨).

(٤) ينظر: «إعراب القرآن»، للنحاس، (٤/ ١٠)، و«الجدول في اعراب القرآن»، لمحمود صافي، (٢٤/ ١٨٢)، و«الفريد»، للمنتجب الهمذاني، (٥/ ٤٥٩)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (٩/ ٤٢٨)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (١٢/ ٢٥٨)، و«التحرير والتنوير»، لابن عاشور، (٢٤/ ٨).

(٥) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه»، للزجاج، (٤/ ٣٥٤).

وهو قوله - تعالىٰ -: {أُولَئِكَ}، ولا عاد عليه ضمير جمع[1]، والتعبير بـ{أُولَئِكَ } باعتبار دخول الأتباع تبعًا، فإن مراتب التقوىٰ متفاوتة، ولرسول الله - صلىٰ الله عليه وسلم - أعلاها.

ويجوز أن يكون الموصول صفة لمحذوف؛ أي: الفوج الذي، أو: الفريق الذي، فيكون مفرد اللفظ مجموع المعنىٰ، وحُمِل أيضًا الموصول علىٰ الجنس، فإن تعريفه كتعريف ذي اللام يكون للجنس والعهد، والمراد حينئذ: الرسل والمؤمنون، وأُيِّد بقراءة ابن مسعود: {وَالَّذِي جَاءَوا بِالصِّدْقِ وَصَدَّقُوا بِهِ}[2]، وهذا يؤيد تأويل من قال: إن الذي جاء بالصدق هم المؤمنون الذين يَجيؤون بالقرآن يوم القيامة، فيقولون: هذا الذي أعطيتمونا قد اتَّبعنا ما فيه[3].

وعليه يتبيَّن أن هناك علاقة تركيبية دلالية بين ما قبل علامة الوقف وما بعدها، فمن يرىٰ أن الوقف ممنوع هنا ذهَب إلىٰ أن الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} جملة خبرية تُعرب في محل رفع خبر للمبتدأ في قوله - تعالىٰ -: {الَّذِي} في بداية الآية، وهذا يدل علىٰ التعلق الإعرابي، فلا يجوز فصل المبتدأ عن الخبر، فلم يكن للوقف علىٰ {بِهِ} هنا وجهٌ، وهو ما جزم به الأشموني[4]، وهذا ما عمِل به في مصحف المدينة النبوية.

---

(١) ينظر: «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»، لأبي حيان الأندلسي، (٣/ ٢٩)، و«شرح المفصل»، لابن يعيش، (٢/ ٣٩٦).

(٢) ينظر: «روح المعاني»، للآلوسي، (١٢/ ٢٥٨).

(٣) ينظر: «ينظر إعراب القرآن»، للنحاس، (٤/ ١٠)، و«التبيان في إعراب القرآن»، لأبي البقاء العكبري، (٢/ ١١١١).

(٤) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص ٦٦٧).

وأيضًا من ناحية التعلق المعنوي، فالجملة تتعلق بما قبلها في المعنىٰ، صحيح أن الآية لا يتغيَّر معناها بالوصل وعدمه، لكنها تنقطع، فلا يُفْهَمُ لها معنىٰ إذا وقف علىٰ قوله: {بِهِ}، وهذا يحتِّم القول بأن الوقف ممنوع هنا في رأيهم.

أما مصحف الشمرلي، فلم يمنع الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {بِهِ}، ولم يضع أي علامة وقف، ولعل ذلك لأنه لا إشكال في معنىٰ الآية بالوصل أو الوقف؛ لأن الإعراب في كلتا الحالتين ثابت لم يتغيَّر، والمعنىٰ كذلك.

والظاهر لديَّ - والله أعلم - أن الوصل واجبٌ هنا؛ حتىٰ يتبيَّن المعنىٰ للسامع، ويفهم ما المراد الإخبار به مباشرة قبل أن يتبادَر إلىٰ ذهنه قول آخر، لذا كان وضع علامة الوقف (لا) أَولىٰ هنا.

الموضع السابع:

الآية			
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
غافر	أَتَاهُمْ	ـــــ	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {أَتَاهُمْ} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فلم يثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة للوقف، بينما أُثبت فوقها في مصحف المدينة النبوية علامة: «لا».

ومعنىٰ الآية - والله أعلم -: أن الله - سبحانه وتعالىٰ - يقول لنبيه محمد - صلىٰ الله عليه وسلم -: إن الذين يخاصمونك فيما أتيتَ به من عند الله - سبحانه وتعالىٰ - من آيات بغير حُجة ولا برهان جاءهم من الله - ما في صدورهم إلا كبرٌ يتكبرون من أجله عن اتباعك، وقَبول الحق الذي أتيتَهم به، حسدًا منهم علىٰ الفضل الذي آتاك الله، والكرامة التي أكرَمك بها من النبوَّة، وهذا الذي حسدوك عليه أمر ليسوا بُمدركيه ولا نائليه؛ لأن ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وليس بالأمر الذي يدرك بالأماني، وقد قيل: إن معناه: إن في صدورهم إلا عظمة، وما هم ببالغي تلك العظمة؛ لأن الله مذلُّهم[1]، ومن تفسير الآية هنا نرىٰ أن المعنىٰ مرتبط بعضه ببعض، والوقف قد يؤثر في فهم السامع للمعنىٰ.

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (٢٠ / ٣٤٨).

وقد ذهب أبو جعفر النحاس إلىٰ أن الوقف في هذا الموضع خطأٌ، وعلَّل ذلك بقوله: "لأن قوله - جل وعز -: {إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ}: خبر إن، فلا يتم الكلام قبل أن يُؤتىٰ بخبر إن، والتمام عند أبي حاتم في الأول {وَعِنْدَ الذِينَ آمَنُوْا}"(١)، ونصَّ عليه كثيرٌ من النحاة(٢).

و{إِنْ} في قوله: {إِنْ فِي صُدُورِهِمْ} نافية، والجار والمجرور خبر مقدَّم، والاستثناء مفرغ، و{كِبْرٌ} مبتدأ مؤخر، وإنما أتىٰ الخبر هنا في صورة القصر علىٰ سبيل التوكيد، فإن حاصل معنىٰ القصر راجع إلىٰ تخصيص الموصوف عند السامع بوصف ثانٍ، فهو يفيد تخصيص الموصوف بما وصف به وحصَره فيه(٣).

فهو وثيق الارتباط جدًّا بالتوكيد، حتىٰ أطلق ابن جني مصطلح التوكيد علىٰ الاسم أو الخبر الواقع بعد «إلا» بدل مصطلح «القصر» أو «الاختصاص» المعروفين(٤)، وذلك لأنه إنما يجاء بـ«إلا» لتثبيت الشيء الذي باشرته وتوكيد

---

(١) «القطع والائتناف»، لأبي جعفر النحاس، (٢/ ٦١٨)، و«المقصد»، لزكريا الأنصاري، (ص٦٧٩)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص ٦٧٩).

(٢) ينظر: «روح المعاني»، للآلوسي، (١٢/ ٣٣١)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٤/ ١٧٣)، «الجدول»، لمحمود صافي، (٢٤/ ٢٦١)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (١/ ٥٠١)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١٠/ ٢٨٣)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٨/ ٣٧٣)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٤٧٣)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ١٦١)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص٩٤٤)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٤/ ١٩٨).

(٣) ينظر: «مفتاح العلوم»، للسكاكي، (ص ٤٠٠)، و«التعريفات»، للجرجاني، (ص ٢٢٥).

(٤) ينظر: «المحتسب»، لابن جني، (٢/ ١٥٨).

معناه[1]، والتوكيد هنا للحامل لهم علىٰ المجادلة في آيات الله، وأنها ليست لدليل لاح لهم، بل أثبت لهم الكبر الباعث علىٰ المجادلة بطريق القصر؛ لينفي أن يكون داعيهم إلىٰ المجادلة شيئًا آخر غير الكبر علىٰ وجه مؤكد، وهذا توكيد علىٰ توكيد؛ لتضمُّنه إثبات الشيء بوجه مخصوص مؤكد، ونفي ما عداه، مع توكيده الجملة أولًا بـ{إِنَّ} المشددة[2].

ويتبيَّن أن هذا الإعراب للجملة يؤيد امتناع الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {أَتَاهُمْ}، ومدىٰ تعلُّق الجملة التي بعد علامة الوقف بما قبلها إعرابيًّا، ولأجل عدم مجيء خبر {إِنَّ}، فالوقف لا يصح حتىٰ تتمَّ الجملة.

ولم يثبت في مصحف الشمرلي علامة للوقف، بينما أُثبت في مصحف المدينة النبوية علامة «لا»؛ لئلا يُتوهَّم أن الكلام تم عند قوله - تعالىٰ -: {بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ}، وأن الجملة بعده مستأنفة.

والظاهر - والله أعلم - أن الوصل هنا أولىٰ، فالجملة تنقطع بعدم تمام المعنىٰ إذا وقف القارئ علىٰ قوله - تعالىٰ -: {أَتَاهُمْ}، حتىٰ لو لم يكن هناك خلاف في المعنىٰ أو الإعراب، لكن الجملة تبقىٰ ناقصة لفظًا إذا لم تكتمل أركانها الإعرابية؛ إذ المبتدأ لا بد له من خبر، والفعل لابد له من فاعل، وهكذا. والله أعلم.

---

(١) ينظر: «من أسرار العربية»، لإبراهيم أنيس، (ص ١٥٠).

(٢) ينظر: «التحرير والتنوير»، لابن عاشور: (٢٤/ ١٧٣).

الموضع الثامن:

الآية			
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُم﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
محمد	رَّبِّهِمْ	ـــــ	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {رَبِّهِمْ} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فلم يثبت فوقها في مصحف الشمرلي، بينما أُثبت فوقها في مصحف المدينة النبوية علامة: «لا».

ومعنىٰ الآية – والله أعلم –: أن الله – سبحانه وتعالىٰ – يُخبر أن الذين صدَّقوا الله وعملوا بطاعته، واتبعوا أمره ونهيه، وصدَّقوا بالكتاب الذي أنزل الله علىٰ محمد، وأنه هو الحق من عنده – سبحانه – فقد محا وأزال عنهم بفعلهم ذلك سيئَ ما عملوا من الأعمال، وما اقترفوه وهم كافرون، لَمَّا آمنوا بالله وبرسوله، فلم يؤاخذهم به، ولم يُعاقبهم عليه، وأصلَح شأنهم وحالهم في الدنيا عند أوليائه، وفي الآخرة بأن أورثهم نعيم الأبد والخلود الدائم في جنانه[1].

واتفق المعربون علىٰ أن جملة {كَفَّرَ عَنْهُمْ} في محل رفع خبر للاسم الموصول في بداية الآية، وهذا الإعراب بناءً علىٰ أن إعراب قوله – تعالىٰ –: {وَالَّذِينَ} اسم

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (٢١/ ١٨٠)، و«معاني القرآن وإعرابه»، للزجاج، (٥/ ٥).

موصول في محل رفع مبتدأ[1]، ومن هنا نرىٰ أن الآية مرتبطة ببعضها من ناحية الإعراب وتوضيح المعنىٰ، وأن الوقف والوصل يتأثران ويؤثران بالفهم، لذلك كان امتناع الوقف أَولىٰ، وأن الآية ليس بها وقف، كما نص علىٰ ذلك السجاوندي والأشموني[2]، وفي تصدير الآية بالموصول والصلة تشويقٌ لِما يَرِدُ بعده من الحكم المناسب للصلة، وإيماء بالموصول وصلته إلىٰ علة الحكم عليه بالخبر؛ أي: لأجل إيمانهم وعملهم الصالحات، وإيمانهم بما نزل علىٰ محمد - صلوات الله وسلامه عليه[3]، فلما تعاطفت الصفات المذكورة - ولَمَّا يأت الخبر - لم يَحْسُن الوقفُ.

وهناك رأي آخر في إعراب الاسم الموصول؛ فقد قال أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ): "ويجوز أن ينتصب بفعل دلَّ عليه المذكور"[4]، ولم يذكر ذلك غيره - حسب بحثي واطلاعي - ولعل ذلك هو السبب في عدم وضع علامة للوقف في مصحف الشمرلي، بينما وُضِعت في مصحف المدينة علامة «لا»، لنفي توهُّم أن المعنىٰ تَمَّ عند قوله - سبحانه -: {الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ}، وأن الجملة بعده مستأنفة

---

(١) ينظر: «الدر المصون»، للسمين الحلبي، (٩/ ٦٨٣)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢٦/ ٢٠٦)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٩/ ١٩٩)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١١/ ٨٢)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٩/ ٦٧)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٠٧)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ٢٣٢)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص١٠١١)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين (٢٦/ ٩٦).

(٢) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ٩٤٦)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٧٢٠).

(٣) ينظر: «التحرير والتنوير»، لابن عاشور، (٢٦/ ٧٤)، بتصرُّف.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن»، لأبي البقاء العكبري، (٣/ ١١٦٠).

منقطعة عنه، والظاهر أن الأَولىٰ عدم الوقف علىٰ هذا الموضع؛ كما يرىٰ أئمة الوقف الذين وضعوا العلامات في مصحف المدينة النبوية، والله أعلم.

الموضع التاسع:

الآية			
﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُم﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
محمد	الْوَثَاقَ	لا	ـــــ

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {الْوَثَاقَ} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فقد أُثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة «لا»، بينما لم يثبت فوقها في مصحف المدينة النبوية علامة.

والمعنىٰ - والله أعلم -: أن الله - سبحانه وتعالىٰ - يقول: فإذا لقيتُم الذين كفروا، فضربَ الرقاب، ونصب علىٰ الإغراء؛ أي: فاضربوا أعناقهم، حتىٰ إذا بالغتُم في القتل وقهَرتموهم، فشُدوا الوَثاق، يعني في الأسر حتىٰ لا يُفلتوا منكم، والأسْر يكون بعد المبالغة في القتل، وقوله: {فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً}؛ يعني بعد أن تأسِروهم، فإما أن تَمُنُّوا عليهم مَنًّا بإطلاقهم من غير عوضٍ، وإما أن تفادوهم فداءً بالأموال أو غيرها من الغنائم، وإما أن يُسْتَرَقُّوا أو يُقْتَلُوا، واستمروا علىٰ ذلك حتىٰ تنتهي الحرب، ولو أن الله - سبحانه وتعالىٰ - أراد أن ينصر المؤمنين لانتصَر لهم من الكافرين بغير قتالٍ، لكن الله - سبحانه وتعالىٰ - شرع الجهاد؛ ليَختبركم،

ولينصر بكم دينَه، والذين قُتلوا في سبيل الله من المؤمنين، فلن يُبطل الله ثواب أعمالهم"[1].

واختلف أئمة الوقف هنا، فذهب الأخفش (ت٢١٥هـ) إلىٰ أن {فَشُدُّوا الْوَثَاقَ} تمام الكلام[2]، وذهب الشيخ زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) والأشموني إلىٰ أنه حسَنٌ[3]، وهو قريب من قول الأخفش، بينما ذهب السجاوندي إلىٰ عدم الوقف عليها[4].

واختلاف أئمة الوقف ناتج عن تعدُّد الأوجه الإعرابية في الآية الكريمة، فرأىٰ السجاوندي عدم الوقف علىٰ هذا الموضع لأجل الفاء بعد موضع الوقف في قوله - تعالىٰ -: {فَإِمَّا}[5]، ولتعلُّق قوله - تعالىٰ -: {بَعْدُ} بما قبلها؛ أي: بعدما شددتُم الوثاق[6]، وكذلك حكىٰ الأشموني وجهَ عدم الوقف وعلَّله بأن قوله - تعالىٰ -: {حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا} متعلق بقوله: {فَضَرْبَ}، فكأنه قال: فاضربوا الرِّقاب حتىٰ تضع الحرب أوزارها[7].

---

(١) ينظر: «معالم التنزيل»، البغوي، (٤/ ٢٠٨).

(٢) ينظر: «القطع والائتناف»، لأبي جعفر النحاس، (٢/ ٦٦٣).

(٣) ينظر: «المقصد»، لزكريا الأنصاري، (ص٧٢٠)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٧٢٠).

(٤) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ٩٤٦).

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ٩٤٦).

(٧) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٧٢٠).

واختلفوا في تقدير الفاء في قوله: {فَإِمَّا مَنًّا}؛ فقيل: تفريعية، وقيل: استئنافية[1]، وقيل: عاطفة[2]، فعلىٰ الأولىٰ تكون الجملة مستأنفة لا محل لها، تقديرها: فإما منُّكم موجودٌ منكم، وعلىٰ الثاني، فهي معطوفة علىٰ جملة {شُدُّوا}، وهي مستأنفة أيضًا.

وممن ذهب إلىٰ استئنافيتها الأخفش؛ إذ قال: {فَشُدُّوا الْوَثَاقَ} تمام الكلام[3]، بينما ذهب السجاوندي إلىٰ عدم الوقف عليها لأجل الفاء بعدها، ولتعلُّق قوله: {بَعْدُ} بما قبلها؛ أي: بعدما شددتم الوَثاق[4]، وهذا هو الأظهر؛ إذ جملة {فَشُدُّوا الْوَثَاقَ} مضمونها شد الوثاق، والغرض المطلوب من شد الوثاق: إما المَنُّ، أو الفداء، ففَصَّل - سبحانه - هذا الغرض المطلوب بقوله: {فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً}[5].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين درويش، (٩/ ٢٠٠)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١١/ ٨٥)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٩/ ٧٣)، و«إعراب القرآن»، للدعاس وآخرين، (٣/ ٢٣٢).

(٢) ينظر: الجدول؛ لمحمود صافي، (٢٦/ ٢٠٩)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٩/ ٧٣)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٠٧)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص١٠١١)، والمفصل؛ للخطيب وآخرين، (٢٦/ ١٠٢).

(٣) ينظر: القطع والائتناف؛ لأبي جعفر النحاس، (٢/ ٦٦٣).

(٤) ينظر: علل الوقوف؛ للسجاوندي، (٣/ ٩٤٦).

(٥) ينظر: «الفوائد الضيائية علىٰ الكافية»، للملا جامي، (١/ ٢٣٣).

والمصدران في الآية من الشواهد علىٰ المصادر المنصوبة المحذوف عاملها وجوبًا، لكونهما وقعا تفصيلًا لعاقبة ما تقدَّمهما[1]، قال ابن الحاجب - رحمه الله - : وضابطه أن تتقدَّم جملة متضمنةً فوائدَ، فإذا ذكرت فوائدها بألفاظ المصادر، وجَب حذف أفعالها، فحذفوا الفعل لقيام القرينة الأولىٰ، وهي الجملة التي هذه فوائدها، والتزموه؛ لأنَّ اللَّفظ الأوَّل قد وقع موقع الفعل، فاستُغني عنه لفظًا ومعنًىٰ؛ كقوله - تعالىٰ -: {فَشُدُّوا الْوَثَاقَ}، فإنَّ {شُدُّوا الْوَثَاقَ} متضمن لفوائد وجودية؛ من: منٍّ أو استرقاق، أو فداءٍ أو قتلٍ، فلما ذكرت تيك المعاني بألفاظ المصادر، لم تذكر أفعالها، وقيل: {فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً}، ولو قيل في مثله: فإما تَمنُّون منًّا، وإما تُفادون فداءً ،لم يَجُز[2].

فإثبات علامة «لا» علىٰ قوله: {الْوَثَاقَ} - كما في مصحف الشمرلي - ترجيحٌ لوجه عدم الانقطاع، وجزمٌ به، وتفصيلٌ لِما تقدَّمه وبيان لعاقبته؛ فلا يَحسُن الفصل بينهما.

أما مصحف المدينة النبوية، فلعلهم اتَّبعوا في هذا الوقف من رأىٰ أن قوله - تعالىٰ -: {فَشُدُّوا الْوَثَاقَ} تمام لما قبله من الكلام، وأن الفاء بعدها استئنافية، كما هو مذهب الأخفش.

والظاهر - والله أعلم - أن من وضع علامة الوقف (لا) له وجهٌ جيد، ومن لم يضع علامة له وجه جيد أيضًا، والله أعلم.

---

(١) ينظر: «الكتاب»، لسيبويه، (١/ ٣٣٦).

(٢) ينظر: «الإيضاح في شرح المفصل»، لابن الحاجب، (١/ ١٩٨).

الموضع العاشر:

الآية			
﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُم﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
محمد	الْهُدَىٰ	ـــــ	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {الهدىٰ} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فلم يثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة للوقف، بينما أُثبت فوقها في مصحف المدينة النبوية علامة «لا».

والمعنىٰ - والله أعلم -: أن الذين رجعوا علىٰ أعقابهم كفَّارًا بالله من بعد ما تبيَّن لهم الحقُّ وقصد السبيل، فعرَفوا واضح الحجَّة، ثمَّ آثروا الضَّلال علىٰ الهدىٰ عنادًا لأمر الله - تعالىٰ ذِكْرُه - من بعد العلم أن الشيطان هو الذي زيَّن لهم ارتدادهم علىٰ أدبارهم، من بعد ما تبيَّن لهم الهدىٰ[1].

واختلف أئمة الوقف والابتداء في هذا الموضع، فذهب نافع المدني (ت١٦٩هـ) - أحد القراء السبعة - ومحمد بن عيسىٰ الترمذي (ت٢٧٩هـ) إلىٰ أن الكلام تم عند قوله: {مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ}، ثم ابتدأ بقوله: {الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ }[2].

وقد خطَّأَ هذا القولَ أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)؛ إذ قال: لأنه لم يأت خبر {إن}؛ يعني بذلك أن الكلام ليس بتام عند قوله - تعالىٰ -: {الْهُدَىٰ}، ولا يجوز

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، الطبري، (٢١ / ٢١٧، ٢١٨).

(٢) لعلهم رأوا أن خبر {إنَّ} محذوف، تقديره: معذبون، ونحوه؛ ينظر: «الفريد في إعراب القرآن المجيد»، للهمذاني، (٥/ ٦٣٢).

حذفه؛ لأنه لا اضطرار إلىٰ ذلك، وقول أكثر أهل العلم علىٰ أن التمام قوله - تعالىٰ -: {الشَّيْطانُ سَوَّلَ لَهُمْ}، وهذا قول الكسائي (ت١٨٩هـ) والفراء (ت٢٠٧هـ)، وأبي عبيدة (ت٢٠٩هـ)، وأبي حاتم السجستاني (ت٢٤٨هـ)[١]، وكذا السجاوندي والأشموني[٢].

ويؤيد ما ذهب إليه نافع ومحمد بن عيسىٰ من أن الكلام تم عند قوله - تعالىٰ -: {مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ} - ما ذكره الكرماني (ت ٥٠٥هـ)؛ حيث نقل أن قوله تعالىٰ: {الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ} كلام تامٌّ مقطوع عما قبله، وأن خبر {إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا} مضمر، وتقديره: أهل النار[٣].

ولكن القاعدة المتفق عليها: «ما لا يحتاج إلىٰ تقدير وتأويل، أَولىٰ مما يحتاج»، تدفع مثل هذا التقدير وتُضعفه، ولا سيما أن جمهور العلماء يكادون يُجمِعون علىٰ الوجه الأول، وأن قوله تعالىٰ: {الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ} خبر لـ {إِنَّ} في أول الآية، وهو المقطوع به في كلام جمهور المعربين[٤].

---

(١) ينظر: «القطع والائتناف»، لأبي جعفر النحاس، (٢/ ٦٦٦).

(٢) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ٩٥٠)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٧٢٣).

(٣) ينظر: «غرائب التفسير وعجائب التأويل»، للكرماني، (٢/ ١١٠٨).

(٤) ينظر: «الفريد»، للهمذاني، (٥/ ٦٣٢)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (٩/ ٧٠٢)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٦/ ١١٥)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢٦/ ٢٣١)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٩/ ٢٢٠)، «الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١١/ ١٠٩)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٩/ ١٠٣)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٥٠٩)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ٢٣٧)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص ١٠١٦)، «التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٦/ ١٤٣).

ولأجل اتصال الخبر بالمبتدأ، وعدم قطع أركان الجملة، وُضعت في مصحف المدينة علامة «لا» التي تَجْزِمُ بضَعف الوجه القائل باستئنافية الجملة بعده، وأنه لا ينبغي الوقف علىٰ {الْهُدَىٰ} لاتصال ما بعدها، بها وهذا الوجه هو الأولىٰ في نظري، والله أعلم.

الموضع الحادي عشر:

الآية			
﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الحديد	بِاللَّـهِ	ـــــ	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: {بِاللهِ} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فلم يثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة للوقف، بينما أُثبت فوقها في مصحف المدينة النبوية علامة «لا».

ومعنىٰ الآية الكريمة - والله أعلم -: أن الله - عز وجل - يقول: وما لكم لا تؤمنون بالله، وما شأنكم أيُّها النَّاس لا تُقرُّون بوحدانيَّته، ورسوله محمدٌ - صلىٰ الله عليه وسلم - يدعوكم إلىٰ الإقرار بوحدانيَّته، وقد أتاكم من الحجج علىٰ حقيقة ذلك ما قطع عذرَكم، وأزال الشَّكَّ من قلوبكم، وقد أخذ ميثاقكم، قيل: عُنِيَ بذلك؛ وقد أخذ منكم ربُّكم ميثاقَكم في صُلب آدم بأنَّ الله ربُّكم لا إله لكم سواه[1].

وهناك من رأىٰ جواز الوقف، ومن رأىٰ منعه، فمن قال بجواز الوقف، يرىٰ أن المعنىٰ يتم عند قوله - تعالىٰ -: {بِاللهِ}، وممن قال بذلك أحمد بن موسىٰ البصري (ت٢٢٣هـ)؛ يقول أبو جعفر النحاس: "قال أحمد بن موسىٰ: {وما لكم لا تؤمنون بالله}: تمام، وغَلِط في هذا؛ لأن ما بعده وإن كان مرفوعًا بالابتداء، فهو

(١) ينظر: «جامع البيان»، الطبري، (٢٢/ ٣٨٩).

في موضع الحال والتمام"[1]، وذهب أبو عمرو الداني إلىٰ أن الوقف عليها كافٍ[2]، والسجاوندي جعل الوقف عليها جائزًا[3].

ولعل القائل بتمام الكلام عند قوله: {بِاللهِ}، ذهب إلىٰ أن الواو عاطفة، وهذا غلطٌ بالنسبة إلىٰ قول جمهور المعربين والمفسرين؛ لأن الواو عندهم للحال، والجملة بعدها في قوله - سبحانه وتعالىٰ-: {الرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ} في محل النصب علىٰ الحال، وأكثرهم يقول أنها حال من الواو في {تُؤْمِنُونَ}، وبعضهم ذكر أنه حال من الضمير في {لَكُمْ}[4].

والإتيان بالواو هنا وعدم حذفها مراعاة للزمن، فإن واو الحال تفيد الوقت كثيرًا؛ إذ فرقٌ بين قولك: ما لك ساكتًا؟ وقولك: ما لك وأنت ساكتٌ؟ فالأولىٰ سؤال عن سبب سكوته، أما الثانية: فسؤال عن شيء حدث له وهو ساكت[5].

---

(١) «القطع والائتناف»، لأبي جعفر النحاس، (٢/ ٧١٥).

(٢) ينظر: «المكتفىٰ»، لأبي عمرو الداني، (ص٥٥٤)، و«علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ٩٩٧)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص ٧٦٥).

(٣) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ٩٩٧)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٧٦٥).

(٤) ينظر: «الفريد»، للهمذاني، (٦/ ٩٥)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (١٠/ ٢٣٦)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٨/ ٢٠٥)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (١٤/ ١٦٩-١٧٠)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٧/ ٣٧٠)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢٧/ ١٣٩)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٩/ ٤٥٤)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١١/ ٣٨٥)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٩/ ٤٩٢)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٣٨)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ٣٠٨)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص١٠٧٤)، «التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٧/ ٢٩٣).

(٥) ينظر: «النحو العربي أحكام ومعان»، للدكتور فاضل صالح السامرائي، (٢/ ٦٣).

فيكون الاستفهام هنا عن عدم إيمانهم حالة دعوة الرسول إياهم للإيمان، يعني: لِمَ لا تستجيبون لرسولكم وهو يدعوكم للإيمان، فتؤمنوا؟! ولو حُذفت هذه الواو لكان الحال وصفًا ثابتًا ومستقرًّا فيهم من قبلُ، وهذا غير مراد، بل المراد: استمرارية هذه الحال المذكورة - أعني: دعوة الرسول إياهم - وقت الاستفهام، يؤيد ذلك التعبير بالفعل المضارع في: {يَدْعُوكُمْ}؛ أي: أن دعوته متجدِّدة فيكم مستمرة، ومع ذلك لا تؤمنون، فلِمَ؟! وهذا ما ذهب إليه الأشموني؛ إذ جزم بعدم الوقف علىٰ قوله: {بِاللهِ}[1].

وكل هذه الأعاريب تدل علىٰ أن الجملة متصلة اتصالًا وثيقًا بما قبلها، سواء كان من ناحية الإعراب، أو من ناحية المعنىٰ، فلو وقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {بِاللهِ}، لكان المعنىٰ ناقصًا، ولتساءل السامع في ذهنه عن المراد.

فعدم وضع علامة وقف كما في مصحف الشمرلي جارٍ علىٰ أن الكلام متصل، والتصاق الحال وارتباطها بما قبلها بما أفادته صياغتها من الحدوث والتجدد، وأما وضع علامة «لا» كما في مصحف المدينة، فجزمٌ بأنه لا ينبغي الوقف قبل جملة الحال.

والظاهر - والله أعلم - هو عدم الوقف؛ حتىٰ لا يكون المعنىٰ مبهمًا، ويكون إيصال المعنىٰ كاملًا كما أراده الله - سبحانه وتعالىٰ.

---

(١) ينظر: «منار الهدىٰ»، الأشموني، (ص٧٦٥).

الموضع الثاني عشر:

الآية			
﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الحديد	اللَّـهِ	ـــــ	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله – تعالىٰ –: {اللَّـهِ} من قوله – تعالىٰ –: {مِنْ فَضْلِ اللهِ} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية، فلم يثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة للوقف، بينما أثبت فوقها في مصحف المدينة النبوية علامة: «لا».

والمعنىٰ – والله أعلم –: يقول – تعالىٰ ذكرُه – للمؤمنين به وبمحمد – صَلَّىٰ الله عَلَيْهِ وَسَلَّم – من أهل الكتاب: يفعل بكم ربُّكم هذا؛ لكي يعلم أهل الكتاب أنهم لا يَقدِرون علىٰ شيءٍ من فضل الله الذي آتاكم وخصَّكم به؛ لأنهم كانوا يرون أن الله قد فضَّلهم علىٰ جميع الخلق، فأعلَمهم الله – جلَّ ثناؤه – أنه قد آتىٰ أمة محمد – صَلَّىٰ الله عَلَيْهِ وَسَلَّم – من الفضل والكرامة ما لم يؤتهم، وأن أهل الكتاب حسدوا المؤمنين لما نزل قوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [سورة الحديد: ٢٩]، فقال الله – عزَّ وجلَّ –: فعلت ذلك؛ ليعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدِرون علىٰ شيءٍ من فضل الله"[1].

(١) ينظر: جامع البيان، للطبري، (٢٣/ ٢١٣، ٢١٤).

وهذه الآية مما أشكَل علىٰ كثيرٍ من المفسرين تأويلُها، فقد اختلفت أنظارهم في (لا) المذكورة في قوله: {لِئَلَّا يَعْلَمَ}: هل هي زائدة أو لا؟

وإطلاق الزيادة في ألفاظ القرآن معلومة مشهورة؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «ولا يَذْكُرُ فيه لفظًا زائدا إلَّا لمعنىٰ زائدٍ، وإن كان في ضمن ذلك التوكيد، وما يجيء من زيادة اللفظ في مثل قوله: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ} [سورة آل عمران: ١٥٩]، وقوله: {قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ} [سورة المؤمنون: ٤٠]، وقوله: {قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ} [سورة الحاقة: ٤٢]، فالمعنىٰ مع هذا أزيدُ من المعنىٰ بدونه، فزيادة اللفظ لزيادة المعنىٰ، وقوَّة اللفظ لقوَّة المعنىٰ»[(١)].

وقال السيوطي - رحمه الله -: "يجتنب إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله - تعالىٰ - فإنَّ الزائد قد يُفهَم منه أنَّه لا معنىٰ له، وكتاب الله منزَّه عن ذلك، ولذا فرَّ بعضهم إلىٰ التعبير بدله: بالتأكيد، والصِّلة، والمقحَم»[(٢)].

فالقائلون بزيادة «لا» في قوله: {لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ} - وهم جمهور أهل العلم من المفسرين واللغويين - ذهبوا إلىٰ أن «لا» صلة، وعضدوا ذلك بقراءة من قرأ[(٣)]: {لِيَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ}، و{لكي يَعْلَمَ}[(٤)]، والمعنىٰ علىٰ ذلك: ليعلم أهل

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ»، لابن تيمية، (١٦/ ٥٣٧).

(٢) «الإتقان في علوم القرآن»، للسيوطي، (٤/ ١٢٣٣).

(٣) تنظر: قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَاصِمٍ وَالْحُمَيْدِي، في البرهان، للزركشي، (٣/ ٧٩).

(٤) ينظر: «جامع البيان»، لابن جرير الطبري، (٢٢/ ٤٤٤)، وينظر: «معجم القراءات»، لعبد اللطيف الخطيب، (٩/ ٣٥٣-٣٥٤).

الكتاب عجزَهم وعدم قدرتهم علىٰ شيءٍ من فضل الله، وليعلموا أن الفضل بيد الله[1]،

وذلك تعقيبٌ علىٰ ما كان يزعُمه أهل الكتاب - وهم بنو إسرائيل - من أن الوحي والرسالة فيهم وحدهم، وأن الكتاب والشرع ليس إلا لهم، وأن الله قد خصَّهم بذلك دون جميع العالمين، حتىٰ كانوا يفاخرون العرب قبل النبوة بأنه سيظهر فيهم نبي آخر الزمان، وسيقاتلون العرب معه ويُخضعونهم.

فلما جاءهم رسول من عند الله مصدِّقٌ لِما معهم، آمَن به قليلٌ منهم، وكثيرٌ منهم فاسقون، فأثاب الله - تعالىٰ - المؤمنين منهم ووعَدهم الأجرَ الجزيل علىٰ تَقواهم إياه وإيمانِهم برسوله، وأنه سيُؤتيهم كِفلين من رحمته، ويجعل لهم نورًا يمشون به ويغفر لهم، ثم بيَّن لأولئك الكافرين أنه أظهر رسولَه عليهم، وأيَّده بالمؤمنين منهم ومِن غيرهم؛ ليعلموا أنهم عاجزون عن تصريف فضل الله حيث يشاؤون، وأن الفضل كله بيد الله يؤتيه من يشاء، ويَصرِفه عمن يشاء، فليس لهم قدرة علىٰ ذلك ولا اختيار، وهذا وجه من قال بزيادة «لا» في قوله تعالىٰ: {لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ}.

بينما ذهب فريق إلىٰ عدم زيادتها، وأنها علىٰ بابها في النفي، لكن يحتاج إلىٰ عود الضمير في قوله: {يَقْدِرُونَ} إلىٰ الرسول - صلىٰ الله عليه وسلم - وأصحابه المؤمنين، فيكون تقدير الكلام: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز النبي - صلىٰ الله عليه وسلم - والمؤمنين عن شيءٍ من فضل الله، وليعلموا أن الفضل بيد الله.

---

(١) ينظر: «الفريد في إعراب القرآن المجيد»، للمنتجب الهمذاني، (٦/ ١٠٨).

وقد ردَّ السمين الحلبي هذا القول، فقال: «وكيف يعمل هذا القائل بقوله - تعالىٰ -: {وَأَنَّ الفَضْلَ بِيَدِ اللهِ}، فإنه معطوف علىٰ مفعول العلم المنفي، فيصير التقدير: ولئلا يعلم أهل الكتاب أن الفضل بيد الله؟ هذا لا يستقيم نفي العلم به البتةَ، فلا جَرَمَ كان قولًا مُطَّرَحًا ذكرتُه تنبيهًا علىٰ فساده»[1].

ولدفع ما ردَّ به السمين الحلبي هذا التأويل، ذهب بعضهم - كالفخر الرازي (ت٦٠٤هـ)[2] - إلىٰ إضمار زيادة في الوجه المذكور، فقال: لئلا يعلم أهل الكتاب عجزَ المؤمنين، و(ليعلموا) أن الفضل بيد الله، فزادوا: ليعلموا، أو: ليعتقدوا في الجملة الثانية؛ ليصحَّ المعنىٰ[3].

وذكر الفخر الرازي - رحمه الله - أن هذا القول الثاني ليس فيه إلا إضمار زيادة، أما الأول فيَفتقر إلىٰ حذف شيء مُوجَد، ومن المعلوم أن الإضمار أولىٰ من الحذف؛ لأن الكلام إذا افتقر إلىٰ الإضمار، لم يوهم ظاهرُه باطلًا أصلًا، أما إذا افتقَر إلىٰ الحذف، كان ظاهره موهمًا للباطل، قال: «فعلِمنا أن هذا القول - يعني الثاني - أولىٰ، والله أعلم»[4].

والوجه الأول أظهر في المعنىٰ، وأوضح في الدلالة، وهو مُؤيَّد بقراءة ابن مسعود وابن عباس وغيرهما كما سبق، والتي تفسر زيادة «لا» في الآية، كما أنه ليس فيه إلا

---

(١) «الدر المصون»، للسمين الحلبي، (١٠/ ٢٥٨).

(٢) ينظر: «مفاتيح الغيب»، للفخر الرازي، (٢٩/ ٤٧٥).

(٣) ينظر: «رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن»، للعيساوي، (ص ٥٧).

(٤) «مفاتيح الغيب»، للفخر الرازي، (٢٩/ ٤٧٥).

زيادة ما ثبت زيادته شائعًا ذائعًا؛ كما قال السمين الحلبي[1]، وقال الشلوبين (ت٦٤٥هـ): «وأما زيادة «لا» في قوله: {لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ}، فشيء متفق عليه، وقد نص عليه سيبويه[2]، ولا يمكن أن تُحمل الآية إلا علىٰ زيادة «لا» فيها؛ لأن ما قبله من الكلام وما بعده يقتضيه»[3].

وبناءً علىٰ هذا، يظهر أن جملة {وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللهِ} معطوفة علىٰ مفعول العلم المنفي، داخلة في حيز المعلوم، وليست بمستأنفة[4]؛ لأنها معطوفة علىٰ قوله – تعالىٰ –: {أَلَّا يَقْدِرُونَ}، فلم يكن هناك وقفٌ هنا لاتصال الكلام[5]، ولذلك لم يذكر هذا – حسب اطلاعي – الموضع أحد ممن صنَّف في الوقف والابتداء، والجملة في قوله – تعالىٰ –: {أَلَّا يَقْدِرُونَ} سدَّت مسدَّ مفعولي يعلم، فلها حكمها[6]، ربما لذلك يرىٰ علماء الوقف ألا وقف ممنوع هنا، فالمعنىٰ واضح.

---

(١) ينظر: «الدر المصون»، للسمين الحلبي، (١٠/ ٢٥٨).

(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه (١/ ٣٩٠).

(٣) نقله عنه الزركشي في «البرهان في علوم القرآن»، (٣/ ١٥٥).

(٤) كما ذهب إليه الدعاس في «إعراب القرآن»، (٣/ ٣١٥).

(٥) ينظر: «مفاتيح الغيب»، للفخر الرازي، (٢٩/ ٤٧٥)، والجدول؛ لمحمود صافي، (٢٧/ ١٦٣)، وإعراب القرآن وبيانه؛ لدرويش، (٩/ ٤٨٠)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١١/ ٤١٦)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٩/ ٥٤١)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٤١)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ٣١٥)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص١٠٨٠)، والتفصيل؛ للخطيب وآخرين، (٢٧/ ٣٤٢).

(٦) ينظر: «مفاتيح الغيب»، للفخر الرازي، (٢٩/ ٤٧٥)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (١٠/ ٢٥٨)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢٧/ ١٦٣)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (٩/ ٤٨٠)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١١/ ٤١٦)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد ⇦=

وهذا ما اتَّبعه واضع علامات الوقف في مصحف الشمرلي؛ إذ لم يثبت أي علامة وقف علىٰ هذا الموضع، أما مصحف المدينة النبوية، فلأجل ترابط الجملتين معًا، ودخولهما في حيز واحد، أُثبتت علامة وقف ممنوع فيه؛ لأنه لا يصح الوقف عليها، وحتىٰ ينتفي توهُّمُ انقطاع الكلام، واستئناف ما بعده.

والظاهر - والله أعلم - أن الوصل غير إجباري في هذا الموضع؛ فإن وصَل القارئ أو وقف، فليس هناك إشكال في المعنىٰ، حتىٰ وإن كان هناك إشكال في الإعراب، كأن يتبادر إلىٰ ذهن القارئ أو السامع أنها جملة مستأنفة. والله أعلم.

الدرة، (٩/ ٥٤١)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص ٥٤١)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ٣١٥)، «إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص١٠٨٠)، و«التفصيل» للخطيب وآخرين، (٢٧/ ٣٤٢).

الموضع الثالث عشر:

الآية			
﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاء مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاء السَّبِيلِ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الممتحنة	وَإِيَّاكُمْ	ـــــ	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله – تعالىٰ –: {وَإِيَّاكُمْ} بين مصحفيّ الشمرلي ومصحف المدينة النبوية، فلم يثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة، بينما أُثبت فوقها في مصحف المدينة النبوية علامة: «لا».

والمعنىٰ لهذه الآية – والله أعلم –: أن الله – سبحانه وتعالىٰ – ينادي ويقول للذين آمنوا وصدَّقوا الله ورسوله، وعملوا بدينه وشريعته: لا تتخذوا عدوي وعدوَّكم أخلاءَ وأحِبَّاءَ، تُفْضون وتتودَّدون إليهم بالمحبة، فتُخبرونهم بما يقول الرسول – صلىٰ الله عليه وسلم – وسرائر المسلمين، وهم يكفرون بما أنزل إليكم من الحق، ويخرجون الرسول ويخرجونكم من دياركم وبيوتكم؛ لأنكم تؤمنون وتصدِّقون بالله، ثم بعد ذلك يقول لهم: فهاجرتم منها إلىٰ مهاجركم للجهاد في طريقي الذي شرعتُه لكم، وديني الذي أمرتُكم به، والتماس مرضاتي، فلا تُوالوا أعدائي وأعداءكم، تُفْضون إليهم بالمودة سرًّا، ومن يُسِرُّ منكم إلىٰ المشركين

بالمودَّة أيُّها المؤمنون، فقد ضلَّ وجارَ عن قصد السبيل التي جعلها الله طريقًا إلىٰ الجنَّة[1].

أما إعراب ما قبل علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {وَإِيَّاكُمْ}، فلا اختلاف فيه؛ إذ هو معطوف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {الرَّسُولَ}؛ أي: يخرجون الرسول ويخرجونكم كما ذُكِرَ في تفسير الآية[2].

واتَّفق النحويون علىٰ أن المصدر المؤول: {أَن تُؤْمِنُوا} بعد علامة الوقف؛ إما في محل نصب مفعولٍ لأجله، أو في محل جرٍّ بحرف مقدَّر؛ أي: يخرجونكم كراهةَ إيمانكم، أو لإيمانكم، أو بإيمانكم[3]؛ لأن فيها معنىٰ التعليل[4].

ولكن أئمة الوقف والابتداء اختلفوا في الوقف علىٰ {وَإِيَّاكُمْ}، فبعضهم يراه تامًّا، وبعضهم يراه وقف بيان، وبعضهم يَستحسن الوقف عليه، ومنهم من جزم

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (٢٢/ ٥٥٧ - ٥٦٠).

(٢) ينظر: «إعراب القرآن، للنحاس، (٤/ ٢٧٠).

(٣) ينظر: «الفريد»، للهمذاني، (٦/ ١٣٣)، و«التبيان»، للعكبري، (٢/ ١٢١٧)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (١٠/ ٢٩٩)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٨/ ٢٣٥)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (١٤/ ٢٦١)، و«التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٨/ ١٣٥)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢/ ٢١٤)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (١٠/ ٥٧)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١١/ ٤٧٧)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٩/ ٦٥٣)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٤٩)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ٣٣١)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص١٠٩٥)، «التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٨/ ١١١).

(٤) ينظر: «الكشاف»، للزمخشري، (٤/ ٥١٠).

بعدم الوقف عليه[1]؛ قال نافع القارئ ويعقوب الحضرمي وابن قتيبة: {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ} تَمَّ الكلام[2]، وقال أبو حاتم السجستاني: {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ} وقف بيان[3]، وذهب ابن الأنباري وأبو عمرو الداني إلىٰ أن القول علىٰ {وَإِيَّاكُمْ} حسن غير تام[4].

وجزم أبو جعفر النحاس، والشيخ زكريا الأنصاري، وتبِعه الأشموني بعدم الوقف عليه[5].

وهذا الأخير هو أظهر الأقوال، فإن المصدر المؤول: {أَن تُؤْمِنُوا} في محل نصب مفعول لأجله؛ أي: يخرجونكم كراهة إيمانكم، أو في محل جرٍّ بحرف مقدر؛ أي: لإيمانكم، أو بإيمانكم[6]، والمفعول لأجله إنما يؤتىٰ به لبيان علة؛ إما

---

(١) ينظر: «إيضاح الوقف والابتداء»، لابن الأنباري، (٢/ ٩٣٢)، و«القطع والائتناف»، لأبي جعفر النحاس، (٢/ ٧٣١)، و«المكتفىٰ»، لأبي عمرو الداني، (ص٥٦٣)، و«المقصد»، لزكريا الأنصاري، (ص٧٧٧)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٧٧٧).

(٢) ينظر: «إيضاح الوقف والابتداء»، لابن الأنباري، (٢/ ٩٣٢)، و«المكتفىٰ»، لأبي عمرو الداني، (ص٥٦٣)، وذكر الشيخ زكريا الأنصاري في «المقصد»، (ص٧٧٧) أنه «تام عند الجميع».

(٣) ينظر: «القطع والائتناف»، لأبي جعفر النحاس، (٢/ ٧٣١).

(٤) ينظر: «إيضاح الوقف والابتداء»، لابن الأنباري، (٢/ ٩٣٢)، و«المكتفىٰ»، لأبي عمرو الداني، (ص٥٦٣).

(٥) ينظر: «المقصد»، لزكريا الأنصاري، (ص٧٧٧)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٧٧٧).

(٦) ينظر: «الفريد»، للمنتجب الهمذاني، (٦/ ١٣٣)، و«التبيان»، للعكبري، (٢/ ١٢١٧)، و«الدر المصون»، للسمين الحلبي، (١٠/ ٢٩٩)، و«إرشاد العقل السليم»، لأبي السعود، (٨/ ٢٣٥)، و«روح المعاني»، للآلوسي، (١٤/ ٢٦١)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢/ ٢١٤)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (١٠/ ٥٧)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١١/ ٤٧٧)، و«تفسير القرآن =⇦

يراد تحصيلها، أو موجودة ويُراد إظهارُها والنصُّ عليها[1]، وهو هنا لبيان علة موجودة، فينص علىٰ أن اعتداءهم عليكم بإخراجكم من بلدكم، إنما حملهم عليه أنَّكم آمنتُم بالله ربِّكم[2].

وهذا يظهر مدىٰ تعلُّق الجملة بما قبلها تعلقًا لفظيًّا ظاهرًا، فلو وقف القارئ علىٰ هذا الموضع، لقطع سياق الآية وإن كان المعنىٰ واضحًا، فلأجل هذا الارتباط الوثيق وُضعت علامة «لا» في مصحف المدينة لتأكيد عدم تمام الكلام، وعدم البدء بقوله - تعالىٰ -: {أَن تُؤْمِنُوا}؛ لئلا يختلف التقدير الإعرابي للمصدر المؤول.

بينما لم توضَع علامة وقف في مصحف الشمرلي، ربما لأن واضعي علاماته استحسنوا الوقوف اتباعًا لرأي بعض أئمة الوقف؛ لأن ذلك لا يؤثر في تفسير الآية.

والظاهر أن الوقف هنا ممنوع كما في مصحف المدينة النبوية؛ نظرًا لمدىٰ الترابط والصلة اللفظية بين جُمَلِ الآية الكريمة، والله أعلم.

=إعرابه»، لمحمد الدرة، (٩/ ٦٥٣)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٤٩)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ٣٣١)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص١٠٩٥)، و«التفصيل» للخطيب وآخرين، (٢٨/ ١١١).

(١) ينظر: «شرح الكافية»، للرضي، (١/ ٢٠٧)، و«حاشية الصبان»، (٢/ ١٢٢).

(٢) ينظر: «التحرير والتنوير»، لابن عاشور، (٢٨/ ١٣٥).

الموضع الرابع عشر:

الآية			
﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لاَّ يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلاَ يَسْرِقْنَ وَلاَ يَزْنِينَ وَلاَ يَقْتُلْنَ أَوْلاَدَهُنَّ وَلاَ يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلاَ يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
الممتحنة	معروفٍ	ـــــ	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {مَعْرُوفٍ} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فلم يثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة للوقف، بينما أُثبت فوقها في مصحف المدينة النبوية علامة «لا».

ومعنىٰ الآية - والله أعلم -: أن الله - جل وعلا - يقول لنبيه - محمد صلىٰ الله عليه وسلم -: يا أيها النبي، إذا جاءك النساء المؤمنات يُعاهدْنَك علىٰ ألا يجعلنَ مع الله شريكًا في عبادته، ولا يَسرِقنَ، ولا يَزنينَ، ولا يَقتُلنَ أولادهنَّ بعد الولادة أو قبلها؛ حيث كانوا في الجاهلية يقتلنَ أولادهنَّ خشيةَ الفقر، ولا يَلْحَقْنَ بأزواجهنَّ غير أولادهم، ولا يُخالفنَّك في معروف تأمُرهنَّ به، وأتوا بذلك كله فعاهدهنَّ علىٰ ذلك، واستغفر لهنَّ الله؛ إن الله غفور رحيم[1].

(١) ينظر: «جامع البيان»، الطبري، (٢٣/ ٢٤٠)، و«المحرر الوجيز»، ابن عطية الأندلسي، (٨/ ٢٨٦ - ٢٨٧).

ولم يتكلم أحدٌ من أهل الوقف علىٰ هذا الموضع خلا الأشموني، فإنه نص صراحةً علىٰ عدم الوقف علىٰ {مَعْرُوفٍ}؛ لأن جواب {إِذَا} قوله: {فَبَايِعْهُنَّ}[1].

فما قبل علامة الوقف أفعال منهي عنها"، وجملة {يُبَايِعْنَكَ} يجوز أن تكون حالًا من المؤمنات علىٰ معنىٰ: يُرِدْنَ المبايعة، ويجوز أن تكون جملة (يُبَايِعْنَكَ) جواب إذا"[2]، فإذا كانت الجملة في قوله - تعالىٰ -: {يُبَايِعْنَكَ} حالًا من المؤمنات، فالوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {مَعْرُوفٍ} لا يصح كما نصَّ الأشموني؛ لأن جواب {إِذَا} لم يأت بعد[3] وهو قوله: {فَبَايِعْهُنَّ}؛ إذ إنَّ الفاء رابطة للجواب، والجملة بعدها لا محل لها؛ لأنها جواب شرط غير جازم[4]، وعلىٰ هذا الرأي سار العلماء في مصحف المدينة النبوية، والشرط في الدلالة التركيبية يقتضي وجود جملتين: جملة الشرط وجوابه، وترتبط الجملتان معًا ارتباطًا سببيًّا، فتكون جملة الشرط سببًا للجواب أو الجزاء، وجملة الجواب متسببة عنه، ومِن ثَمَّ فالشرط لا يتم معناه إلا بجزائه، فإنه مع جزائه بمنزلة المبتدأ والخبر، فيجيء الجزاء بعد

---

(١) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٧٧٩).

(٢) ينظر: «التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٨/ ١٦٤).

(٣) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٧٧٩).

(٤) ينظر: «الجدول في إعراب القرآن»، لمحمود صافي، (٢٨/ ٢٢٧)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (١٠/ ٧٠)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١١/ ٤٩٧)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (٩/ ٦٥٧)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٥١)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ٣٣٦)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص١٠٩٩)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢/ ١٤١).

الشرط بلا فصل أو تراخٍ؛ لذا جاز أن يكون بالفاء ولم يَجُزْ أن يكون بـ«ثم»؛ إذ هي للتراخي بين الشيئين.

أما إذا جاءت الجملة إعرابيًّا في قوله - تعالىٰ -: {يُبَايِعْنَكَ} جوابًا لـ(إذا)، ومعناها إذا جاءك المؤمنات؛ أي: الداخلات في جماعة المؤمنين علىٰ الجملة والإجمال، لا يَعْلَمْنَ أصول الإسلام، وبيَّنه بقوله - تعالىٰ -: {يُبَايِعْنَكَ}، فهو خبر مرادٌ به الأمرُ؛ أي: فليبايعنك، وتكون الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {فَبَايِعْهُنَّ} تفريعًا لجملة يبايعنك[1].

وعلىٰ هذا الرأي يجوز الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {مَعْرُوفٍ}؛ لأن جواب {إِذَا} جاء قبل الوقف، ولعل علىٰ هذا المعنىٰ لم يمنع مصحف الشمرلي الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {مَعْرُوفٍ}؛ لأن السياق متصل، وما في مصحف المدينة احتراز عن توهُّم فاسد أو تنبيه علىٰ استمرار السياق، وعدم تمامه.

ويظهر لي من ذلك أن اختيار علامة «لا» لعدم الفصل بين الشرط وجوابه، وللدلالة علىٰ عدم انقطاع الكلام، وأنه متصل بما قبله اتصالًا وثيقًا، ولنفي توهُّم أن الفاء هنا استئنافية، هو الأَولىٰ، والله أعلم.

---

(١) ينظر: «التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (٢٨/ ١٦٤).

الموضع الخامس عشر:

الآية			
﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾			
السورة	موضع الاختلاف	مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
القلم	الْقِيَامَةِ	ـــــ	لا

اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {الْقِيَامَةِ} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فلم تُثبَتْ فوقها في مصحف الشمرلي علامةٌ للوقف، بينما أُثبتت فوقها في مصحف المدينة النبوية علامة «لا».

ومعنىٰ الآية الكريمة - والله أعلم -: هنا مخاطبة للكفار، كأنه يقول: هل أقسمنا لكم قسمًا وعهدًا مؤكدًا بأنا نُنعمكم في يوم القيامة وما بعده، أو هل لكم أيمانٌ علينا تنتهي بكم إلىٰ يوم القيامة، فلا تنقطع بأن لكم لما تحكمون؛ أي: أن يعاملكم الله يوم القيامة بما يحكمون به لأنفسهم[1]، وإعراب الجملة بعد علامة الوقف في قوله - تعالىٰ -: {إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ} جواب للقسم الملحوظ من قوله: {أَيْمَانٌ}، فإنها بمعنىٰ القسم[2]، والأصل أن قوله - تعالىٰ -: {إِنَّ} همزتها مفتوحة، لكنها كُسرت لدخول اللام في خبرها[1].

---

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (٢٣/ ٥٥٣)، و«المحرر الوجيز»، ابن عطية الأندلسي، (٣٧٦-٣٧٧)، و«معالم التنزيل»، للبغوي، (٥/ ١٣٩).

(٢) ينظر: «الجدول»، لمحمود صافي، (٢٩/ ٤٨)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (١٠/ ١٨٠)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١٢/ ١٢٨)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد ⇦=

وقد قيل أيضًا: إنها كسرت؛ لأنها في جواب القسم[٢]، وقد نص أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) والسجاوندي والأشموني علىٰ أنه لا وقف علىٰ {الْقِيَامَةِ}[٣]؛ وذلك لأن قوله - تعالىٰ-: {أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ} في معنىٰ القسم، والقسم لا بد له من جواب، والغرض من القسم تأكيد الخبر بما يجعله في حيز المتحقق، وهو أبلغ درجات التوكيد[٤]، فالتأكيد في جملة القسم هنا مع تأكيد جوابها بـ{إِنَّ} المشددة، واللام الداخلة في خبرها دلالة علىٰ قوة هذا الزعم في نفوسهم، وأنهم أصحاب عهد وميثاق بفعل ما يحكمون دونما حسابٍ ولا مؤاخذة.

لذا نجد أن الوقف هنا ممنوع، وهذا ما أثبت في مصحف المدينة النبوية، أما مصحف الشمرلي، فلم يثبت علامة وقف ممنوع علىٰ هذا الموضع، ولعل السبب في ذلك أن هناك رأيًا آخرَ للقرطبي (ت٦٧١هـ)، وهو أن الكلام يتم عند قوله -

---

الدرة، (١٠/ ٩٦)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٦٥)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ٣٧١)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٩/ ٩٦).

(١) ينظر: «جامع البيان»، للطبري، (٢٣/ ٥٥٣)، و«علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ١٠٧٣)، و«الجامع لأحكام القرآن الكريم»، للقرطبي، (١٨/ ٢٤٧).

(٢) ينظر: «الكشاف»، للزمخشري، (٤/ ١٣٠)، و«البيان في غريب إعراب القرآن»، لأبي البركات الأنباري، (٢/ ٤٥٤).

(٣) ينظر: «القطع والائتناف»، لأبي جعفر النحاس، (٢/ ٧٥٥)، و«علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ١٠٧٣)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٨٠٠).

(٤) ينظر: «التبيان في تفسير القرآن»، للطوسي، (٢/ ٢٣).

تعالىٰ -: {الْقِيَامَةِ}؛ إذ قال: "وقيل: تم الكلام عند قوله: (إِلَىٰ يَوْمِ القِيامَةِ)، ثم قال: (إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ)؛ أي: ليس الأمر كذلك"[1].

ويظهر لي أن علامة «لا» كما في مصحف المدينة هي الأَولىٰ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ جوازُ البَدء بقوله: {إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ} ، ولا سيما أن همزة {إِنَّ} مكسورة، وهي صالحة للابتداء بها؛ لأن الوقف علىٰ قوله - تعالىٰ -: {الْقِيَامَةِ}، والابتداء بما بعدها علىٰ أنها جملة استئنافية يؤثر في يؤثر في معنىٰ الكلام، ويقطع اتصاله. والله أعلم.

(١) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن الكريم»، للقرطبي، (١٨/ ٢٤٧).

المواضع: السادس عشر، والسابع عشر، والثامن عشر:

الآية				
﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلاَّ مَلاَئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا وَلاَ يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ وَمَا هِيَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْبَشَرِ﴾				
السورة	موضع الاختلاف			مصحف الشمرلي	مصحف المدينة
المدثر	مَلَائِكَةً	إِيمَانًا	وَالْمُؤْمِنُونَ	ـــــ	لا

في الموضع السادس عشر: اختلفت علامة الوقف علىٰ قوله – تعالىٰ –: {مَلَائِكَةً}، {إِيمَانًا} {الْمُؤْمِنُونَ} بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية؛ فلم يثبت فوقها في مصحف الشمرلي علامة للوقف، بينما أُثبت فوقها في مصحف المدينة النبوية علامة «لا».

ومعنىٰ الآية الكريمة – والله أعلم –: أن الله – سبحانه وتعالىٰ – جعل خزنة النار ملائكة لا آدميين، فمن يُطيقهم، ومَن يَغلِبُهم وهم أقوىٰ الخلق بأسًا، وأشدهم غضبًا لله، وذكر في الآية التي قبلها أن عددهم تسعة عشر، وهذا العدد قليل جدًّا، وأن هذه القلة جعَلها الله فتنة وضلالة، فبمثل ذلك العدد يضلُّ الله من أراد إضلاله، ويهدي مَن أراد هدايته؛ ليتأكَّد ويتيقَّن أهلُ الكتاب أن ما جاء به محمد حقٌّ كما جاء في كتبهم؛ لأن عدتهم في التوراة تسعة عشر، ويزداد الذين آمنوا من أهل

الكتاب تصديقًا بمحمد – صلىٰ الله عليه وسلم – إذ وجدوا ما يُخبرهم موافقًا لِما في كتابهم، ولا يشك هؤلاء في عدد الخزنة، ولا المؤمنون بالله ورسوله، وليقول الذين في قلوبهم مرض ونفاق وكفر: ما الذي أراده الله بهذا العدد القليل؟ وما يعلم عددَ جنود ربك – ومنهم الملائكة – إلا هو وحده – سبحانه وتعالىٰ – وما النار إلا تذكرةً وموعظة للناس[1].

أما الإعراب، فما بعد علامة الوقف في قوله – تعالىٰ –: {وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ} الواو: عاطفة، والجملة بعدها معطوفة علىٰ ما قبلها، ولها حُكمها[2].

وما قبلها قوله – تعالىٰ –: {وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ}، جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب[3]، وعليه فلا حاجة للوقف هنا؛ لأنه بذلك يفصِل الجُملَ عن بعضها، وهذا ما ذهب إليه الأشموني[4]، فإن الوصل عطفُ مفردة علىٰ أخرىٰ أو

---

(١) ينظر «زاد المسير»، ابن الجوزي (٤/ ٣٦٤_٣٦٥)، ت: عبد الرزاق المهدي
الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الأولىٰ – ١٤٢٢هـ.
«محاسن التأويل»، للقاسمي (٩/ ٣٥٦)، ت: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلميه بيروت الطبعة: الأولىٰ – ١٤١٨هـ.

(٢) ينظر: «الجدول في إعراب القرآن»، محمود صافي، (٢٩/ ١٥٧)، و«إعراب القرآن» محيي الدين درويش، (١٠/ ٢٨٠)، و«الإعراب المفصل»، بهجت صالح، (١٢/ ٢٤٣)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (١٠/ ٢٩٣)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٧٦)، «إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ٤٠٠)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص١١٤٩)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٩/ ٣٣١).

(٣) ينظر: «التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (١٠/ ٢٨٠).

(٤) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٨١٤)؛ حيث رأىٰ الوقف هنا حسنًا؛ أي: يَحسُن الوقف عليه، لكن لا يَحسُنُ البَدءُ بما بعده لتعلُّق الجملتين.

جملة علىٰ أخرىٰ، والفصل تركُ هذا العطف[1]، فلم يحسُن الفصل هنا لاتصال الجملتين معنويًّا، والعطف بالواو إنما يصح إذا كان بين المتعاطفين أو بين الحكمين مناسبةٌ أو رابطٌ، والمناسبة هنا بين الجملتين أنه بدأ في الأولىٰ بذكر جنس خزنة النار الذين ذكر عددهم في الآية السابقة بقوله: {عَلَيْهَا تِسْعِةَ عَشَرَ}، فبيَّن أنهم ملائكة، ثم عطف علىٰ ذلك سبب ذكرِ عدتهم، وأنه فتنة لأولئك الكافرين المعاندين؛ ليقلِّلوا من شأنهم، ويظنوا أنهم يستطيعون مدافعتهم وممانعتهم.

وذهب الشيخ زكريا الأنصاري إلىٰ أن الوقف علىٰ {مَلَائِكَةً} كافٍ[2]، وهو الذي يَحسُن الوقف عليه والبدء بما بعده، أما السجاوندي، فذهب إلىٰ أن الوقف علىٰ {مَلَائِكَةً} مرخَّص لضرورة[3]؛ إذ يرىٰ جواز الوقف هنا لانقطاع النفس مثلًا، ولا يلزَم علىٰ ذلك الوصلُ بالعود؛ لأن ما بعده جملة مفهومة؛ لذلك وُضِعت علامة «لا» في مصحف المدينة تأكيدًا لعدم الوقف لاتصال الكلام، أما مصحف الشمرلي فلم يثبت علامة وقف علىٰ هذا الموضع، ولعل السبب في ذلك هو أن ما بعده جملة مفهومة حتىٰ لو انقطع الكلام بالوقف.

---

(١) ينظر: «دلائل الإعجاز»، لعبد القاهر، (١/ ٢١٨)، ت: ياسين الأيوبي، الناشر: المكتبة العصرية، الدار النموذجية ط١، د.ت.

(٢) ينظر: «المقصد»، لزكريا الأنصاري، (ص٨١٤).

(٣) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ١٠٦٢).

ويظهر لي أن ماجاء في مصحف الشمرلي وهو عدم ثبوت علامة وقف، هو الأولىٰ؛ لأن الوقف لا يؤثر لا من الناحية الإعرابية ولا من ناحية المعنىٰ حتىٰ وإن كان الوصل لاتصال الكلام، والله أعلم.

أما الموضع السابع عشر – (الثاني في هذه الآية)، وهو قوله – تعالىٰ –: {إِيمَانًا} – فهو في محل نصب مفعول به، وقيل: تمييز(١)، والجملة بعده في قوله – تعالىٰ –: {وَلَا يَرْتَابَ} معطوفة علىٰ {لِيَسْتَيْقِنَ}، ولها حكمُها أيضًا(٢)، وقوله – تعالىٰ –: {لِيَسْتَيْقِنَ} فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد لام التعليل، وهو متعلق بـ(جَعَلْنَا) الثانية لا بـ(فِتْنَة)؛ لأن الفتنة ليستْ معلولة للاستيقان، بل المعلول جعل العدة سببًا لفتنة الذين أُوتوا الكتاب، وقيل: (لِيَسْتَيْقِنَ) متعلق بفعل مضمر؛ أي: فعلنا ذلك ليستيقن(٣)، فبعد أن ذكر – سبحانه – أنه جعل عدة خزنة النار فتنة للذين كفروا، بيَّن – سبحانه – الحكمة من ذلك؛ فقال: {لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ}؛ يعني: صدقَ محمدٍ؛ لأن عددهم في كتابهم تسعة عشر، ثم عطف قائلًا: {وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آَمَنُوا} من أهل الكتاب {إِيمَانًا}؛ أي: تصديقًا ويقينًا لموافقة محمد لكتابهم، ثم بالَغ في نفي احتمال الشك، فعطف علىٰ ذلك قوله: {وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا

---

(١) ينظر: المجتبىٰ من مشكل إعراب القرآن، للدكتور أحمد الخراط، (٤/ ١٣٨٧).

(٢) ينظر: «منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٨١٤)، و«الجدول»، لمحمود صافي، (٢/ ١٥٧)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (١٠/ ٢٨١)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١٢/ ٢٤٤)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (١٠/ ٢٩٣)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٧٦)، و«إعراب القرآن»، للدعاس، (٣/ ٤٠٠)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص١١٤٩)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٩/ ٣٣٢).

(٣) ينظر: «التحرير والتنوير»، للطاهر ابن عاشور، (١٠/ ١٨٠-١٨١).

الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ}؛ يعني: من غير أهل الكتاب[1].

فالعطف هنا علىٰ سبيل التدرج، لنفي احتمال الشك في عدد الخزنة المذكور، والخبر عنهم بأنهم ملائكة، تأكيدًا لصدق محمد - صلىٰ الله عليه وسلم - فيما أخبَر.

ولارتباط الكلام وعدم انقطاعه، أُثبتت علامة «لا» في مصحف المدينة، ولتأكيد عدم الوقف، ولنفي توهُّم أن الواو في قوله: {وَلَا يَرْتَابَ} استئنافية، أما مصحف الشمرلي فلم يثبت علامة وقف؛ لأن المعنىٰ واضح.

والظاهر أن ما جاء في مصحف الشمرلي هنا الأولىٰ؛ لأن الوقف لا يؤثر لا من الناحية الإعرابية ولا من ناحية المعنىٰ، حتىٰ إن كان الوصل لاتصال الكلام كما ذكرت، والله أعلم.

والموضع الثامن عشر - (الثالث في الآية)، وهو قوله - تعالىٰ -: {وَالْمُؤْمِنُونَ} - فقد نصَّ السجاوندي والأشموني - رحمهما الله - أنه لا يوقف علىٰ {وَالْمُؤْمِنُونَ}[2]، وذلك لأن الجملة بعده - في قوله تعالىٰ -: {وَلِيَقُولَ الَّذِينَ} - معطوفة علىٰ {لِيَسْتَيْقِنَ}[3]، وهي مشتركة مع ما قبلها في الحكم، معطوفة عليها لبيان ذِكر عدتهم، وجعْلِها فتنةً للذين كفروا، فلا يصح قطعُها عما قبلها.

---

(١) «فتح الرحمن في تفسير القرآن» للعليمي (٧/ ٢١٠).

(٢) ينظر: «علل الوقوف»، للسجاوندي، (٣/ ١٠٦٢)، و«منار الهدىٰ»، للأشموني، (ص٨١٤).

(٣) ينظر: «الجدول»، لمحمود صافي، (٢٩/ ١٥٧)، و«إعراب القرآن»، لمحيي الدين درويش، (١٠/ ٢٨١)، و«الإعراب المفصل»، لبهجت صالح، (١٠/ ٢٤٤)، و«تفسير القرآن وإعرابه»، لمحمد الدرة، (١٠/ ٢٩٣)، و«إعراب القرآن»، لمحمد الإبراهيم، (ص٥٧٦) «إعراب القرآن»، للدعاس، ⇦=

فلم تُثْبَتْ علامةٌ هنا جريًا علىٰ الأصل، فالكلام متصل ولا حاجة للوقف، وإن وُقِفَ لضرورةٍ، أو انقطاعِ نفسٍ، فجائزٌ ذلك، فإن المعنىٰ لا يتغير، فهو واضحٌ أنه متصل ببعضه، وأن ما بعده تمامٌ له، وهذا ما أختاره - والله أعلم - وأما إثبات علامة «لا»؛ كما في مصحف المدينة النبوية، فلتأكيد عدم الوقف، ولدفْعِ توهُّم أن الواو استئنافية.

(٣/ ٤٠٠)، و«إعراب القرآن»، لمحمد القاضي، (ص١١٥٠)، و«التفصيل»، للخطيب وآخرين، (٢٩/ ٣٣٣).

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الحمد لله حتىٰ يبلغ الحمدُ مُنتهاه، الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، الحمد لله الذي ما خُتِمَ جهدٌ إلا بتوفيقه، الحمد لله علىٰ تمام فضله وإكرامه، وعلىٰ سابغ إحسانه وإنعامه، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام علىٰ أشرف خلْق الله أجمعين، أحمده – سبحانه وتعالىٰ – أن وفَّقني لإتمام هذا البحث: "اختلاف علامات الوقف اللازم والممنوع بين مصحفيّ الشمرلي والمدينة النبوية"، وقد خرجتُ منه بعدة نتائج، هي:

- مواضع الوقف اللازم المختلفة بين المصحفين ثلاثة وعشرون موضعًا، جاءت كلها في مصحف الشمرلي، وخالَفه فيها مصحف المدينة النبوية علىٰ النحو الآتي:

– وضع بدلًا من (مـ) (قلي) في أربعة مواضع.

– وضع بدلًا من (مـ) (صلي) في اثني عشر موضعًا.

– وضع بدلًا من (مـ) (ج) في خمسة مواضع.

– لم يضع علامة بدلًا من (مـ) (ـ) في موضعين، فقد جاءَا خاليين من علاملات الوقف.

- رجَّح البحث اختيار مواضع مصحف الشمرلي في الوقف اللازم في ثلاثة مواضع، ورجَّح علامات مصحف المدينة في علاماته البديلة في ستة عشر موضعًا، وإمكانية وضع علامات أخرىٰ تختلف عما اختاره المصحفان في أربعة مواضع.

- مواضع الوقف الممنوع المختلفة بين المصحفين ثمانية عشر موضعًا؛ وردت علىٰ النحو الآتي:

- سِتَّةَ عَشَرَ موضعًا في مصحف المدينة النبوية، وموضعان في مصحف الشمرلي.

- خالف مصحف المدينة مصحف الشمرلي في موضعَين؛ إذ لم يضع علامة من الأساس.

وأما مصحف الشمرلي، فقد جاء سابقًا علىٰ مصحف المدينة بالعلامتين الآتيتين بدلًا من علامة (لا):

- علامة (ج) في موضع واحد، وبقية المواضع الخمسة عشر بلا علامة.

- رجَّح البحث اختيار علامات الشمرلي في الوقف الممنوع في خمسة مواضع، ورجح اختيار مصحف المدينة في اثني عشر موضعًا، وساوىٰ بين علامتي المصحفين في موضع واحد.

- للنحو والتفسير أهمية كبيرة في معرفة نوع الوقف وحكمه، فإذا اختلف الإعراب اختلف الوقف.

- علامات الوقف اجتهادية، ودليلُ ذلك أن هناك اختلافًا بينها في المصحفين، فقد وضعها العلماء كلٌّ حسب تفسيره ورؤيته العلمية.

- تعدُّد الأوجه الإعرابية من أهم أسباب اختلاف أحكام الوقف التي نص عليها العلماء.

- للسياق أثرٌ كبير في توجيه الوقف والابتداء؛ فالمقصد من الوقف والابتداء هو ضبط دلالة النص.

- الإعراب فرعٌ عن المعنىٰ بالنسبة للمتكلم، والمعنىٰ فرع عن الإعراب بالنسبة للمخاطب.

التوصيات:

- إثراء المكتبة القرآنية بمؤلفات وأبحاث مثيلة تهتم بالمقارنة بين علامات الوقف في المصاحف المتعددة في العالم الإسلامي، وتدرُسها دراسة نحوية دلالية.
- إضافة مادة مستقلة إلىٰ علم الوقف والابتداء في المناهج الدراسية للطلاب، ولا سيما في المستويات المتأخرة.
- دراسة الأسلوب والتعبيرات الصوتية وأثرها في الوقف والابتداء.

هذا، وأحمد الله المَنَّان علىٰ البلوغ والتمام، وأرجوه - سبحانه وتعالىٰ - أن أكون قد وُفِّقْتُ في إيصال فكرة هذه الرسالة اليسيرة في هذا العلم العظيم، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ومَن تبِعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

الباحثة: أمل بنت خالد بن أحمد معافىٰ.

ثَبَت المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم:

- مصحف المدينة.
- مصحف الشِّمرلي.

ثانيًا: الكتب:

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، المدينة النبوية، مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.
- الأجوبة المكية عن الأسئلة الحجازية، للعلامة محمد المكي مصطفىٰ بن عزُّوز، ت: جمال السيد رفاعي الشايب، مكتبة السُّنة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- أحكام قراءة القرآن الكريم، للشيخ محمود خليل الحصري، تعليق محمد طلحة بلال منيار، المكتبة الملكية - مكة المكرمة - الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٩م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفىٰ، القاهرة، ١٩٥٩م.
- إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- الإضاءة في بيان أصول القراءة، لعلي محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولىٰ ١٩٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- إعراب القرآن الكريم، لحمد عبيد الدعاس، وأحمد محمد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم، الناشر: دار المنير، ودار الفارابي، دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥ هـ.

- إعراب القرآن الكريم، للدكتور محمد محمود القاضي، إشراف ومراجعة الدكتور كمال محمد بشر، والدكتور عبد الغفار حامد هلال، الناشر: دار الصحوة، القاهرة، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.
- إعراب القرآن الكريم الميسر، لمحمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- إعراب القرآن وبيان معانيه، لمحمد حسن عثمان، دار الرسالة بالقاهرة، ١٤٣١هـ - ٢٠٠٣م.
- إعراب القرآن وبيانه، تأليف محيي الدين الدرويش، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، لبهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر بعمان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة، محمد علي مغربي، الناشر: دار تهامة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ.
- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لابن هشام الأندلسي، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر، د.ت.
- الإيضاح في علل النحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر ابن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٠هـ.
- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، تحقيق لجنة من علماء الأزهر، دار الكتبي، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٥م.
- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.
- تاريخ طباعة القرآن الكريم بالعربية في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، د. يحيىٰ محمود الساعاتي، مجلة عالم الكتب، المجلد ١٥، العدد ٥، الربيعان، ١٤١٥هـ.
- تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه، لمحمد طاهر الكردي، تحقيق: د. أحمد المعصراوي، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ.
- تاريخ المصحف الشريف بالمغرب، محمد المنوني، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، المجلد ١٥، ٢٠١٩م.

- تاريخ مطبعة بولاق ولمحة في تاريخ الطباعة، لأبي الفتوح رضوان، الناشر: المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٣م.
- تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
- التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين: لعبداللطيف فايز دريان، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ - ١٩٩٩م.
- التحرير والتنوير، للطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- التدمرية، لابن تيمية، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك، الناشر: المطبعة الأميرية، ط١، ١٣١٩هـ.
- التعريفات للجرجاني، الناشر: مطبعة الحلبي، مصر، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمحمد سيد طنطاوي، الناشر: دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٨م.
- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦ هـ -

٢٠٠٥م.

- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، لفخر الدين الرازي، نُشر دون تحقيق، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- تفسير الجلالين، لجلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي، الناشر: دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، د.ت.
- تفسير القرآن وإعرابه وبيانه، للشيخ محمد علي طه الدرة، الناشر: دار ابن كثير، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، لأبي البركات النسفي، حقَّقه وخرِج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجَعه وقدَّم له: محيي الدين مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- تفسير المراغي، للشيخ المراغي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابىٰ الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.
- التبيان في تفسير القرآن، لمحمد حسن الطوسي، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- التفصيل في إعراب آيات التنزيل، لعبد اللطيف الخطيب، وسعد مصلوح، ورجب العلوش، مكتبة الخطيب، بالكويت، ط١، ٢٠١٨م.
- التمهيد في علم التجويد، لأبي الخير ابن الجزري، تحقيق: د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ - ١٩٩٨م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، لمعين الدين محمد بن عبد الرحمن الحسيني الآليجي، تحقيق: منير أحمد، دار نشر الكتب الإسلامية، كوجرانواله، باكستان، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الناشر: المكتبة العربية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، تصنيف محمود صافي، الناشر: دار الرشيد، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.
- جمال القراء وكمال الإقراء: لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د. علي حسين البواب، الناشر: مكتبة التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح، عثمان بن جني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، د.ت.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: ياسين الأيوبي، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٠م.

- روح المعاني، لشهاب الدين محمود الآلوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.
- زاد المسير، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.
- زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين، للشيخ جمال بن إبراهيم القرش، الناشر: دار البيضاء، ١٤٢٣هـ.
- شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، د .ت.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح مختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر، لابن النجار، تحقيق: د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- شرح مختصر ابن الحاجب، لمحمود بن عبد الرحمن الأصبهاني، تحقيق: د. علي جمعة، الناشر: دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٠٩هـ -٢٠٠٤م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- الصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مطبعة الحلبي، مصر، ١٩٧٥م.
- الطباعة العربية في قازان، د. يحيىٰ محمود الساعاتي، مجلة عالم الكتب، المجلد

١٥، العدد ٥، الربيعان، ١٤١٥هـ.

- طباعة القرآن الكريم ونشره بين الواقع والمأمول، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د. أمال رمضان عبد الحميد، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م.
- الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، لعبد الدايم بن علي الأزهري، تحقيق: نزار خورشيد، الناشر: دار عمار، الأردن، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٣م.
- علل الوقوف، للإمام السجاوندي، تحقيق: الدكتور محمد العيدي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٦م.
- علم الدلالة، للدكتور أحمد مختار عمر، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.
- علم اللغة بين القديم والحديث، د. عبد الغفار حامد هلال، الناشر: مطبعة الجيلاوي، القاهرة، ١٩٨٩م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي د. محمود السعران، الناشر: دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.
- فتح القدير، للشوكاني، مراجعة وتعليق الشيخ هشام البخاري وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٩م.
- في الدلالة اللغوية، للدكتور عبد الفتاح البركاوي، الناشر: مكتبة الجريسي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، الناشر: المؤسسة العربية، بيروت، د. ت.
- القرآن الكريم من المنظور الاستشراقي: دراسة نقدية تحليلية، للدكتور محمد أبو ليلة، الناشر: دار النشر للجامعات، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

- القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، الناشر: دار الكتب العلمية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٢م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٦٦م.
- صحيح مسلم؛ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للعلامة الحافظ المقرئ المنتجب الهمذاني، حقَّق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان، ٢٠٠٦م.
- كتابة المصحف الشريف وطباعته تاريخها وأطوارها، د. محمد سالم العوفي، الناشر: مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ط٣، ١٤٣٢هـ.
- الكشاف: للزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
- كشاف اصطلاحات الفنون، للعلامة محمد بن علي التهانوي، تحقيق: د. رفيق العجم وآخرين، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.
- الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية، للدكتور محمد سالم محيسن، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- لسان العرب، لابن منظور، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٣٠٠هـ.
- لطائف الإشارات، لإبراهيم البسيوني، تحقيق: عبد الكريم القشيري، الناشر: الهيئة

المصرية العامة للكتاب، مصر، ط٣،٢٠٠٠م.

- محاسن التأويل، للقاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلميه، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ.
- المحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- مدخل إلىٰ تاريخ نشر التراث العربي، د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- مدخل إلىٰ التعريف بالمصحف الشريف، د. حازم بن سعيد حيد، الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، معهد الإمام الشاطبي، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، الناشر: مطبعة مصطفىٰ الحلبي، مصر، ١٩٥٨م.
- مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مسند الشهاب، لأبي عبد الله القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- معالم الاهتداء إلىٰ معرفة الوقوف والابتداء، محمود خليل الحصري، القاهرة،

مكتبة السنة، ٢٠٠٢م.

- معالم التنزيل في تفسير القرآن، للبغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ.
- معاني القرآن؛ للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولىٰ، د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ٦، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، علق عليه شريف أبو العلا العدوي، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- المكتفىٰ في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، تحقيق: محيي الدين رمضان، الناشر: دار عمار، الأردن، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠١م.
- من أسرار العربية، د. إبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٥١م.
- منار الهدىٰ، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، الناشر: مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٣٩هـ.
- النحو والدلالة، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، الناشر: مطبعة دار الشروق،

القاهرة، ٢٠٠٠م.

- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، الناشر: المطبعة التجارية، ٢٠١٠م.
- نهاية القول المفيد في علم التجويد، محمد مكي نصر، الناشر: المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٠٨هـ.
- الوسيط في أحكام التجويد، لمحمد خالد منصور، الناشر: دار المناهج، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- الوقف والابتداء في القرآن الكريم وأثره في تقرير مسائل العقيدة، لأبصار الإسلام بن وقار الإسلام، الناشر: مكتبة دار النصيحة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ.
- الوقف والابتداء في كتاب الله، لابن سعدان الكوفي، الناشر: مركز جمعة الماجد، دبي،الطبعة الأولىٰ ،٢٠٠٠ م.

ثالثًا:الرسائل العلمية والأبحاث:

- أثر القراءات في الوقف والابتداء: دراسة نظرية تطبيقية، لمحمود بن كابر بن عيسىٰ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، ١٤٣١هـ.
- أثر المعنىٰ في الترجيح بين الأعاريب في جامع البيان للطبري؛ رسالة دكتوراة للباحث/ علي نجار محمد حسن، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ٢٠١٠م.
- الأسرار الدلالية لعلامات الوقف اللازم والممنوع في القرآن الكريم؛ للدكتور عبد الفتاح أبو الفتوح، ١٩٩٤م.
- سِيميائيَّةُ الترقيمِ وأثرُها في تعليمِ الإعرابِ وأساليبِ العربيةِ: دراسة تطبيقية علىٰ طلاب المستوىٰ الثالث من غير الناطقين بالعربية بجامعة جازان؛ للدكتور/ علي

نجار محمد حسن، بحث منشور في مجلة جامعة القصيم للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠م.

- طباعة المصحف الشريف بمصر وأشهر المطابع التي اهتمت بطباعته، بحث د. آمال رمضان عبد الحميد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٥هـ.
- الوقف اللازم في القرآن الكريم؛ لأبي عبد الرحمن جمال بن إبراهيم القرش، مركز الأول للتطوير والاستشارات التربوية بالرياض، ١٤٢٦هـ.
- الوقوف اللازمة في القرآن الكريم؛ للدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفىٰ، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر ٢٠١٠م.
- الوقف والابتداء في القرآن الكريم، دراسة صوتية، بو عربي عبد القادر، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠١٥م.
- الوقف والوصل الإجباريان في القرآن الكريم؛ صفية محمود دوابشة، ماجستير بجامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ٢٠٠٩م.

فهرس الآيات موضع الدراسة :

أولًا : الآيات موضع الدراسة في الوقف اللازم :

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُون ﴾ .	١٠٢	البقرة	٥٦
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُون ﴾ .	١٠٣	البقرة	٦٠
﴿ وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُون ﴾ .	١١٦	البقرة	٦٢
﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون ﴾ .	١٨٤	البقرة	٦٥
﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون ﴾ .	٢٨٠	البقرة	٦٨
﴿ هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَاب ﴾ .	٧	آل عمران	٧٠
﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون ﴾ .	٨١	الأنعام	٧٤

الآية	رقمها	السور	الصفحة
﴿قَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ .	٦٨	يونس	٧٧
﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي اللّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلأَجْرُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ .	٤١	النحل	٧٩
﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ .	٣٥	مريم	٨٢
﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ .	٢٦	الأنبياء	٨٤
﴿قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .	٨٤	المؤمنون	٨٥
﴿قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلاَ يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .	٨٨	المؤمنون	٨٧
﴿قَالَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .	١١٤	المؤمنون	٨٩
﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ .	٢٤	الشعراء	٩٢
﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ .	٢٨	الشعراء	٩٥
﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلاَّ عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ .	١١٣	الشعراء	٩٧
﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاء كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ .	٤١	العنكبوت	١٠٠
﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ .	٦٤	العنكبوت	١٠٤
﴿فَأَذَاقَهُمُ اللَّهُ الْخِزْيَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ .	٢٦	الزمر	١٠٧
﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ .	٧	الدخان	١٠٩
﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ .	٣٣	القلم	١١٢
﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاء لاَ يُؤَخَّرُ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .	٤	نوح	١١٤

ثانيًا : الآيات موضع الدراسة في الوقف الممنوع :

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُواْ إِلَى رَبِّهِمْ لَيسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُون ﴾ .	٥١	الانعام	١١٨
﴿ وَإِن نَّكَثُواْ أَيمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُواْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُون ﴾ .	١٢	التوبة	١٢٢
﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيتُم مُّدْبِرِين ﴾ .	٢٥	التوبة	١٢٥
﴿ وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ اللّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُوْلَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّار ﴾ .	٢٥	الرعد	١٣٠
﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاء وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيم ﴾ .	٣٥	النور	١٣٢
﴿ وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُون ﴾ .	٣٣	الزمر	١٣٦
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِير ﴾ .	٥٦	غافر	١٤٠
﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُم ﴾ .	٢	محمد	١٤٣
﴿ فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاء اللَّهُ لاَنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُم ﴾ .	٤	محمد	١٤٦

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُم﴾ .	٢٥	محمد	١٥٠
﴿وَمَا لَكُمْ لاَ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ .	٨	الحديد	١٥٣
﴿لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ .	٢٩	الحديد	١٥٦
﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء تُلْقُونَ إِلَيهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاء مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاء السَّبِيلِ﴾ .	١	الممتحنة	١٦٢
﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لاَّ يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلاَ يَسْرِقْنَ وَلاَ يَزْنِينَ وَلاَ يَقْتُلْنَ أَوْلاَدَهُنَّ وَلاَ يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلاَ يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيم﴾ .	١٢	الممتحنة	١٦٦
﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ .	٣٩	القلم	١٦٩
﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلاَّ مَلاَئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا وَلاَ يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ وَمَا هِيَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْبَشَرِ﴾ .	٣١	المدثر	١٧٢

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص الرسالة	هـ
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	و
مقدّمة	١
التمهيد:	١٠
أولًا: تاريخ طباعة المصحف الشريف	١١
ثانيًا: التعريف بمصحفيّ الشِّمِرْلِي والمدينة النبوية	١٦
مصحف الشَّمِرْلِي	١٦
مصحف المدينة المنورة	١٧
الفصل الأول : الوقف والإعراب و الدلالة و المعنى والعلاقة بينها	١٩
المبحث الأول: الوقف مفهومه ونشأته وأنواعه وأحكامه	٢٠
أولًا: مفهوم الوقف ونشأته	٢١
ثانيًا: أنواع الوقف و أحكامه	٢٧
علامات الوقف	٣٢
تفصيل القول في الوقف اللازم و الممنوع	٣٣
أولًا: الوقف اللازم	٣٣
ثانيًا: الوقف الممنوع	٣٦
الوقف اجتهادي أم توقيفي ؟	٣٨
الفرق بين الوقف والسكت والقطع	٤١
المبحث الثاني: العلاقة بين الإعراب والدلالة و المعنى و أثر الوقف في ذلك	٤٢
أولًا: الدلالة والمعنى وعلاقتها بالإعراب	٤٣
ثانيًا: علاقة الوقف بالإعراب والمعنى والتركيب	٥٣
الفصل الثاني : الدراسة النحوية الدلالية لاختلاف مواضع الوقف اللازم بين المصحفين	٥٥
الموضع الأول	٥٦
الموضع الثاني	٦٠
الموضع الثالث	٦٢
الموضع الرابع	٦٥
الموضع الخامس	٦٨
الموضع السادس	٧٠

الموضوع	رقم الصفحة
الموضع السابع	٧٤
الموضع الثامن	٧٧
الموضع التاسع	٧٩
الموضع العاشر	٨٢
الموضع الحادي عشر	٨٤
الموضع الثاني عشر	٨٥
الموضع الثالث عشر	٨٧
الموضع الرابع عشر	٨٩
الموضع الخامس عشر	٩٢
الموضع السادس عشر	٩٥
الموضع السابع عشر	٩٧
الموضع الثامن عشر	١٠٠
الموضع التاسع عشر	١٠٤
الموضع العشرون	١٠٧
الموضع الحادي والعشرون	١٠٩
الموضع الثاني و العشرون	١١٢
الموضع الثالث والعشرون	١١٤
الفصل الثالث: الدراسة النحوية الدلالية لاختلاف مواضع الوقف الممنوع بين المصحفين	١١٧
الموضع الأول	١١٨
الموضع الثاني	١٢٢
الموضع الثالث	١٢٥
الموضع الرابع	١٣٠
الموضع الخامس	١٣٢
الموضع السادس	١٣٦
الموضع السابع	١٤٠
الموضع الثامن	١٤٣
الموضع التاسع	١٤٦
الموضع العاشر	١٥٠
الموضع الحادي عشر	١٥٣
الموضع الثاني عشر	١٥٦

الموضوع	رقم الصفحة
الموضع الثالث عشر	١٦٢
الموضع الرابع عشر	١٦٦
الموضع الخامس عشر	١٦٩
الموضع السادس عشر	١٧٢
الموضع السابع عشر	١٧٥
الموضع الثامن عشر	١٧٦
الخاتمة	١٧٨
النتائج	١٧٨
التوصيات	١٨٠
ثَبَتُ المصادر والمراجع	١٨١
فهرس الآيات القرآنية موضع الدراسة	١٩٤
فهرس الموضوعات	١٩٨

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Education
Jazan University
Faculty of Arts and Humanities
Department of Arabic Language and Literature

The Difference between Almadina and Alshemerly Mushaafs in Terms of Necessary and Prohibited Stops

"Semantic Literary Study"

A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of the Master of Art linguistic and grammatical studies, Department of Arabic Language and Literature

By:

Amal Khaled Ahmad Moafa

University ID No.: 201812954

Supervised by:

Dr. Ali Najjar Mohammed Hasan

Associate Proffessor of Arabic Grammar and Literacy

Department of Arabic Language and Literature

Art and Humanities College

Jazan University

1441 AH – 2020 AD